

خطی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
۳۳۲  
گنجینه



۳۳۲  
 /  
 ۲۱۰۲۱۶

۳۳۲  
 —————  
 ۲۱۰۲۱۶  
 ۲۱۰۲۱۶



۱  
۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰


کتابخانه مجلس شو		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب	مجموعه وارساله	
مؤلف		شماره ثبت کتاب
مترجم		۲۱۰۲۱۶
شماره قفسه	۳۳۲	۲۱۰۲۱۶

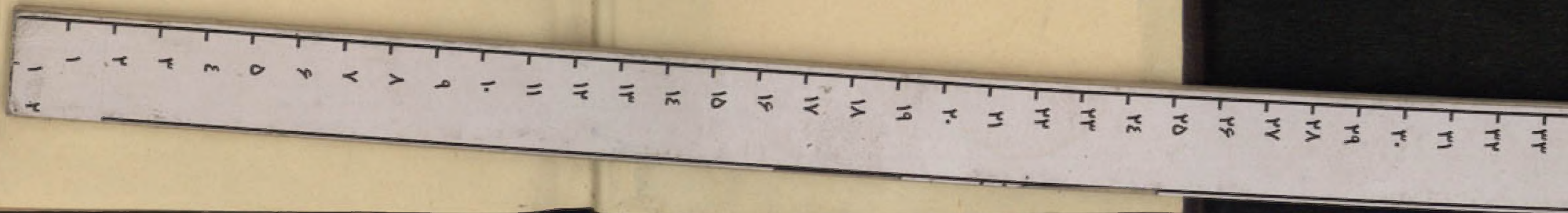


۳۳۲  
 /  
 ۲۱۰۷۶

۳۳۲  
 —————  
 ۲۱۰۷۶

۲۱۰۷۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب	مجموعه وایر ساله در علم وضع	
مؤلف		شماره ثبت کتاب
مترجم		۲۱۰۷۶
شماره قفسه	۳۳۲	۲۱۰۷۶





۳۳۲  
۲۷۷

نویسندگی

تصمیم

ل



کتاب  
وظیفه معاش

کتابخانه مجلس شورای ملی



[illegible]

وغير ذلك مما بين القعدة والنفس  
بابين النفس والحياة ومن الحياة إلى  
غير ذلك من القدرات الثلاثة على  
من الحسنة التي موجودة في النفس كونه  
أو لا أو النفس بما بين الحياة  
مجانسة

وفيه من التقط اي فغطا على تقدير  
الرسالة الملقاة في حفرة وقول انما  
تأتي على تقدير ان يكون تقديره اليق  
على تقدير تقديره على الدابة وقد ابد  
سنة حسنة في كل الايام فلا يكون حرام  
سنة حسنة على اذن السواد

والمسألة التي تحصل من المسألة التي تحصل  
من قولهم قدسية لما فيه من المسألة  
التي تحصل من قولهم قدسية لما فيه من المسألة  
التي تحصل من قولهم قدسية لما فيه من المسألة

سواء لم يكن مالاً جديداً أم عليه أو كان مالاً جديداً

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم











فولك لا يحتاج من القول وجانب اللفظ لا الرتبة الى جانب اللفظ المستعمل في حذفه وهو كذا وعليه فجزء اللفظ  
مع ان فيه حذف لا يخلو اللفظ والاسم في الحذف لكن يكون افادة المعاني وهو مخوف ايضا  
فيكون اللفظ هو اللفظ في نفسه ووجهه في نفسه ووجهه في نفسه ووجهه في نفسه

فان قيل ان فيه دور لا معرفة العرف بنوعه معرفة اللفظ  
والدلالة على ان فيه دور لا معرفة العرف بنوعه معرفة اللفظ  
والدلالة على ان فيه دور لا معرفة العرف بنوعه معرفة اللفظ

فان قيل ان فيه دور لا معرفة العرف بنوعه معرفة اللفظ  
والدلالة على ان فيه دور لا معرفة العرف بنوعه معرفة اللفظ  
والدلالة على ان فيه دور لا معرفة العرف بنوعه معرفة اللفظ

فان قيل ان فيه دور لا معرفة العرف بنوعه معرفة اللفظ  
والدلالة على ان فيه دور لا معرفة العرف بنوعه معرفة اللفظ  
والدلالة على ان فيه دور لا معرفة العرف بنوعه معرفة اللفظ

بأن الوضع لا يتغير في المذكور ويستتوي كذا لاف ام  
والوضع لغة جعل الشيء في جهة واحدة لا يستلزم تسمية  
المعنى الاصطلاحي وضعاً لتسمية اللفظ بصورة الخشاع جعل  
المعنى وضعاً لاف ام المكتبة في كذا واصطلاحاً مشترك بين  
معنيين احدهما تعيين الشيء بآراء المعنى وعلى هذا فالحال  
موضوع لمعناه المجازي وتبينها لتعيين الشيء للدلالة على  
معنى بغيره وعلى هذا الوضع المجازي فان تعيينه للدلالة عليه  
بغيره كما افادة العلم المحقق التقدير الذي في شرح الخشاع  
لكن يشترط ان يخرج من تعيين المجازي في هذا النوع  
يجوز ان يكون تعيين الدلالة وان قيد بغيره لخواصه في  
ان تعيين المجاز لمعناه ليس للدلالة او الدلالة محالة لتعيينه  
سواء كان هذا التعيين او لا فحين كل واحد متافع يمكن  
التحقق عنه بأنه لا مانع من تعدد اسباب الدلالة في الشيء  
الاشترى ان الدال البتة ام لموضع عدم لوله الا ان لم يمت  
كان له سبباً دلالة ولا يمت في كون هذا الوضع للدلالة  
حصولاً له بغيره فاذا عين اللفظ لمعناه المجازي صار  
هذا التعيين سبباً للدلالة فلا مانع من كون هذا التعيين  
لشك الدلالة فيكون كل واحد في الشيء ان تعيين المجاز ليس  
لتحصيل اصل الدلالة فان اصل الدلالة حاصله من تعيين  
فهو لتحصيل نوع من الدلالة وهو الدلالة المعبرة في طريق  
الافادة والاستفادة وهي الحاصل بالتعيين لا جواز ذلك  
المدلول كخلاف تعيين الحقيقة فانه لتحصيل اصل الدلالة  
غالباً وقد يكون لتحصيل الدلالة المعبرة دون اصلها اذا عين

فان قيل ان فيه دور لا معرفة العرف بنوعه معرفة اللفظ  
والدلالة على ان فيه دور لا معرفة العرف بنوعه معرفة اللفظ  
والدلالة على ان فيه دور لا معرفة العرف بنوعه معرفة اللفظ

فان قيل ان فيه دور لا معرفة العرف بنوعه معرفة اللفظ  
والدلالة على ان فيه دور لا معرفة العرف بنوعه معرفة اللفظ  
والدلالة على ان فيه دور لا معرفة العرف بنوعه معرفة اللفظ



لفظ بنفسه لا يتم الموضوع كالجذر فان الدلالة كانت  
حالة بدون هذا التعيين وما ينبغي ان ينسب اليه ان ثبت  
العلاقة التي قد سر في الترخيص الوضع الجاز ومسمانا  
فائدة جلية وانكره في شرح المفصاح حيث قال لم يثبت من  
يوفق به القول كونه الجاز موضوعا وانما قالوا ان الدلالة فيه من  
اعتبار نوع العدة فيهم منه البعض ان هذا معنى الوضع  
الحقيقي ولم ينسب له كاشرة اذ عدم القرينة ولا يبعد كل  
البعدها يوفق بين كلامه بوجه في العلمين والوضع  
بهذا المعنى الثاني هو المشهور ويدور على تعيين الدلالة  
الوضعية واعتبار اشتراك اللفظ وانفراذه وتوافق  
الالفاظ وتباينه الى غير ذلك وما ذكره وافقا لما ذكره  
سيدا المحقق في حاشيته شرح المطالع ثم الوضع منسبك  
بين معنيين يعين اللفظ بازاء المعنى وتعيين اللفظ  
بازاء المعنى ففهم ان هذا التعريف لقسم الوضع اي  
وضع اللفظ كالاستقادم كل اتم في غير موضع ثم ذكر  
معرفة الوضع بمعنى وبمعنى وضعه خاضع للموضوع  
خاص وضعه عام مستحقا على ما يستفاد من عبارة اللغز  
في التفسير انما صارت معدة لما هو لقوم الرسائل انما التفسير  
لستفقت معرفة الظواهر واكم الاشارة والخبر الموصول  
بمجرده صورها المعنى عليها او عالم كمن لويجه انما قسم  
الوضع مدخل في معرفة ماسيا في المقاصد اقصر عليها  
اذ الوضع اقسام العقلية اربعة تالها الوضع لا مكنية  
لحواله في اوجابا ودية لويها هو ان من بشره ان لا يشترك

ان لا يشترك في ذلك الوضع غيره وبمعنى وضعه عاما  
لموضوع كعام كوضع الارض المفهوم ولا مدخل في معرفة  
ماسيا في كاشنة كشف عليك واربعا الوضع المفهوم  
على ما يراه اخص او مبين او لمفهومات متعددة ملحوظا  
بار مبين او اخص لم يوجد وبما ذكرنا ظاهر ان ما قبل  
ان القسم الاول ان يشترك اشياء في ان لا يتعلق بغيره  
فيها هو الحق الا ان كاشنة عن يشراكه انما في شخص  
المعنى توضح لم يرد بوضع صياح كلام شاعره الغفلة عن  
المعنى طائفة اشياء ايضا ان يشراك في اعتبار الامة  
العام فالوضع لم يوجب تميز بوضع صياح فالوضع  
للاول لذلك الغرض ووجه تجميع الهمم في الجواهر  
اشبه بغيره ان كونه الوضع خاصا والموضوع عاما مستحيل  
لان الشخص لا يمكن ان يلاحظه كليا وقد اخذ ان الدليل  
لا ينطبق على الدعوى لانه امتناع للاحاطة الكلية بالشيء لا يدل  
على استحالة الوضع الخاص للموضوع كالعالم اذ يصح  
ان يكون الاخص الذي لوحظ به الاعم غير منسبك على  
ان الامتناع المذكور مخبر كيف لا يمنع وقد جوز  
كون الاخص معرفة العالم فلم لا يجوز ان يكون الشخص معرفة  
كل جهة الكلية انما ان يقال بين المنع كسب على المعنى  
والخصوص بل على ان الجزئي لا استقلاله وتأصل الامة  
بالخير ومعرفة الملاحظ للشيء لا بد ان يكون منسبك به هذا  
كله ووجه كون الامة منسبكة بغيره ان ولا مبين  
وقد استفاد مما افاد ايضا ان هو الوضع في الاقسام الاربعة



لا يتم لعدم دخول وضع المركب مفردين موضوعين  
 بوضعين مختلفين في القسم مثل زيد انت وهذا انت  
 في شيء من الاقسام كالحرف المركب مفردين موضوعين  
 بوضعين متفقين في القسم نحو الانسان حيوان قال  
 وضع المركب فيه داخل في داخل وفيه وضع كل واحد من  
 مفرديه اعني وضع العالم للمفرد العالم فالمفرد ليس  
 الا وضع اللفظ المفرد وهذا وفيه ان يحصر وضع اللفظ  
 المفرد ايضا مستقفا بوضع المشتقات اذ وضعها بوضع  
 جزئيا الى الهيئة الموضوعية بالوضع العالم للموضع له  
 الخاص والمادة الموضوعية بالوضع العالم للموضع له العام  
 واما الانقراض لكون الانسان حيوانا فيحقق كالاتفاق  
 بزيد حيوانا فيوقع اتفاق المفردين في الوضع وفيه  
 مخالفة لهما فوضع الجميع المركب لم يدخل في قسم نعم  
 لوضع في مركب لانه لا انتقاض فانما هو المركب مفردا  
 وصحيته متفقان في قسم الوضع نحو الذي هو هذا بهذا  
 وانما قيد الوحدة في القسم والمركب المذكور قبيح بالانتفاء  
 في الاقسام فلا يستقص بوضع حصر الوضع في الاقسام  
 المذكورة الشخص بالشخص سواء كان عين الشخص  
 او زائدا على ماهيته وانت شخص بالشيء بحيث  
 يمنع العقل عن فرض الشك فيه وما قيل ان الشخص له  
 معنيين ثانيا هو الاضرب بالاعتين في الموجود وهو  
 لا يوجد في الشيء الذي لا يجمع اجزاءه بخلاف الاول  
 فقيد ان الشخص ليس الا بالاعتين في الموجود اما الموجود

لوجوده الذهني واما الموجود الخارجي ولو لا التعيين لم يمنع  
 العقل من فرض الشك بين كثيرين الا ان يقال اراد  
 بالموجود الموجود الخارجي اذ الموجود يقدر اليه عند  
 الاطلاق وح كل موجود ذهني لا يوجد في الخارج مادة  
 لا تصرف الا عن عمم الاضرب كانه فضل التعرض بالشيء  
 الذي لا يجمع اجزاءه اطرا لما خفي عن مواد الاشتراك  
 وتكون بعينه اما صفة كاشفة لشخص كقول المعنى  
 ح اللفظ قد يوضع لمعين كايها كايها او شخصيا ونظيره  
 تعريف المعرفة بما وضع لشيء بعينه واما ان كان كاشفا  
 والمعنى قد يوضع لشخص حيث انه معين اذ الوضع  
 للمعين قد يكون من حيث التعيين وقد يكون لانه حيث  
 التعيين وهو العارف بين المعرفة والشك لا تحيد بعين  
 الموضوع لانه كل لفظ موضوع لمعين وعلى التقادير  
 مفهوم القسم اعلم من ان يكون الوضع للشخص على حدة  
 بامر كلي او بلا حطة بعينه وح لا يمتاز عما يقابل ويحتاج  
 الى تقيده بما يميزه بان يقال الشخص وحده بلا حطة الشخص  
 فقط واما الوضع كبل حطة بامر كلي فوضع العلم بالاد  
 من لم يره الواضع وكثيرا ما يقع في تسمية الاولاد  
 حين سماع تولد لهم قبل رؤيتهم واما تقييد الوضع بما  
 يقابل ما قيد به القسم الثاني والمعنى حينئذ قد يوضع  
 اللفظ للشخص باعتبار بعينه بان يلاحظ نفسه وعينه  
 لا بامر كلي كما قيل في تميز هذا القسم بهذا القيد عما يقابل  
 ويكون هذا القيد لا نقول باعتبار امر عام لكن لا بشكل نوع

نفس شخص ما تقييد بوضع  
 بحسبة التعيين والمعنى



بعض الاعلام كما سبق مع كونه من هذا القسم لا على القول  
بان الوضع للالفاظ كلها مع الله تعالى مع انه يتج  
ايضا ان القول بان الوضع من ان يتج في اسم الاشارة  
مثلا باعتبار امر عام وفي بعض الاعلام المذكورة لا باعتبار  
وتكن نفهم منها المعنى على نحو واحد قول بل لا دليل على القول  
بالوضع العام للموضوع كما ان الخاص منه تعالى قول بل لا دليل  
على المعنى قد يوضع اللفظ لشيء بعينه باعتبار عينية ما يقصد  
في الوضع الى عينة الا انه لا ينبغي ان يرجح هو في هذا القسم  
فانه لم يقصد في وضع اللفظ بهذا الوضع الى شخص بعينه  
بل الى كل شخص واما الشخص موضوعا للموضع لكل شخص  
ونظيره جعل وضع عين اللفظ لعين المعنى ووضع المركب  
وضع اللفظ بوضع الاجزاء لا لوضع العين بعين  
وح كونه معنى قوله قد يوضع كاعتبار امر عام للموضوع  
لشخص بعينه باعتبار القصد الى امر يتدرج فيه هذا  
الشخص بالوضع لكل شخص وكل شخص شامل لشخص بعينه  
لان الشخص بعينه بعض منه تاسلي فانه معنى دقيق ولا  
يشترك اليه الاتوفيق وبما حققنا ان يقع في قوله وقد  
يوضع كاي الشخص باعتبار امر عام كاي يجعل الموضوع ك  
امر كلي لا ملاحظا للشخص في كل متعدد ويعمل في شمل  
اياه ان وضع بعض الاعلام وخرجه من هذا القسم  
الاول من قوله وذلك بان يعقل امر مشترك بين  
ان ذلك لا يخفى بل يكون بان يعقل امر كلي غير مشترك  
بين الشخصين صادق على ذلك الشخص وحده ويعني الوضع

ان الوضع العام للموضوع كاي الخاص لا يجب ان يكون  
لشخص بعينه بل يجوز ان يكون للامور المعينة التي هي جزئيات  
اضافية منها حقيقتات ومنها كليات كغير الغائب  
فانه موضوع لما سبق ذكره جزئيا كان او كليا ومع ذلك  
من الوضع العام للموضوع كاي خاص على ما حققنا في الحقيقة  
قد سبغ في جوانب شرح المطالع وقال الوضع العام  
للموضوع كاي خاص ان يوضع اللفظ لجزئيات اضافية  
للمعروف بل حظه بعينه المفهوم هو ان كانت حقيقتات  
او لا الا ان يجعل قوله بعينه صفة كاشفة لشخص على  
ما قيل ان الوضع كاي للموضوع كاي الخاص يجوز ان يكون  
بالوضع للكليات المعروفة لا بالوضع بالجزئيات باضافة  
عليها كوضع المشتقات واستفصل ذلك وقيل انه دخل  
في الوضع العام للموضوع العام فانه الوضع للامر العام  
لا يلاحظ خصوصية شخصية بوجه ايضا المصنف  
جعل وضع المشتقات من قبيل الوضع العام والموضوع كاي  
الخاص بذكر كاي كاي في شرح الخفيف في مسئلة الخفيف  
ولا ينبغي ان يكتفى بالاولى ان يقول وقد ثبت ان يعقل  
مشتقات بامر مشترك بينهما كاي بوجه لم يفرق بين  
من حظه ووجه المشتقات بل حظه لا يثبت بوجه وكان  
اذا كان ذلك بان يعقل الامر المشترك بين الشخصين  
ويعقل المشتقات كاي كاي كاي كاي كاي كاي كاي كاي  
بمسئله بوجه كاي كاي كاي كاي كاي كاي كاي كاي كاي  
من هذه المشتقات كاي كاي كاي كاي كاي كاي كاي كاي



هذه العبارات ان الوضع ليس هو التعيين لشيء محدد  
بل التعيين بحيث يصير متعيناً عند الغير لانه قد يكون  
احد في نفسه على وجه لم يكن موضوعاً له عالم بغيره غير  
ولم يجعل عند الغير متعيناً لذلك وبسبب ذلك كان  
اللفظ انما يتفق به عند اطلاقه في سبب ان اللفظ  
التعيين وضعاً له لم يكن بالنسبة الى الغير غير متيناً بالوضع  
انما حصل بمجرة التعيين في غير اشارة الى اعلام الغير  
لا اعتبار القول في الوضع نعم قد انزل العلم لا يتوقف  
على القول بل يمكن بالكتابة مثلاً ولا اعتبار القول  
في الوضع ويحتاج دفعه الى ان يقال ان العباد في الوضع  
الاعلام بالقول فذكر القول جري على ما هو المعتاد وان  
اينست اشارة الى الاعلام في التعيين حتى يقع في اللفظ  
وضعا بناء على اشتراكه في مجرى التعيين جهات محله  
القول كناية عن التعيين لانه التعيين انما يظهر به تعالى  
كما قيل او جهات القول هي القول نفسه كما ذكره وقد وجد  
ان لفظ موضوع في اشارة احوال الوضع لا العباد والحق  
لم يتحقق بعد حتى يكون هذا القول مطابقاً للقواقع  
ويكون ان وضع ذلك بان هذا التعريف ليس فيه بل اشارة  
لوضع كصفت بعت وامثالها من اللفظ في ان وضع  
هذا اللفظ لكذا لانه انما في العقود والاشياء هو  
لمجلة الفعلية والاختصاص عليها في قوله القول انما موضوع  
القول احد من هذه الشخصات لا يكفي بل لابد من تقيده  
في ذلك القول في شئ كونه موضوعاً في العقل في شئ

المشترك فان عدلوا بهذا ليس من الشك في كونه  
عدلوا العلم بل الذات المشتركة من حيث الاتفاق  
لكونه مشتركاً اليه ويعلم ذلك ان اعتبار الامر العام  
قد يكون من جهتين من جهة بل لفظ الموضوعية وتقيده بها  
وما قيل ان ذلك القول المشترك اعم من ان يكون ذاتياً  
للمشترك كما في الحروف او عرضياً كما في المفردات  
واسماء الاشياء فقيدها كونه القدر المشترك ذاتياً  
في الحروف وذاتياً في حروف الحروف ممنوع وما كان  
اللفظ الموضوع بالوضع الكلي مشتركاً لا يستعمل في  
مشخص ولم يكن ذلك مقتضى عقد الوضع او الوضع ككل  
واحد كما انما يتفق الى الواحدة بخصوصه كذلك  
سبب الانتفاء في اكثر من فيبقى في بعض استحقاق  
اللفظ في ذلك الوضع في اكثر من الواحد ايضا راوا في سببه  
على سبب ذلك التبع فقال بحيث لا يبادر ولا يفر من  
الواحد بخصوصه وبنية على ان السبب في ذلك اشارة الى  
الواضع ذلك وكان يقول في كونه اشعاراً بما يصرح  
في التبيين فانما الاحتياج الى التبيين ليس الا لافادة  
واحد بخصوصه ولم يذم الاشعار سماً بالتبيين وليس  
ان يقول قيد قول الواضع بذلك دفعا لتوهم ان يراوا  
بكل واحد جميع الاحاد وحده اللفظ الكلي على الجملة  
لان الكل اذا دخل على الكل لا يصح الجمع كما اذا دخل  
على المعرف لا يصح للافراد وقال العلامة ان في الحق  
المتعار في حدس سره وكما يكون اذا اضيف الى المعرف



يكون المعلوم الاجزاء او اذا اضيف الى التسمية المعلوم  
الاخر او ولهذا قيل انما ما كقول صادق وكقول  
ما كقول كقول هذا كقول ما كقول كل واحد من  
فيما بين الحسنيين كالتعليم لكل الفروق وما قيل ان  
وقع بذلك القيد فمعلوم ان الموضوع له مفهوم واحد  
منه ما لا يشك فيه بخصوصه فما لا يشك ان لا يفت الى اذ  
يذهب من معنى هذه العبارة وهم وادعم الى ذلك ما لا  
يشك في ان هذا التسمية قد بخصوصه لان هذا القيد ايضا  
في هذا المفهوم فكيف يتصور ان ارادة المفهوم كل  
واحد تنفع في ارادة المفهوم كالاشارة على احد وما قيل  
ان لا يتصور ببلدة الموضوع وهي افادة الموضوع ليس  
يعتق لان المقام ليس مقام بيان فائدة الموضوع بل  
مستغنية عن البيان على ان لا وجه لتخصيص القسم  
اشارة للموضوع واقيد ان لا يقع في مفهوم الاستعمال في اكثر  
من واحد ما وضع لكل واحد ولا يخفى ان الاستعمال في  
وغيرهم سواء كان في التسمية او الاقدام قصد الواحد  
بخصوصه من اللفظ فلا يبرر ان ذلك اللفظ على القدر  
المشترك حين قصد الواحد بخصوصه من غير ان يكون  
ما يعاد ويغير من اللفظ والمراد من نفى افادة غير الواحد  
بخصوصه الا افادة بطريق الوضع كما يدل عليه سق الكلام  
بلا خفاء فلا يخفى ان لا دليل على نفى هذه افادة القدر  
يخبرنا ان لا يستعمل في مفهوم الموضوع من ذلك فاشارة الموضوع  
او ليس من دابة نفى الاستعمال في جميعه فاشارة الموضوع

اللفظ وقد اخذناه الاول جعل يفهم من التسمية يكون  
قوله يعاد ونظر الى التسمية وقوله يفهم من نظر الى السماع  
فما يكون يفهم ما كقولنا فاداة من يكون افادة هي اجل  
العادة والتسمية كعلم فاداة جلية فاداة جلية  
قد علم من التسمية ان العلم في هذه اللفظ موضوع لكل واحد  
من المشايخ بل يفهم العلم بوضع اللفظ في التسمية  
كقوله العلم في الكسب موضوع للحياة الفعالة العلم  
بين زيد موضوع للتعليم بل من قضية اذا  
جعله استعمال الوضع فكل من العلم بالوضع لكل مدلول  
تمكنت حتى اذا استعمل اللفظ في واحد بخصوصه وحرفه  
فيكون السماع هذا الواحد من حكم القضية المذكورة  
لان الواحد هو وضع اللفظ في استعمل سبب هذا العلم  
الخاص بالوضع من اللفظ الى هذا الواحد من هذا النوع  
ما هي من يشبه عليك فكذلك العلم بهذه القضية  
علم بالوضع من ان يشك العلم بالوضع في العلم بالوضع  
في الوضع العام للموضوع الخاص ان لو كان اللفظ  
موضوعا لمفوضات بالوضع العام وهي غير متناهية  
لهم فمعلوم ان موضوع التسمية من اللفظ لان العلم بالوضع  
كاف في فهم الشيء وذكر ان دلالة العبارة هي ان يعاد  
واحد بخصوصه باللفظ بهذا القسم من الوضع فاشارة  
منهم من ان وضع المفردات ليس افادة مستترة  
الاستعمال من الدوام بل افادة المعنى الرئيسية اقوى  
لديته في ان اللفظ الموضوع يكون سببا لانتفاء التسمية



المتعلق بالمتعلق والربط بالمتعلق لا يتم غير مستقيم علم به  
كيف واخصار اللفظ المتعلق باللفظ العلم بالوضع مستقيم  
للعلم بالمتعلق فان ارادوا بمعنى افادة التسميات نفى  
تخصيص العلم بها ابتداء فلا ريب فيه لكن لا ينافي ما يدل  
عليه العبارة فان المتعلق من الافادة بمعنى اخر ولا يضر كون  
الوضع لوضع المتعلق التسمية كذا لا يكون الا فادة التسمية  
به كما المتعلق الاخر وان ارادوا معنى الافادة مطلقا فظاهر  
الطريق ولا كان علما للربط بل يكون ان المتوضعات  
بالوضع العلم بالوضع كالحاصل موضوعات للقدرة المشتركة  
ولا يشترط هذا الوضع بالمتعلق في ما يكون او يكون ما  
او جاء في افادة تعيين الوضع العلم بالوضع كالحاصل  
دون القدرة المشتركة وهو حال غير المتعلق المشترك في  
موضوع اي هذا اللفظ موضوع متجاوز القدرة المشتركة  
حيث لم يوضع له او حال غير قوله لكل واحد اي موضوع  
لكل واحد حال كونه لكل واحد متجاوز القدرة المشتركة كذا لا  
واول الاحتمالين فاسد لانه لا يعيد القدرة المشتركة  
ليس موضوعا بل لا ليس موضوعا لانه دون ما ينفى التعلق  
بين ما جرت في حاله والمضاف هو الذي يضاف اليه  
الكل في حال غير واحد مخصوصه اي لا ينفى ولا يضرهم  
رأى حد مخصوصه متجاوز القدرة المشتركة الا ولا يضرهم  
لو قدره لمن خالفه بخلافه في قولهم سائر اصدق في ان  
من يضافه القدرة المشتركة ولا يضره عيب ان الواضع  
في وضع اللفظ اشبه لا يضره ان يقول هذا موضوع ذلك

11  
ذلك ولا يدخل في الوضع لقول بان ليس موضوعا له  
لذلك فموضوعه قوله الواضع في افادة الوضع مما لا يضره  
وجه فيبقى ان يجعل حاله من مفهوم الحكم فان قوله ثم  
يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصيات  
الى اخره في قوة ثم يوضع هذا اللفظ لكل واحد من هذه الشخصيات  
فقوله دون قدر المشترك متعلق بوضع الواضع لا بقوله  
فان افاد الوضع تامل وقد يكون القدر المشترك واحد من  
الموضوعات التي يوضع اللفظ لها في هذا الوضع فقوله  
المشتركة فاصد والعصوات تبديل الافراد ليس اول  
الشخص والكتاب التي هي افراد القدر المشترك ومع ذلك  
لا يصح قوله دون القدر المشترك لا تتعاقب بالغير الغائب  
الراجع الى القدر المشترك للتعريف في وضعه ويعتبر الذي  
وضع في شئنا اسم الموصول بالعلم بالاصل ويمكن ان يرفع غيره  
تختلف رايان تركه لاصطلاحه في ان القدر ان اللفظ  
قد يكون موضوعا لكل واحد من الشخصيات الموصولة بذلك  
المشتركة المتعريف من حيث الاتصاف بعلومه بفعل  
ذلك المشترك فذلك يكون الامر من الالبته والتعبير الموضوع  
الا ان احضر الالبته بالبيان فقال ففعل في صيغة  
المصدر او الماقبل المجهول به هذا المصدر المضاف للمجهول  
من محذوره ذلك المشترك ان يرفع خبر المصدر والكتاب  
حال من قول الفصل للوضع لانه الموضوع لاي لا دون الموضوع  
عطف على الخبر او لا وقت ان الموضوع له عطف على الثاني  
على الحال لانه القدر المشترك بين الجميع ولانه الموصوف في قوله











وتقول كاسته الوضوح بذكر الوضوح دون غيره ورجحنا الاول  
 وما يستلزمه كاسته السيرة في هذا المقام ان المراد بقوله  
 لا يقيد المستحق بالقرينة معينة على لفظ اسم الفاعل بالقرينة  
 من حيث انه مراد الابطيد المراد من حيث انه مستحق في الوجه  
 بانواعه ان يكون مستحقا لا نقاد شرط كاسته ان لا يقيد بالقرينة معينة  
 من حيث الاحتياج الى قرينة لتعيين ما يريد به وجوب ان يكون  
 ونحن نقول ما هو من هذا القيد لا يقيد شيئا من ذلك مستحق  
 اليه به وان القرينة لان معرفة وضع الموضوع لا يقيد الا لفظ  
 الى خصوصه الاستواء استه الموضوع على وجه تحقق في الموضوع  
 الى المستحق فان معرفة لفظ هذا مشا موضوع لكل من اراد  
 مستحق لا يقيد سببه هذا اللفظ الى خصوصه ما لم يعرف ذلك الموضوع  
 على ان قرينة بما شئت سامع اللفظ الى خصوصه حتى يعرف  
 بعونه ما وقع من الوضع ومنه لا يقيد بها اللفظ لان  
 اعادة اللفظ موضوع له بخصوصه تتوقف على معرفة وضعه  
 بخصوصه قبل كاسته تعدد الوضع في الشريك ووجده  
 فيما هو من هذا القبيل يعرف لزوم تعيين الشيء فيما هو من هذا  
 القبيل وهو المراد في الشريك وفيه نظر ان كل من عرفت  
 المراد من ان يكون الشيء فيما هو من هذا القبيل متعينا كان وضع  
 ان لا يقال من وجود الفرق ان لم يكن له حصة معينة  
 بخصوصه في الشريك او لم يكن له حصة لا بخصوصه فيما هو فيه  
 لان اعتبار ان المراد من الشريك هو وضع لفظ الحصة من  
 اعتبار موضوع كل من لا يفرق بين هذا الوضع كونه مشتركاً لتعدد  
 الوضع كيف ولم يكن كذلك لم يكن شيء من الامور كاسته

في وجهه وهو وضع اللفظ  
 في حكم الشريك صحيح

وكاسته مشتركاً والظاهر ان اللفظ اياه من جعلها ضميراً  
 في الاصل بانه من المراتب من هذا القبيل وان كاسته في  
 مشترك وعلمك من هذا القبيل كاسته وضع بارة لكل مخاطب  
 وقع على شي او بارة لكل مخاطب في الشيء وذلك  
 لفظاً فاعلم ان كاسته ان الفارق بين وبين الشريك لا يصح  
 ان يكون نفي تعدد الوضع فيه مطلقاً لتعدد الوضع فيه  
 من حيث لا نفي تعدد الوضع فيه من حيث لا نفي تعدد الوضع فيه  
 ايضا كاسته من جهة قبول او بارة ليس وضع الفعل لتعدد  
 من حيث لا نفي تعدد الوضع فيه من حيث لا نفي تعدد الوضع فيه  
 فعل موضوع لحدث هو معلول بالشيء هو من حيث لا نفي تعدد الوضع فيه  
 الى شيئين وانه ان ذلك لا يتناسب ثم ذكر في وجهه ان  
 المراد نفي تعدد الوضع فيه من حيث لا نفي تعدد الوضع فيه او كما استحق منه  
 او المراد نفي تعدد الوضع فيه من حيث لا نفي تعدد الوضع فيه او كما استحق منه  
 قلنا ان جوبه الكثرة لا وضع لا يستحق منه ولا يخفى انه لا يجد  
 من العبارة جوازه اذ لا يقيد بان المراد انه لا يجد في  
 الشريك بان من تعدد الوضع والاشراك في الحصة  
 من سببه المأخذ ولا خطا في ان هذا التقيد خلاف الظاهر  
 مع انه يخرج الكلام عن اعادة ما سبق لاجل وهو ان ما هو  
 هو من هذا القبيل ليس مشتركاً بهذا الوجه ولا يستلزم ان لا يقال  
 الكلام كاسته مشتركاً ليس مشتركاً بهذا الوجه ولا يستلزم ان لا يقال  
 الكلام كاسته مشتركاً ليس مشتركاً بهذا الوجه ولا يستلزم ان لا يقال  
 الكلام كاسته مشتركاً ليس مشتركاً بهذا الوجه ولا يستلزم ان لا يقال  
 الكلام كاسته مشتركاً ليس مشتركاً بهذا الوجه ولا يستلزم ان لا يقال

في وجهه  
 في وجهه  
 في وجهه



وذكرنا في مقدمة ما هو من هذا القيل القيل في القصة في ما في  
 تعريف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على التعريف ثم ذكر  
 في قوله بدل على ما في حيث انه مراد بنفسه لكن على سبيل  
 التوضيح فان مقتضى الوضع الكلامي هو الجزم عند الاطلاق  
 بان المراد لكن من جهة الالزام في كل المراد مرة واحدة  
 لتعيين اللفظ من حيث انه مراد بهذا الكلام وفيه انما تعيين  
 اللفظ للدلالة على معنى بنفسه معناه تعيين اللفظ للاتصال  
 به نفس اللفظ وجعل الدلالة في التعريف على الدلالة على المعنى  
 بحيث انه مراد خلفا للعبارة ثم بعد هذا المثل جعل الدلالة  
 من حيث انه مراد واعلم من الدلالة على هذه المكية على سبيل  
 التردد ودول عن الظاهر بعد العدول من مثل هذا الالزام من جهة  
 القول بما في التعريفات عند العدول من قولهم انما التعريف المراد  
 ينبغي ان يحاط بان دلالة ما هو من قبل لا يحتاج الى القصة  
 فيه يستعمل اما القصة لتعيين المراد لكن قد حقت كذا القصة  
 في يستعمل من اللفظ اللفظ ولو القصة لم يستعمل من اللفظ  
 فتخص الخراب في الدلالة على المعنى بنفسه والاتصال باللفظ  
 الى المعنى بعد العلم بالوضع والقصة فيها هو هذا القيل انما يحتاج الى  
 لم يحصل بالوضع وبعد العلم بتعريفه في جزم اللفظ الى المعنى غير  
 اجتماع القصة في ذلك الاستعمال مما ينبغي ان ينبه عليه  
 ان السبب في كتب الميزان رسم الشك بما تعد معناه وكيفية  
 اوضاع تلك المعاني في السورة بان لا تتخلل بين العيين نقل  
 بان وضع بين ثم يستعمل في الآخر المناسبة بينهما والواقع  
 في تعريف كتب الميزان الشك ما تعد معناه وكيفية

والقسمه وقد بان يقال انهم من الانقسام لا من القسم  
وذلك يكون كذلك لو كانا القسمان الغضبان معذورين بالشبهة  
وهو غير كذلك وانما انهم من القسم لانهم لا يجوز  
ان يكونوا ذاتيا لهما او مكن الاضمار عنهما ولو سلم جمع ذلك  
فالذي يلزم انهم انقسام القسم لكل قسم لا يلزم انقسام القسم  
المقسم ولا يجوز ان يكون ذلك وبما سمعنا استغيت عما قيل  
والطبيب هو ما قيل وهو ما لا ينبغي ان يتعلق به نقل ما قيل هذا  
ثم المراد بان حفظ اللفظ الموضوع على كل حقيقة قد يكون على خلاف المراد  
فيما سبق حيث قال القوم ان حفظ اللفظ قد يوضع على ما حقيقة وفي غير  
على المراد ان القسم باقتبال الدلول الوضع على ما عليه تقسيم القسم  
انما هو باعتبار الوضع وما ذكره في آفة المتنبهات وهذا الاعتبار  
لا يثبت الا اللفظ الموضوع على المراد وحفظ اللفظ على ما افيد في ذلك  
فما ذكره على قوله ان حفظ اللفظ على ما افيد في ذلك  
انما هو وضع على ما قيل فلو كان مطلقا فلو فاما بعد وان نسبة بينهما  
ان ان يكون ما ذكرنا باسكان وان نسبة كناية النسبة وكذا  
الركب بينهما لا يستلزم ذلك في تحقيق معنى كونهما اشياء  
وما ذكره من ان وصف مدلول الفعل لا يكون وصف له كمال  
بشرطه كما لا يمتنع اليه لانه لا يقابل للدلول الكمي هذا  
المنع لمدلول الشئ في الدنيا الاعم فلو كان حدث لان الوضع له  
بعض المصادر ليس حدث فقط بل حدث مع الغير في كل كائنة  
والغيرتين مرة والغيرية النوع ويمكن ان يرفع المرة بان  
المقسم هو حفظ اللفظ وما هو المرة لفظا واحدا بالحدث  
والاخرى بالعدد وحصل ان معنى اللفظ كماله في اللفظ



الكلام بينهما وبين الاسم واما المدلول الوفي الاسم فدخل  
 الفعل والمستقات فيما مدلول ذات وفيما مدلول حدث بل  
 يدخل في كلا الموضوعات المستحق في احد ما هو الاول  
 في لفظ الذي مدلوله كل مدلول اما ذات وهذا التقدير كما ذكر  
 اول من تقديره مدلوله ذات كما قيل انه لا يخرج من تقديره مستند  
 في كل مدلول كونه اما بخلاف هذا التقدير اول من جعل الاول  
 عبارة عن المدلول كما يستفاد من كلامه في بيان اليقين  
 في الكلام على ذلك الرب لا انه ثابت لمدلول قبل الاحتياج  
 لانه مقتضى السوق على الاول من قسم اللفظ والحق كما قيل  
 الى صرف الضمير الظاهر في مواضع من قوله وهو اسم الجنس  
 واخره ثم الذات قد يطلق ويراد به النسبة وقد يطلق ويراد به المستند  
 في مفهومه ويقال بالصفة في غير مستقل او قد يطلق ويراد به ذات  
 بانه كذا حقيقة كسر الحقيقة في واسم شئ من جنس فحدث على ان  
 بهما العالم بذاته والاخرجه اليها من واسم شئ من جنس  
 مع ان اسم الجنس يطلق على ما سبق واسم شئ من جنس فحدث  
 والاسم المستقل في مفهومه والاسم المستقل في التقسيم والاشياء  
 والاول دخل المصدر المشتق في هذا القسم فانه يصح تقسيم اللفظ الى  
 والاشياء ما وغاية التوجيه ان يقال بانه ذات المستقل في مفهومه  
 ويصح تسمية التسمية الى ذات غير الحدث والنسبة  
 بينهما وان كان قد كان تحقفا جدا لكنه اول من ان يراود  
 بالذات كسب كسب والنسبة بينهما كما اخبر انه مع كونه تحقفا  
 كذلك يروى عليه ما اخبر انه يتوقف على الذات على نسبة  
 بينهما مع توقفه على ما على الذات واسم الجنس فحدث

صاحب المنقول باحق على شئ وعلى كل ما يشبهه كالشئ  
 الغائب يجب ان يخرج التعريف عنه ولا يخفى ان شاملا للعدد  
 والشيء في شئها كما قاله في توفيقه السداد في التقسيم  
 على ما قرره مستقر فيهما والقول بان التعريف قسم الجنس  
 ليس بعد العبارة وينافيه ما سبيل من علم من هذا التقسيم  
 الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ان بيان القسم لا يقع في  
 الفرق بينهما وما يستفاد من قوله ان النسبة كسب الحقيقة  
 في ما انفك من خارج المصدر في اسم الجنس ليعرف على ان النسبة  
 من تعريف بان يخرج المصروف من التعريف الى ما يخصه من  
 حاصله وان كان خارج بان يقسم اسم الجنس وان الغرض  
 ليس هو وان خارج المصدر تحت يخص لا عند ان خارج المشتق  
 ايضا كما عرفت الا ان يقال ان الامام الماروني في الحصول  
 ان الاسم الذي مدلوله كل ما ان يكون اسما للفعل الماهية  
 كلفظ السواد وهو السمع باسم الجنس عند الحاجة ليعرف  
 بامرية بصفة وهو الاسم المشتق فحصل المشتق مع الاسم  
 الجنس وتبعه كثير من وجوه ينبغي ان تمل الذات في عبارة  
 الفعل على ان هية والتقدير ما يحصل به التعريف في الكلام العام  
 تسمية تسمية في بيان المشتق ان شاء الله تعالى في حديثي  
 معنى قائم بغية سواد كذا مصدره كالضرب والسماع  
 كالطول والغصه كذا ذكره في الاثر المرضي وهو المرضي  
 الطالع وقد يعرف القياس بالغير كونه العالم من الغير بان  
 يشتق منه اسم صفة وقد يعرف كونه حاصل في كسب  
 يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخره تحقفا



كما ان قرب في المضارب او تقديره كالاسماء العائدة بالجمع  
 والصفات العائدة بالجمادات فان شيئا من هذه الاسماء  
 متاربعها لكن تعاضدا حاصل في موصوفاتها بحيث  
 يكون لاثارة الى احدتها عين الكثرة الى الآخر لو امكن  
 وقد يقتضي السبعة في التخييل وقيل في ذكره لا يتفق بصفات  
 نظريات ويمكن في هذا ان يراى بالتبعية السبعة تخلفها  
 لتقديرها على نحو ما سبق في التفسيرين في على التفسيرين  
 الاول في الجمع قوله وهو المصدر في مصدره مثل البياض  
 واسماء المصادر لا تستحق المصدر وكذا على التفسير الاول في مصدره  
 اسما المصدر التي يراى فيها المصدر في مصدره على ما لو انما  
 انما ما عتبه للغير بالاشتقاق في المصدر اسم بصفة او لا اشتقاق  
 ثم لفظها الذي هو المصدر قال الشيخ انما يجب المصدر اسم  
 محدد الجارى على الفعل فلم يكتف في تعريفه بان اسم محدد  
 وجعل في الائمة قيد الجارى على الفعل لاخر اخرج من العالمية  
 وذكر عليه ان خارج بقية الاسم لتكسب وفيه نظر لان المراد  
 بالاسم في عبارة الشيخ انما يجب ان يكون اسما حقيقة موصفا  
 لا يترى ان يعرف المفعول المطلق باسم ما فعله فاعل فعل  
 مدكور به او كجسك من المدة ولا يوجب عليك ان يكون  
 لغتية تحدث بالانتماء الى الائمة في التفسير الاول في السواء  
 واسماء المصادر بعد الاضمار عن تعريف المصدر باعتبار القيد  
 مدكور واسطة لانه لا يصدق عليه ما تعريف اسم جنس  
 لانه لا يصدق عليه ان مدلولها ذات غير الحدث ومعهم  
 في التفسيرين انما هو مصدر وان المراد يكون وانما اسما  
 الاول

في الجمع ومن تلك الكتب مختصر الشيخ ابن الحاجب ولم يرد النص  
 في شرحه في آخره على انه لو وجد في تعدد الوضع في مفعول  
 المشترك في غير التفسير الى ان جعل في التفسير فائدة هذا القيد  
 اخرج اللفظ العام عن تعريفه ان وضع المصدر لا موضع  
 كثير بل موضع واحد ولا يخفى ان خذ في العام لا يتوقف  
 على تحقيق تعدد ما يتعدى ما يتعدى على تعدد المصدر  
 حكمه بما في قيد تعريف المشترك مع ان لا يربط احد تعريفها  
 التفسيرين لا يوجد في الكتب المشهورة ما يفيد خروج الموضع  
 للمورد فيصير في الموضع العام عن تعريف المشترك وتوحيدها  
 مساوية له في القول بان ليس مشترك وتوحيدها القوم  
 مما يخرج الى سنة معتدة ونحن لم نجد في حسن الظن  
 لتفسير الحق قدس سره في التفسيرين انما وجد في التفسيرين  
 هذه الامثلة والعبارة المختصرة او بهذا اللفظ المختصرة  
 ووجه التعيين في التفسيرين انما وجد في التفسيرين انما وجد  
 التي بالذات نفس التعيينات ويكون هي العبارة قسمين  
 العائدة او مدلولها ولا اشكال في الطارق التعيين على ما تعدد  
 افرادها لان المصدر يطلق على التعدد كما يطلق على الواحد والتفسير  
 في عرف ارباب التدوين ثم قيوه متباينة او متغايرة قال  
 مفهوما ليحصل من انضمام كل قيد الى مفهوم اخر من انضمام  
 الصدق او كجسك يوم وهو يخرج المقسم والقيد ويستحق  
 كل من الاسماء المختصة بالتدوين الى الكل الا انهم قد ياتون  
 الى الاخص الفصيل من غير قيد آخر فبما والكل الا انهم قد ياتون  
 الامور فيكون مقسما والتفسيرين انما وجد في التفسيرين







يكون مقاديرها كانت وحول قول ان نسبة بينهما على  
 منها لان ان قد عرفت ان نسبة بينهما تنسبها على ان مركب  
 العنيفة النسبة وتوطئة كما ينكره من القصة وفيه ان  
 اريد بالذات الموضوع له فلا يرفع تأويل قول ان نسبة بينهما  
 بالتركيب منها لان المركب من الذات والحادث ليس الموضوع له  
 في الفعل المستحق للحادث والنسبة والمرتبة في الفعل  
 والمركب من الذات والحادث والنسبة في الشئ وان  
 اريد بالذات ان هو اعم من الموضوع له فواجبة الى الذات  
 لان النسبة مدلول الفعل انما ان يقال للمركب من الحادث  
 والذات لا يحسن ان يكون تتبع اجزاء الحادث والذات  
 بل يكفي فيه ان يكون اجزاءه في شكل الشئ ولا يخفى ان  
 لو اريد بقوله ان نسبة او ذواته لم يكن الفعل ايضا  
 فهذا هو التأويل على التحقيق بالتعويل والقدر قدس سره  
 على ان احتمال مركب من الذات والحادث فيمنه على النسبة  
 بينهما واما ان يكون النسبة على وجه ان نسبة في الشئ  
 لا يكون هذا التقسيم فليس الشئ من هذا المعنى حتى يغير  
 تقارير قسم عقده وكون مفهوم المذكور في قسم من اعم منه  
 محقق بل الشئ من نوع ضبط الالفاظ بحيث لا يخرج من اللفظ  
 في الواقع ولا يصدق مفهوم مذكور في قسم من الواقع  
 على غيره ولا يجوز فيه عن احتمال في القسم المذكور في ذلك  
 القسم بل المقصود في ذلك الفرد في غير قسمه وما افيد  
 ان قوله والمقصود بذلك نوع ضبط الالفاظ لا المحقق العقلي  
 انما يحسن لهم المعنى المستقر في مع انه لا يتم الخروج عن بعض الالفاظ

ان الالفاظ الالفاظ في القسم من الالفاظ او المقصود في ذلك  
 ان الالفاظ لا يفرق في هذا التقسيم لانه لا يفرق على من تقسيم  
 شئ على اقسامه وكذا واقف بغيره واما نسبة الشئ الى  
 ان الالفاظ لم تحصل برفع الصفات من الصفات كما في الفعل  
 يتحقق ان يكون في نسبة الذات خارج عن مدلوله كما في  
 فيكون فيها نسبت ان نسبة الالفاظ الى نسبة الى الخارج  
 ولم يقتضوا به الا ان يقال ان الشئ من الموضوع له الموضوع  
 ان ربطا بوضوحه او من قبيل ربط حال الشئ به او من  
 قبيل ربط مستحق الشئ به بخلاف الفعل فان الالفاظ من الموضوع له  
 لا يعتبر نسبة في مفهوم متوقفة على الفعل هذا الموضوع و  
 بعد فترده ولا يدرى من قاطع او يدخل في هذا التقسيم بعض  
 المقادير التي مفهومها حادث خاص مفهوم من حادث ونسبة  
 الى حادث ونسبة الى ذات كالغصن فان نسبة الى  
 الماء والاعلى فان عدم الالفاظ ان لا يربط بالتأويل ويقال  
 والمركب من نسبة بينهما ان يكون حادثا بغير نسبة المقادير فاعلم  
 والذات لا يقولون ذلك هو دون نسبة لان قوله  
 ان نسبة بنقد به قول نسبة او نسبة لانه يحسن في نسبة  
 وان ذكره لانه كذا ان المراد ونسبة اوله مدلوله كما ذكره  
 ان المبحث الذي ليس من مذكر من اللفظ يجوز فيه التذكير كما ذكره  
 ان التذكير باعتبار نسبة لانه غير محقق التذكير فلو اعتبر  
 المستند في ذلك كان مذكرا ولو اعتبره كان مؤنثا وبما بين  
 اما ذات الشئ بعينه الا ان يقال قول ان بعينه لانه لا يؤول الى  
 المصدر في معنى اسم المفعول فانه بنفسه ان بعينه من غير تقدير







اسبق ان الفرق بين الصفات واسماء الزمان والمكان  
والا تها بما يلزم الذات في الصفات غاية البرهان بحيث لا يخفى  
في اصل تجزيف هذه الاسماء عن الذات ما هو في واقع التوقيف  
وعلى هذا ينبغي ان يقول ما قلناه من ان سببا من الحصول  
في مفهوم المشتق انه اسم للموصوف امرنا بصيغة متصل  
اسماء الزمان والمكان والآلة ولا يخفى ان الصفات في اللفظ  
كلام المعرف بهذا التقسيم وكل صاحب التفسير في الكلام  
فجعل المتعلق باسم الجنس الصفات دون طلق الاسم مشتق  
ولنا كلام ينبغي معه كلام الامام وكلام المعرف في شرح المختصر  
على ظاهره لعل الاتساع ان تذكره لك ولا تفرق عنه  
خوفا من الاتساع في حاشية الاسباب مع الكتاب بل ان  
في الحالة وهو ان يكون من مفعول اسم الزمان والمكان  
بشيء ما قبل فيه ومع اسم الآلة بيت ما قبل فيكون الذات  
المعبر فيها في الصفات لا بد لشيء في كس من دليل التعريف  
الاستفاد للفعل من قول او من مفعول حدث وهو الفعل  
بان يكون حدث مقبلا على نسبة وذلك وان يحصل  
كون الحدث منسوبا اليه لكنه من غير ان يكون له فيكون  
حدث منسوبا من بعض المصادر المتقدمة من نسبة  
حدث الى ذات فان النسبة في من طرف حدث الآ  
من يقول التقسيم كما عرفت فتذكره في كتابنا في انكشاف  
الافعال النسبية من الزمان كسهم وشرع واسترربت  
تجزيف التواريخ المشتهرة على الدلالة على الزمان ما نأخذها  
انكشاف ان المراد بالدلالة في اصل الوضع والاعتقاد

والى تحذف ان هذه الافعال في اصل الوضع مع الدلالة  
على الزمان انما انشئت عند الحاجة للاستعمال كما ذكره  
ان الدلالة على الزمان معبرة في نظم البيان حذفت  
استقناء لشرها عن ذكره في كتابنا واول تعف  
تعبية كلام المصنف عن منع جليل ووقع انتقائه  
بالافعال الناقصة كرفع انتقائه تعريف المصدر  
بصا ورضا ووقع انتقائه تعريف الاسم المشتق كما سبق  
منها يخرج الى مزيد تكلف هو ان يترك اللفظ في اصل  
وضعه والذات على حدث انما حذرت تلك الدلالة في  
الاستعمال كما حذرت الدلالة بعض الافعال على الزمان وكذا  
الذات اشار الى المصنف في الفوائد الغيبية حيث قال ما  
الفعل قبل على النسبة ويستدل على حذرها في الاكثر  
وان كان قد عبر عن الحدث ككان او غير الزمان كبش  
ونعم وبعث واسترربت اذا استخذت به حدث هذا  
وجعل يعبر في عبارة من التورية النسبية الغرض  
من جعل من العلة او الحجاب بهذا التكيف وجعل الافعال  
الناقصة افعالا واخرها عن نسك الحروف لانه نظرهم  
في اللفظ انفسها وهذا التأويل اقرب من الضبط مما هو  
ظاهر حالها ان كانت الافعال في الاصل ما بهما كذا في ما ذكره  
من ان القيم جعلوا الافعال الناقصة افعالا واخر جوعا  
في نسك الحروف بان نظرهم في اللفظ انفسها كذا في ما  
اقام الكسب باعتباره وما يدور على الحق كذب واعلم ان من  
مشتق المشتق من وجوه اصله باسم الذات في مشتق



آثار الغاية او و نرا و جواز كالتعيين الذات في الفعل و تمام  
 النسبة في الفعل و نقصانها في النسبة و انما اوجها مع ما ياتي  
 ما اعتبر في انهم يوجب انما عادت ممكنة او احد ما ياتي  
 الحكم و عليه كما حقق سيد الحقين و قد مر في انما ياتي  
 غير مودة و دخول الذات في النسبة كما هو المستور في ما بين  
 المجموع و حقق سيد الحقين في بعض تفاسيد و ان الكثرة  
 في بعضها و خروجها عن الفعل و لذا لا يستفاد من الفعل  
 و لا يستفاد النسبة من عالم يذكر مع الذات و ذكر ان عدم  
 دلالة الفعل على النسبة بدون ذكر الذات و الحديث مستند  
 بدون ذكر الذات يوجب وجود دلالة التفسير بدون المطابقة  
 الا ان يقال ان النسبة تقوم اجمالا للعلم بالوضع و انما تقوم  
 بخصوصها و معنى مستقام التفسير المطابقة المستقام فهم الحكم  
 لفهم الحكم على وجه يتبين و قد وضع الوضع و العلم به فهم هذا  
 و اما قول فهم محدث لكونه الدال على المطابقة الى دالة المستقام  
 و جود التفسير بدون المطابقة الى ان فهم معنى زيد للعلم بوجوده  
 حين سماع زيد قائم غير فهم شيوخ معناه لا يوجد في ذلك فهم  
 لكونه و الاكسكال فهم الزمان الذي هو جزء من معنى الهيئة و  
 فهم معناه الذي هو المركب من النسبة و الزمان كان مستقرا ثم  
 اقول الدلالة كون الشيء بحيث يلزم منه العلم به العلم به شيء آخر  
 و الدلالة بهذا المعنى على الزمان يستلزم الدلالة على الجميع  
 و ان لا يستلزم فهم فهم تامل و انما يترتب قول ان في  
 عطف على قوله و الاول و انما في قوله فالوضع لتوضيح ما لان  
 القام مقام التفصيل اي وضع الشخص الذي هو مدلوله

مدلول ما كمل او مستحق من معرفته معناه و انما لا يكون  
 الموضوع المستحق وضعه مستحقا لا انما في من الموضوعين  
 و هو انما هو الحكم و لا يخفى ان تقدير العلم لا يستلزم العلم  
 ان جئنا من و جود العلم الموضوع لفهمه كقولنا وضع  
 العلم كقولنا العلم مع ان العلم جعل العلم لفهمه  
 تامل في فعل التامل في العلم بالعلم ما وضع يستلزم  
 غير مستلزم ان التفسير المستحق كقولنا بوجوب علمنا كسامة  
 و معنى كسامة و قد مر و قد مر و قد مر و قد مر  
 لفهمه هو قسم العلم اي العلم الموضوع و قد مر و قد مر  
 الدلالة العلم به ان التفسير و انما يستلزم فهمه فهم التفسير  
 و انما في مقام التفسير فالتفسير و انما في المقصد اليه التفسير  
 العلم استلزم و لا يخفى ان تخصيصه بين العلم مستحق  
 يتلوه بيان كسامة اي علم من فهمه فخرق بين اسم الجنس  
 و علم بجنس و علم ان العلم بجنس من تعقبات الاصول في العلم  
 بجنس و انما في فهمه فهم بجنس العلم بجنس ما معناه مستحق  
 و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا  
 تحت اسم الجنس و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا  
 فيندفع عنه بعض الاعتراضات السابقة فتبين انما يقال  
 انما في التفسير مستلزم الافعال انما هو مستلزم التفسير  
 من كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا و كذا  
 مستلزم التفسير مستلزم الافعال انما هو مستلزم التفسير  
 انما في التحقيق انما هو مستلزم الافعال انما هو مستلزم التفسير  
 الافعال بل هي في العلم مستلزم الافعال انما هو مستلزم التفسير







بدرج لوجه عدم دلالة الحرف على المعنى بالاضحية وتطبيق  
ما وقع في تعريف الاسم والفعل والحرف على ما هو المقصود  
فاحفظ ذكر ان كون الحرف موضوعا لمعان مشخصة  
يرده قولنا سيري من البصرة الى الكوفة خبر من سري  
من الكوفة الى البصرة فان الابدان والاشياء القهريين  
هم تلكا بيان بتدريج تحتها ابتدأت وانتهأت شئ  
ومن لم يكن ان يكون حيث صح معنى عايش اذا كانت امكن  
فرض الاشتراك نظر الى ذات المقصود والامكان ثابت لهذا  
المقصود من نظر الى ذاتها وان الابدان لهما من حيث  
صح معنى الحرف كذلك النسبة العشرة في مفهوم الفعل  
يتمثل نسبتا متحدة فان نسبة القيام الى زيد فزيد ثم  
يتمثل نسبة اليه في الصباح ونسبة اليه في المساء الى غيره  
ذلك والامكان تحت والنسبة والزمان في مفهوم الفعل  
كليات لا يشك كل جعل مفهوم الفعل كليا ونحن نقول  
الابدان الذين نسبة بين السبب المطلق والبصرة فزيد الابدان  
الذي هو نسبة بين السبب خبري والبصرة فان نسبة  
المطلق الى السبب ما بين نسبة فرد منه اليه والنسبة  
متغيرة بتغير الاطراف سواء كان تغيير الطرف بتبدل  
جزئي بجزئي او كليين كليين وكله كذلك نسبة القيام في الزمان  
الماضي مطلقا لا زير غير نسبة القيام المختص بالصباح في  
الزمان الماضي الى زيدا ان كان ذلك القيام المختص  
فرد القيام المطلق ومما حصل ان النسبة امور اعتبارية  
تتغيرها العقل ويعتبر ما بين الاشياء فان نسبة زيد منها واعتبره

ويستدرك بين المطلق والسبب لا يصح ان يكون على ما بينه  
واعتبره من فرد ذلك المطلق ويثبت هذا هو المحقق  
الذي هو في نفسه منقسم وما قيل ان مدلول المطلق  
المستقل هو الموضع المسمى من حيث والنسبة والزمان  
غير مستقل بالموضوعية وليس في النسبة في بطل  
كونه مدلول كليا وبطلان ايضا استقلال الحرف  
من تقسيم المصطلح المسمى عدم الاستقلال المقصود به  
الفعل والحرف يمكن ان يدعى بان خبره خبره المسمى  
خبره المسمى ان الموضع عدم الاستقلال عدم الاستقلال  
لذاته وعدم الاستقلال في معنى الفعل ليس له بل خبره  
هو ان او معنى لا يكون في خبره بالمعنى الذي في فاعله نسبة  
الى الخبر المسمى في معنى شئت عليها في نسبة المدة  
من كانت في الخطاب فالصريح في الخطاب واللفظ في الكلام  
الى الغير لا فاعله ثم نقل الى الكلام الموجه الى الغير فاعله كذا  
في التلويح والظاهر ان المراد حصرها في القول اليه ليكون على  
طريق كونه في المعنى في الغائية في القرينة اما في الكلام وهو  
فمبدأ الكلام فاعله في الكلام على تعيين في تعيين في طلب  
كونه في الكلام خطا باعده على تعيين في تعيين كونه صادقا  
على تعيين في تعيين طلب انه ذكر في الكلام سابقا ما يرجع  
اليه الضمير بهذا التحقيق ان دفع ما ذكر ان القرينة على تعيين  
المراد بتعيين الكلام والخطا في طلب نفس الخطاب الذي هو في  
الكلام كونه الغير فالاولى ترك في وكذا ارادوا القرينة  
الملاية او قصد المبالغة بجعل الخطاب مطلقا القرينة



والاستغنى عما افيد ان في بعض من احوال نظرية الخطاب  
وعنده نظرية من قبل جعل نظرية في بعض الكلام ونظرة  
القدرة الغاية مما يكتفي به في النظرية والافعال ايضا  
ما ذكر ان قدرته غير الغائب هو سبق المراجع الى الخطاب  
كما هو الظاهر ولا يندفع باقيل من خطابه هو توجية  
الكلام الى حاضر وهو الذي يفسرهم به خصوصية ما يدركهم  
سواء كان في كلام الحكم والى طلبة لانه فاسدا ومنتقيا  
نحوه في ربه لم يرب هو الذي يفسرهم به في كل واحد سواء  
كان في كلام الحكم والى طلبة كما ذكر في ربه طلبة  
او غيره وهناك ابحاث بالغة متبعة لو حفظتها لمكونا  
لك ذريعة الى مقاصد على طريقة الاول ان يكون  
الضمير موضوعا لما شئت من احوالهم في غير هذا الموضع  
وكذا يكون مقيد بقدرته الخطاب اولا موضوعا ولا يفيد  
هناك مقيد بقرينة القارة وذلك لان الضمير المستتر على  
ما حقق بعض المتأخرين ليس لفظا وان كان كذلك فاف  
لا يمتنع للمخروف اللفظ لم ينقطع مع كون معناه مراد  
في نظرية الكلام مع انه لم يقل احد بالحد في المستتر هو  
المعنى المراد من غير ان يقصد بلفظ الآلة جعل في حكم  
اللفظ بل جعل فاعلا ومعطوفا عليه ومؤكد او مبدأ  
واذا ارد ان يكشف عنه ويجبه عنه يستعار له ضمير  
منفصل من نحو انت وهو لكنه بشكل هذا التحقيق  
جودا خلا في تعريف الكلمة اذ لا يقصد عليه لفظ وضع معنى  
مفردا وليس هناك وضع وجعل من اقسام الاسم الا بزيادة

50  
الا بزيادة على كل كان يقال المراد بالوضع في تعريف الكلمة  
انهم في الوضع حقيقة او كذا ويعمل المستتر كما ان لفظ كونه  
ما هو في حكم كذا في موضع حكم كذا المراد باللفظ  
الموضوعة عليه والذي يخطر بالبال ان المستوى والغير  
اللفظية ورشيد ان يكون الشك في الحكم والى طلبة  
في اللفظية وسبق الذكر في الغائب فالوضع وضع  
هذه الامور بهذه المعنى في جري عليه احكام اللفظ  
فما رغب الغائب على وجه النظرية في ضمير طلبة  
كون هذه اللفظية كلف الخطاب وفي ضمير الحكم كون  
الحكم صاحب هذه الحكم وفي ضمير الغائب كون هذه الحكم  
ما سبق ذكره والاشارة ان ما قدرته في الخطاب لا يمتنع  
في الضمير من المعرفة بل هو العهد في قوله تعالى انما امرنا  
بالعرفون رسولنا فيصير فرعون رسولا الى ايمان من لول  
الرسول كل فخرج عن القسم لان القول قد حقق في موضوع  
ان المعرفة بل هو العهد وضع تركيب في كل جزء من موضوع  
من جزئيات مفهومه بضمير وضعها فاما فاعلا في  
تقق مادة النقص تأمل لا بشكل المعرفة بل هو  
لا ليس اللفظ بالوضع الا في اولى قد لا لكل كما كان قبل  
التعريف ولو افيد به جزئيا من جزئيات مفهومه فافانما  
بالقرينة ويمكن ان يتكلم ويقال مداه التعريف الوضع  
الا في اولى يرتد الى ذلك جعل في فوقه واشتال لم  
كليات مع استلزامها بالوضع التركيب في جزئيات  
متعلقات ان استلزامها في جزئيات لمرور الاضافة حيث



لم يعبث هذا الموضع العارض وانما انشأ ان قرينة الغائب  
لا يجب ان يكون في الكلام انه قد يكون على الغائب لم يذكر  
مرجعه لقرينه في العقول يمكن ان يقع بان اسبق الى  
الغيب في غير ما ذكر يجوز بجعل قرينة المذكور بان يكون القرينة  
في خطاب اعلم من القول في حقيقة او حكمها والمرجع المستقر  
في العقول في حكم العنوان ان كانت هي القرينة على اي  
الكلام فانما هي وبها الكلام الكسرة فان لم يكن له الرجوع  
انما بنيت اسما الكسرة لا حتماها الى القرينة لا بالاسما  
وهي ما اشارت المحبة او الوصف كاجتماع الحرف  
الى غيره هذا الكلام وبسته فادناه ان القرينة في اسم الكسرة  
لا تنحصر في شيء والعقول ان الوصف بالمسموع لم يعرف  
قرينة فيجوز على القرينة بحسب عدم كون القرينة في  
الموصول عقليه تامل او عقليه وبها الموصول فانما القرينة  
فيه الاسم العقلي الذي هو مضمون الصلة فان قلت الصلة  
مذكورة في الكلام كالمرجع فكيف جعل القرينة في الكلام  
والاول قرينة في غير ما قلت المرجع والى على النفس ما اراد بالغير  
فتفهم قرينة ذلك على المراد بجوهر الصلة فانما لا تدل على المراد  
بالموصول حتى يكون قرينة بل على نسبة معلومة يستقل بها الى  
المراد بالموصول ليست تلك النسبة معلومة في الكلام بل  
خارج عنه يعني ان ما قرينة عقليه لا تنحصر في الموصول الا في  
المضاف فان معناه قد يكون الشخص المعين المعهود  
على ما يقتضيه اصل وضعه الذي هو المعهود ان عرض له كونه  
كاشرا الى الجنس ايضا كالعرف بالام والى هذا قال في التمهيد

في القرينة العقليه ثم استبين انما يفهمه جوهر اللفظ وهو  
العلم او انما حافت هو استيفاء العلم والبناء او ان  
فان القرينة اما في العلم وهو الظاهر او في اللفظ وهو  
وهو اسم الكسرة وانما الى نسبة معلومة لغيره وهو الموصول  
او انما هو انما يفهمه هذا الكلام وقد عرفت سابقا بان  
في هذا المقام ايضا قد ذكرنا في التمهيد انما يستقل به العلم العقلي  
انما استبين الاستقراء وسوى العلم ليس هو جوهر اللفظ  
بل هو اسم الكسرة والبناء بانقرينة في نظر القرينة على كونه  
الغيب الغائب والموصول موضوعين للشخص او كونهما  
يستقلان في الفهم الكلي وقد فصلنا ذلك تفصيلا في التمهيد  
بان المستقل في الكلي مما لا يفهمه به اللفظ فيكون  
اقول سياتي في التنبه العارض ان القرينة الغائب في قرينة  
نظرة نحن نشرح لك وجه النظر على وجه بسيط هذا  
الامر او على المضمون الغائب ومنه انما لا يراد عدم  
التنبه قبل اللفظ الموضوع الشخص في الموضع العام  
لا تنحصر في الافام المذكورة في اسما وحده في التنبه  
وكذا اسما الكتب اقول اسما الكتب ليس مما نحن  
فيها الكتب الذي هو عبارة عن اللفظ والعبارات  
المختصة لا يتعد الا يتعد اللفظ وذلك التعداد  
تتبع في ملكي لا يعبره وارباب العجبة الاية في انهم  
يملكون وضع القرب والقتل وضما شخص لا زويا  
لجعل الموضوع امر متين لا متعدد واسم الكتاب  
موضوع الامر واحد بطريقه مخصوصه فلا يكون موضوعا للموضوع



العام واما اسما حروف التبع فتوضع على كنهها  
 كليات صادقات على متعدد يستدل اليه قولهم  
 كل ما هو متحرك متحرك ما قبلها قلب الفاء وكل ما هو  
 وحقت رابعة فصاعدا ولم يبق ما قبلها قلب باء او فاء  
 كونهما ساكنة بعد جمة متحركة تغليبها كما تنسج حركة  
 ما قبلها الى غير ذلك فان قلت اذا لم يبقه واللفظ عندهم  
 يتعد واللفظ ولم يبقه ذلك المتعد فكيف يكون ما ينطق  
 على اسما حروف التبع مستقدا واجته بقولنا موضوعه  
 لمضمومات كلية صادقة على متعدد قلت كانا نعلم  
 تعدد الحروف بتعدد وقومها في الحكم مثلا يجعلون  
 واو القول غير واو الضمان فاذكر ان التعدد مستقاد  
 من ادخال الكل على هذا الاسماء هو التعدد الفاصل بتعدد  
 التفظ على الملتفت اليه **تشتمل على تشبيهات**  
 لثلاثة جهات اولها تشتمل على تشبيهات خبرية فلم يجد على  
 سنن اخو بالمتقن وجعل خبره مفعولا وتشتمل على  
 من المبتداه واما متعلقا بالخبر اى الخاتمة بهذه حال كونها  
 مشكوك او هذه التي تذكرها حال كونها مشكوك حفظا  
 ليس من السلوك في اخو خبره من سنن التوجيه  
 على ان التوجيه الذي قيل حذف الموصول مع بعض الصلة  
 والراجح منه قيل المراد بالتشبيهات ما بهداه اللفاظ  
 او العبارات فيكون المراد الاستعمال على كل منها لا على  
 جميعها والى انتم استعمال الشئ على لفظ لا الخاتمة حينها واما  
 المعاني ولا بعد ان اسرار اللفظ المتعدد على ما هو الظاهر

ما هو الظاهر هذا الكلام اقول اذا ارادوا التشبيهات باللفظ  
 او العبارات ليجب استعمال الخاتمة التي هي عبارة عن  
 قول الخاتمة تشتمل على تشبيهات وتسمى تشبيهات على  
 مجموع التشبيهات التي في الكلام على الجدة وبعد ارادة  
 المعنى المتعدد في قوله الاول المشد مشكوك واخواته  
 فاقولهم وقد عرفت ان التشبيه يطلق على معينين  
 قد ذكره وسيظهر ذلك في اننا نشرح ما تشبه ان كونه  
 بالتشبيه من انواعها فانظر واعلم ان في اجمل  
 التشبيهات التي لم يبق مع العام انكر ما ان توفيق  
 المعرفة ما وضع لشيء بعينه لا وقع في كلام القوم  
 على بقاء خبره ولا يبق في اللفظ بل ما وقع فيه اقوام  
 لم يبق له التحقيق الذي اشأنا في وضع اسما لارادة  
 والوصول والمضرة وذلك انهم لما اشكل عليهم وضع  
 هذه الامور الشخصية الغير المتناهية لعدم الخاطئة  
 الذين يربوا حين الوضع قالوا ما سوى العلم المعرف  
 موضوعه لمضمومات كليات ليستعمل في خبر شيئا  
 قالوا موضوع كنه كليات وانما تعل به في خبر شيئا  
 ابدأ ومعنى التعريف المعرفة ما وضع لشيء في شيء  
 معينة ولزمهم مع كون هذا لفظا وبن سنجما جذا تشبها  
 في المتعرفات التي يستعمل فيها استعمال  
 الاشارة للمبهمة ان يكون هناك مجازات لاحقا  
 لارادة اللفظ كشيء الاستعمال جدا فلا يكون مستك  
 بوجود المجاز بدون الحقيقة باللفظ ما دة وجعل







هو جدان تحت التسمية العقلية لا يفيد التشخيص علم متعين  
 انما قرينة الوصول الى غيره فتكون التسمية الى النسبة كقرينة  
 ان قرينته لا يكون الا الصفة كما علم بالاستقراء ومعلوم ان  
 الوصول قبل القرينة الفريدة مستعدين امر كل واحد فان  
 بالصفة بقرينة بالجدت الكلية المستندة الى الصلة فانه المعطى  
 من الذي ضرب تعقيد مفهوم الذي بالضرب وفيه العلم  
 هو ان التسمية بالانسانية وبهذا القدر لا تشخص فان تعقيد الكلية  
 بالكلية لا تعقيد تشخيص الجدة في ذلك ضرورة وانظر الى  
 سبيل بان المفهوم والضموم اليه كليان فلا يحصل تشخيص  
 ومتع ذلك بان اذا جاء التخصيص في الكلية بالضموم الكلية  
 بحيث يتخصص في فرد فلم لا يجوز حصول المعرفة بحيث يتبع في فرد  
 التسمية فيه ووقع بان كلام الضموم اليه يجوز العقل صدق  
 على جميع ما عداه وذلك يستلزم تجوز التسمية بالجميع بين  
 افراد كل منهما تأمل يمكن الدفع بان جميع التسميات متساوية  
 في الافراد والفرضية وضم احد المتساويين الى الاخرى لا جواب  
 ضيق من الافراد واختصاص بعض تعقيد الكلية بالكلية  
 لا يقال فزاده فضل عن جود تشخيصه او كما الدفوع منظرها  
 فان شبهتها لا يجزى في التعقيد الغير الوضوح لا يقال ما قبل  
 ان الطبيعة المقتدة بالعلوم جزئي حقيقة حتى جعل بعض  
 المبرزين العقيدة الطبيعية واخذ في الشخصية بغير  
 ان تعقيد الكلية بالكلية قد يفيد الشخصية لانا نقول ان  
 بين ضعف في محله هذا وفي استلزام الدليل المذكور كونه التسمية  
 العقلية المعهودة غير مفيد لتشخيص نظر لان تعقيد

٤٩  
 الكلية بالكلية لا يفيد التشخيص بخلافه لا يصير تجزؤا  
 التعقيد تشخيصا لا يحصل التشخيص في تلك التعقيد كاستلزام  
 استعمال التشخيص منظم مع هذا الكلية المقتدة فلم لا يجوز ان يستلزم  
 من التعقيد بالصفة الى تشخيص الوصول بالوصول بل على  
 العلم بالخصائص الصورية في التعقيد تلك تعقيد تلك التسمية  
 تشخيص وكيف لا وان كان الوصول موضوعا للتشخيص  
 فلا بد ان يعقيد التشخيص والآن يفيد وضوحه لان ان يقال  
 يريد ان تجزؤا التسمية العقلية لا تعقيد التشخيص من غير  
 تحقق بالخاصة بخلاف قرينة الخطاب اي قرينة التشخيص  
 عليه الخطاب بمفهوم الكلام الذي هو طلبت من الامور  
 المقصود بها وقرينة الجنس اي قرينة جبرها الحسنة  
 من التسمية النسبة فانها لا تفيد ان الشخصية نظرية  
 وانها غير مستغنية بما يصاحبها وانما في القرينة الخطاب  
 والحسنة في ملازمة والملازمة في كل منهما شيء آخر وما جعل  
 الخطاب بمفهوم المقصود والاضافة للبيان لا فعل فليس سر  
 اي قرينة على الخطاب بل فواء لا يتناول قرينة غير الخطاب  
 ولا يقع عطف الحس على الخطاب الا ان سر او بالانسان  
 السمية ولا يخفى بعده ولا يرد قرينة غير الخطاب قد لا يفيد  
 التشخيص لان المرجح وقد يكون كذا كما ستحقق ذلك  
 في التسمية العارسة ولا يخفى ان عدم افادة تجزؤا التسمية  
 العقلية الشخصية مع ضرورة افادة التشخيص باعتبار  
 ما يصاحبه في كون الوصول كذا في جميع فكله كانا  
 اي تشخيصه والتسمية المفهومان سابقا في ذكر قرينة



الخطاب والخبر شيئين وهذا هو الموصول الذي لا ينفك  
 بالاشارة العقلية كليا وقبل كون الموصول كليا بمعنى  
 عند كليات اشارة الى التقاوت بينه وبين المسمى والاشارة  
 في القرينة ولا يخفى بعده ومن امدادات جعل الموصول كليا  
 انهم قسموا ما يدلول مستحق الى المسمى والعلم فعلم انهم جعلوا  
 الموصول كليا **الاشارة** التسمية الثلاث بعدوا والظاهر ان  
 المقصود بالتسمية الفرق بين المسمى والعلم وفي التقسيم  
 الفيزائى على اسم الاشارة تارة انه علم صفاً سابقاً لادائه  
 صريح بان علمه سابق تأكيداً لما يستفاد من التسمية وتكرار  
 بان واسم بالتسمية لهذا لانه حكم مبدئى عرفت ان ثلثت  
 من العلم ثلث تامم هذا الى ما سبق في التقسيم الفرق بين  
 العلم والمسمى حيث علم ان الوضع في احد هاتين شيئا من الاشارة  
 كلى واما الفرق ايضا بان الموضع في احدهما مستعد  
 دون الآخر كافي فلا يشترط العلم المشترك بينهما كمال  
 العلم الى الفرق بينه وبين المسمى وظاهر ان المراد من  
 الفرق بين العلم والمسمى بحيث يتجه كل علم من كل مسمى  
 وكما علم الفرق بين العلم والمسمى علم بين وبين اسم الاشارة  
 بل بين التسمية والاداء اخص في كل الفرق بين بالتعريف  
 لكان التقسيم غيره مغفوت لهذا الفرق دون الفرق  
 بين العلم واسم الاشارة وبين التسمية حيث لم يذكر اسم  
 الاشارة في التقسيم فيكون المقصود في تقسيم عدم ذكر  
 اسم الاشارة دون عدم موصول الفرق بين ذلك الى ذلك  
 انه ذكر في كثير من كتب اصولنا متابع الموصول للفظ ان كان

ان كان معناه فانه ان يكون مسمى فهو مسمى وان كان  
 فلا مسمى وعلمت ايضا في التقسيم الفرق بين بالعرض  
 لا سيما حال كونها كاشية او حال كونها كاشية كاشية دون  
 استناد الاشارة وقد عرفت معناه والظاهر دون اسم  
 الاشارة بالافراد كاشية لانه التقسيم هو النوع دون افراد  
 وكاشية افراد كاشية وجعل متابع البيان الذي اوجبت لكونها  
 في مقام تعريف العلم كذا وفي مقام المسمى كذا وفي  
 مقام تعريف اسم الاشارة كذا في اسم الاشارة كذا وكما عرفت  
 هناك بيقين واضمحاض اسم الاشارة في تقسيم المسمى  
 عرفت في واضمحاض الموصول عنه والاشارة وقال فيه  
 فاسد فيكون تقسيمه فاسداً ويمكن ان يجوز ان لا يتوقف  
 لاحتلال ان افراد علم تقسيم المسمى لعدة كاشية كما مر فيكون  
 تقسيمه باخر لاجل هذه التسمية فاسداً وقوله لهما منهم ان  
 يدلول تلك التقسيم على تعيين القرينة الاشارة الى قرينة  
 من الاشارة او الاشارة المقارنة ويدلول المسمى بالوضع على  
 التقسيم اليها فقط ويتبادر من العبارة ان الفساد يرجع  
 الى هذا الظن واصل التقسيم بين منه ولا ينبغي ان يحل عليه  
 او علم من السابق ان التقسيم فاسد كما ان الظن كما  
 وانما جرت عن اعتقادهم بالظن كما ان الدعوى على فاعلموا  
 انك لا تعرف الظن والاشارة الى منع ذلك الظن انما انهم  
 علموا ان اسم الاشارة وضع للقرينة المشتركة والاشارة  
 للقرينة المشتركة فمعلوم المتعين للقرينة في الاول  
 حين لا يستقر استغناء من القرينة وفي الثاني من الفرق



كما قيل واما انهم قلوا ان كل ما هو موضوعا للجزئيات المحلولة  
 بالعدد اشتركوا انهم جعلوا اسم الاشياء غير مفيد لتعيين  
 العترة في وصفه والضمير مفيد لكان مشا هذين المتعينين  
 انهم حين اطلقوا الضمير فيهم انهم لفظ الضمير المتعين من غير ضمنية  
 من المستعمل في اللفظ فقلوا ان الضمير مفيد لتعيين نفسه  
 ولم يتفكروا ان استثنائية لازمة لاجل ان الاطلاق اما ان يطلب  
 او ان الحكم او سبق المرجع ولم يفهموا ان مرجع الاطلاق انما كان  
 ما لم يثبت له ان يكون له الحسية الواضحة من الاستعمال  
 اللفظ من استعماله فيكون ان يكون من اخرج اسم  
 الاشارة من الجدة ان جعل موضوعا لكل ما صدق على الاشياء  
 اشارة عقلية او حسية كما ان كل اسم الاشارة مستعمل  
 في العقول والاشياء العقلية بخلاف الضمير فان لم يستعمل في العقل  
 الا انهم من هو الضمير انما يطلب في الجملة فمجهول في الجملة انما  
 حقيقة في الجزئيات بخلاف اسم الاشارة حيث ان استعماله  
 في العقل فمجهول في الجملة بخلافه ولا يخفى انه يستعمل من جعله  
 الضمير في موضع ان غير المتخصص ايضا تفضل للموضع العلم بوضوح  
 الخاص وليس كذلك مما تقدم وبه التنبيه الذي ارجع هذا التنبيه  
 الى هذا الذي ذكره في التقسيم حيث فسر معنى في غيره  
 بأنه يتعين في نظر العقل بالانضمام غيره معنى قول النجاشي في الحرف  
 ما دل على معنى في غيره وانما الحرف ما دل على معنى ليس متعلقا  
 بالمفهومية او معنى قول النجاشي في غيره في تعريف الحرف انه  
 ان المعنى لا يستعمل بالمفهومية ففي العبارة معنى لكن المعنى  
 غير متعلق وقد استوفيت وجه دلالة قوله معنى في غيره

في غيره على عدم الاستقلال واما ان هؤلاء في غير ما هو  
 متعلق بدلالة وصف معين وعلى التقديرين فالضمير  
 اما ما جاع الى المعنى او الى اللفظ واما وجه وجوده فمفوض  
 الى الحكم وما يوجد كونه المعنى فكما انهم قد يفهمون ان  
 الحرف به لا يستعمل بالمفهومية اذ لا يقع في العبارة بوجه غير  
 عدم الاستقلال بالمفهومية اذ وقع بعد ذلك العبارة فيقولون  
 المتعريف الذي يري الى ما قاله ابن الحاجب في مخصوصه  
 قوله الحرف لا يستعمل بالمفهومية ان الواضع متعلق  
 في دلالة على ما ان في ادنى ذكره متعلق بخلافه كما  
 متى لم يدر في غير متعلق فانه لم يستعمل فيها وذكر المتعلق  
 في الدلالة على التميز وذكر المتعلق فيها لتعيين الغرض منه  
 وضمها فان كان في وصفه وصف ليس متعلقا به  
 جعل الواضع اسما صفات فلهذا التميز اما صفاتها لا  
 ولا انها بذكر المضاف اليه ووجه الصلة في شرحه فاعلم  
 في هذا المعنى في الحكم هذا وتفضل ان الواضع لم يصح  
 في شيء من ذلك وانما كل من المصطلح انما هو متعلق سواء كان  
 فاعلم بكونه ذو معنى يجب ذكره متعلقا بتعيين الغرض من الحرف  
 ان يجب ذلك فيها لتفصيل الدلالة مع عدم استقلال  
 المعنى فيها بالمفهومية حكم بحث في ادسية المحققين  
 انما كان معنى في غيره معنى الابداء فاعلم في الاشياء  
 احد ما ذكره المتعلق وانما كان النسبة المحصورة فاحذره  
 في الدلالة الى ذكر المتعلق لذلك في الاشياء المذكورة وان  
 وجوب ذكر المتعلق لو كان لذلك في الاشياء ان يصح



فلم يعم على معنى من بعد ذلك متعلقة لانه حصلت الملائمة لم يعم  
وقد سبق معنى عدم الاستقلال بالاعتراف به ويكون انما  
لم يعم على المعنى نفسه عدم الاستقلال بالاعتراف به مشاركة  
الى ان معناه بين ولا ينبغي ان يكون حقيقيا على ان يكون  
توكيدا واستفادة الحرف كحرف الاسم والفعل من  
قولهم كاستفادة من سوق الكلام وجهه انما هذا التعبد  
لما ذكره من الاسم والفعل فيكون المعنى فيه كذا هذا  
وان انما ليس التعريف يقتضي ان يكون كل ما ليس  
غير مستقل غير حرف فيكون اسما او فعلا لكن في هذه  
هذا المفهوم من تعريفهم نظرا في الفعل ايضا عدل على  
معنى الاستقلال بالاعتراف به هو تمام معناه والنسبة التي  
هي جزء معناه وكذلك بعض الاسماء كاسماء الملائكة  
يكون هو على ما يدل عليه حرف التعريف كالسابق و  
الاسماء الحقيقية لمعاني الحرف والقول بان معنى من  
المعاني الفعل وهو محدث او معنى من معاني تلك الاسماء  
وهو الذات المستقلة كحرف فانه لا استقلال معنى  
من معانيه كوسم معنى مفضل الى حمل التعريف على الاسم  
وبما قد رينا لك ظهور الاكتفاء في نقص تعريف حرف  
بالفعل كاستشهاد من سبق الفطن وما اقبل ان ما ذكره  
في النسبية ان من انما انما الفعل الحرف يشترط كان  
في انهما يدلان على معنى باعتبار كونهما بغير تعبد ان  
معنى الفعل غير مستقل بالاعتراف به فبما نقص ما بينهم من  
قوله كحرف الاسم والفعل فغير ان المفهوم بعبارة معنى

ان معنى قولهم ان الحرف في عدم الاستقلال كحرف الاسم  
والفعل هذا انما ينشأ من الحكم بان الفعل لا استقلال المعنى به  
وان قد عيب على كونه ان قوله ان يقول كذا في قولهم في كذا  
الاسم والفعل باول على معنى في نفسه انه يعلم معنى تعريفهم  
مع معرفة حال الاسم والفعل وقد اقبل ان قوله كحرف  
الاسم والفعل في حيزتين ولم يبين مكسب في التقسيم  
ان الاسم والفعل مستقلان بالاعتراف به انما ان يقال  
كوا لا يفظ بحيث يكون معناه في غيره وليس الا معنى  
الحرف هذا وفيه ان الاستفادة من العبارة في حيزتين  
معنى قولهم كاحرف لانه في حيزتين ثم ان يكون  
اللفظ بحيث يكون معناه في غيره بخلاف الحرف  
فلا الاستفادة من التقسيم على الاستفادة من جملة ما و  
عشرون في الوضع الكلي وليس ان يكون معناه في غيره  
ليس الى الحرف كمثل التنبيه الخامس هذا قد عرفت  
من الفرق بين الفعل والشق ان ضاربا بالاول  
بالفعل المراجع الى الشق لا يدور على حد الفعل قبل كحرف  
ان يراد الحد الاستفادة من التقسيم فانه علم التقسيم  
ان الفعل باول على حد التنبيه والنسبة اعترافهم بالحرف  
محدث بخلاف الشق فان يدل على حد التنبيه والنسبة  
العبارة من جانب الذات ويجوز ان يراد الى الشق  
في قولهم انما على ما دل على معنى في نفسه معترف باحد  
الارضية الشدة وعلى التقديرين قوله فانه باول على حد  
ونسبة الى الوضع وزمانا يبين لعدم الدور والاعتراف



الحذف المستفاد من التقسيم بجعل خبره فعل او مفعول او مفعول به  
 ذكره في هذا الموضع فذكر في التقسيم وانه ذكره في هذا الموضع  
 اشارة الى ان هذا التقسيم هو التقسيم في الفعل في التقسيم ذكره  
 شهرة وان لا يشوب ح ان يقال قد عرفت من الفرق  
 بين الفعل والمفعول في التقسيم في الفعل لا يرد عليه من ارب  
 ان الكتاب وما ذكره ان ما يحصل من الفرق دفعه كما في قوله  
 وادرا على وجه لا احد لا يرد عليه ذلك واما بيان ما ذكره  
 هذا الحذف وحذفه في هذا الفرق فعلى قول من ان  
 الفعل يقتضي حده المشهور ومقتضاه ما دل على حده  
 بان يكون الخبر في عبارة كناية على حده النسب الى شيء  
 بان يكون النسبة معتبرة من جانب محدد وما ذكره في الفرق  
 المشهور مستغن بما ذكره في تحقيقه ان المراد بالاقتران  
 الدلالة بحسب أصل الموضع في هذا التوجيه في قوله  
 ايضا وليس من الموضع الاقتران وليس من الموضع  
 انما يدل المستفاد من الفرق ان يكون مقتضاها  
 نعم يتجوز ان يقتضي ان يقول ما دل على حده النسبة  
 الى موضع وزمان تلك النسبة ليظهر ما هو سبب عدم  
 يقتضي الفرق واما بيان حال شارب على وجه يقتضي عدم  
 ورود وجه كنه ما نافية ومعنى قوله فانه فان شاربا  
 لم يدل على حده ونسبة الى موضع وزمان تلك النسبة  
 وهو الاظهر بالنظر الى الخبر لان مقتضى ظاهر السوق وجه  
 الى شارب الا ان الشايع المتبادر من هذا القول المعنى  
 ما دل الموضع والشايع في الحقيقة لم يدل ولا يدل لهذا

ما دل على حده النسبة

ولهذا راجع جعل ما هو موصولة على جعلها موصولة في انما النسبة  
 في موضع من الموضع وليس في قوله ونسبة الى موضع  
 كذا لا اعتبار بالنسبة في مفهوم محدد حال اقامته  
 كما ذكره في شرح المطالع لا يكتفي من الدلالة على ما يصدق عليه  
 محدد الدلالة على النسبة وكذا لا يكتفي من التقسيم  
 محدد في مفهوم الفعل اعتبار بالنسبة حتى يبين من  
 اعتبار النسبة كذا النسبة في مفهوم الفعل انا قال  
 ونسبة الى موضع ولم يقل للشيء المعين انما هو  
 النسبة بطريق القيام لا بطريق الوقوع ولا يقتضي ان  
 المراد بالنسبة الانساب لا ما هو فضل الحكم وما يفتي  
 ان يثبت عليه ان يراعى الترتيب في ذكر التنبهات والاعتماد  
 على الترتيب على التقدم المتقدم متعلق ولو كان بعد الترتيب  
 ما يتعلق بالترتيب من تحقيق معنى الحرف واخره التقدم  
 كغيره من التنبهات الآتية على هذا الترتيب وما يثبت على  
 الترتيب السادس على قوله ومنه يعلم متطوفا على قوله  
 اي يتبين ومنه يعلم وليس معطوفا على قوله وقد عرفت  
 من الفرق وما تناوله ما سبق يمنع الفصل بقوله اسكن  
 واكثر ولا على قوله اسكن هذا لعدم مقام الترتيب في  
 القصة ومنه يعلم انه من السابق اذ لا وجه للذكر في النسبة  
 اسكن من جهة ايداعه ان ليس من جهة لقوله اسكن  
 ما بعده والالم به العطف وتتم الفرق استفاد  
 من سابق الكلام الفرق بين قسم اسم مجنس وقسم  
 لا لا يبين من لا يبين من لا يبين من لا يبين



اسم مجنس على ما هو المعروف سابقا ولا يتجه على شي الا ان علم  
الفرق المذكور على انه من الفرق بين المصدر وبين  
الاسماء وتسمى الا انه لا يثبت على كفاية ما في التسمية  
الاسماء من اشتراك العلة والواجب ان المراد باسم  
المجنس مطلق اسم المجنس ان لم يسبق افعالا على ان  
مفهومه واللفظ علم الفرق بين افعاله والاسم المجنس وعلم  
المجنس فان حكمه بان علم المجنس كاسماء وتسمى المجنس  
بجوهر مستهتر والمراد بجوهر ذاته وحقيقته لا ما يشتهر  
اسمها في الالفاظ مما يقابل الصورة في اللفظ  
يدل بصورة الجوهر ومادته لان اسما المجنس مادته  
وصورته وضع معين والمراد بالوضع معين انه يوضع  
لشيء باعتبار تعيينه على وجه يستفاد مع تعلق اللفظ  
تعلق التعيين واما التعيين جله داخل في مفهوم اللفظ  
وجزه منه فغير معلوم فاقبل ان التعيين جزء مفهوم  
علم المجنس لا بد له من دليل كانه ما قيدته خارج عن الاول  
معتبره لا بد له من دليل قد علم ان اسم المجنس اسد  
وامثاله من مصدر وقيد وضع غير معين من حيث جعل  
معلومه الجذر والذات او كبرت كذا يعني انه جعل عدم متعين  
معتبره مع التعيين كدليل عليه قوله ثم جاء التعيين وتبين  
قيد الاسم والآن لم يستفاد من قول الامام على اسم  
المجنس انما قال هو معنى فيه اشتراك المراد بغير  
معين ليس لا تعين له في نفس الامر اطلاقا لان  
ان يصير بالاعتين له اصلا معقودا بوضع اللفظ ومن

ومعقودا بالعادة او الى انه معنى غير مستقل يستفاد  
من ظاهر قوله ثم جاء التعيين ان لا يبعد والفرق بين  
مطلق اسم المجنس معناه بالاسم او الجذر او اللفظ الفرق  
بين اسم المجنس المفعول المعروف بالاسم وعلم المجنس كلفي ان علم  
المجنس وضع معين كذا في اسم المجنس انما قال من كلام  
اشارة الى ان الاستفاد داخل في تعريف المجنس واصلا  
معناه واما المجنس على بالاسم على ما تقدم في سورة واعلم  
ان من الفرق انما يحتاج اليه على قول من جعل اسم المجنس  
موضعا لما عليه فقط واما من جعله موضعا لما عليه مع  
قيد الوحدة وهي المعنى باللفظ المستهتر وامثاله  
التي لا يثبت استقامته لا في اللفظ في اللفظ في اللفظ اليه  
اشبهه اسما مع بقاءه عرف ان المعروف يدل على معنى  
في غيره يستعمل في نظام ذلك الغير اليه واما ان لم يكن تعلقه  
بالا في نظام ذلك الغير اليه فيكون معناه عند الاسم  
الا ان نظامه اليه فاما من جعله محصورا وتعيينه بما هو فيه  
وقد عرفت ان الوصول الى المعنى مستقل تعيينه عند  
الاسم بغيره مفقود بكونه الصلة وهو معنى الوصول  
فظهر ان حال الوصول في التعيين على تلك الحال يعرف  
بناء على انه يقول فان عرف يدل على معنى في غيره فيقول  
باعتباره وحصله وتعيينه كما ان ذلك الغير الذي هو  
اي معنى الحرف معنى فيه فتعينه عند الاسم مع تعلق ما هو  
معنى في الوصول بهما اصطلاحا حيث جعل المعنى  
المعروف اسم الوصول اسم كذا في اللفظ مع



متعلق بهم بما قبله او بما بعده من قولين مع ما هو  
 صحيح فقدم على اشارة الى ان المتعدين بمعنى مقدر  
 على السمع اذ التكلم لا يجب ان يعين في نفس بالصلة  
 بل لوجوبه بل يعين بالصلة وعلم الخاطب تعينه به يعني  
 ان يكون الموصول بهذه الصلة هو الموصول موضوع العلم  
 به الخاطب بالصلة وفي بعض النسخ يعني غير وتوسيع  
 ان الصلة معنى في الموصول اذ الصلة انما يتم برابطها  
 الموصول وهذا يعني اشتراط العايد وتعلقه فكذلك لم يطل  
 يتوقف على تعلق الموصول والصله من حيث لهما صلة  
 معنى غير مستقل بالتمهيدية انما يتعقل بتعلق الموصول  
 من حيث انه مبهم لانه حيث ان متعدين والاول قد  
 انظر لا راج لفظ المصباح في كل واحد فانه جليله واولئك  
 ان يتعقل قوله متعدين بما هو معنى في معنى متعدين بمعنى  
 حاصل في معنى الموصول قائم كما يقول اليه العلة اذ قد تدبر  
 انظر وعدم التنبه لتوقف الصلة على الموصول فالمتعدين  
 عليه بما ذكر من ان يتبادر الى الفهم من كلامه هذا الكلام  
 ان معنى الحرف حاصل في متعلقه قائم كما ان معنى الموصول  
 محمول لغرض الصلة وهو فاسد لا يتقادم منه هذه الاشياء  
 ويتعذر بما ذكر من ان الظاهر ضرورة وتعلق ما يترك  
 اليه الظاهر ان الحرف ما يدل على معنى حاصل في الغير  
 بمعنى انه يتعقل بتعلق الغير والموصول يتعين بما هو معنى  
 غير بمعنى انه يتعين بمعنى حاصل في الموصول قائم كما قال  
 ان علة من اهل من الابل على هذا لا عند ان كيف

وهذه

ولا يشبه به ان حال الموصول على حال الحرف  
 على ان لا يمتنع من مدح بان هذه الاستفهام يدل  
 على مظهرية النسبة وهي معنى قائم بها وكيف وكما هو  
 المعنى ان الحرف يدل على معنى باعتبار كونه ثابتا بغير  
 علمه بل معنى هذه الاستفهام قائما بالغير الذي هو ما ذكر  
 عليه لم يتم كونه ويؤيد من معنى الحرف مرة لا خطا في  
 والامارة لا يكون وصفا لشئ فظهر لك توجيهه ان  
 وهذا ان معنى كونه ان الحرف متعين محتاج اليه قائم به  
 وذلك المعنى ومعنى الموصول متعين به قائم بمعنى الموصول  
 لكن لا يحل العبارة عليه لان يكون محرف مثل على معنى  
 في الغير قد اشتهر في عدم الاستقلال وقد بينت الحذف  
 انما به محلا على العبارة بالتمام وبما اشتهر بين الامام  
 ووافق يكون معلوما من سابق الكلام ولا يخفى عليك  
 ان هذا التنبه شديد الاتصال بالتنبه الاول بحيث  
 يحل وان يكون الفصل بينهما خطأ في الظاهر والتمهيد  
 ان من هذا الفصل والحرف اي كل فعل وكل حرف  
 مستأن في انهما لا بد لان اي في الدلالة لا في دلالتها  
 اذ ليس في راسية لا يستلزم بصله لا يكون مستأنفا  
 لهما في العبارة بحيث العبارة الواضحة في الدلالة على  
 معنى باعتبار كونه ثابتا بغير وذلك المعنى في الحرف هو  
 تام معناه والذي هو معنى مظهرية حيث انها حال الفعل  
 وقد بينت تفصيله وقد انشأ على النسبة لما خذ على  
 نحو معنى الحرف من هذه الجهة لا يشبه لغيره في هذه



التي على ما هو ثابت وراعا ثبات الشيء الشيء في فرع من فرع  
الشيء لا بالاستقبال فلا يصح ثبات الشيء غير متناه في ذاته  
وان لم يتبع ثبوت الشيء الواحد بالآخر غير غير الشيء  
لا غير المذكور على ما استفادتم الصحابة بعد فاعلموا وجهه  
فحق وقد جعل العلامة التفسير في اشارة الاتيان بالاسم  
والظاهر دون التفسير عليه ان المراد غير ما يستحق في الواقع  
لا يشبه له شيء كان انظره والمراو تعليل الشيء لا تعني  
التعليل لا يخرج الى الشك في تعليل الشيء فاستمع بحجة  
عنها كما قال العلامة وذكر ان العطف بحجة اخرى عبارة عن كون  
معناه انتم له شيء واحدها البحوث اضافة الى الدلالة  
على معنى باعتبار كونها ثابتا للغير بجميع اشياء الغير له كما في  
اسم الفاعل الدال على النسبة الا ان يختلف ويقال الدلالة  
على معنى باعتبار كونها ثابتا للغير على وجه لم يعرف ذلك المعنى  
مع غيره كشيء واحد يعقظ الاستماع وفي اسم الفاعل  
صار مجموع الحديث والذات والنسبة نسبة الشيء واحد  
لشيء اخر استخرجها بحيث لا يثبت فيها لنفسه النسبة  
قصدا على ان كون اسم الفاعل شيئا كالمعنى على كل اسم فاعلم  
لم يوصف بمقدار ما ذكره كما حقق في موشور واما ان  
الاعتبار يكون الشيء ثانيا للغير لا جميع اشياء الشيء له  
الا يرى انه اعتبر بثبوت معنى الضرب في قولك العجبني  
ضرب زيد لزيد ومع ذلك ان ثبت الدلالة الجواب فلا واذا  
كسفت الدلالة باعتبار ثبوت الضرب في قولك العجبني  
منه فمع جعل الثبوت للغير على عدم استقلال كاشته على ان

على ان لنا ان نقول لم يعتبر في مقام اثبات التكاليف  
ثبوت تغيير في اعتبار اثبات الاحكام له اعتبر  
ثبوت لتخصيص الثبوت له بذلك الاعتبار والعين  
الرافعة والاعتبار في اعتبارها مقام التغير في الثبوت  
لغيره وانما ان اعتبار اثبات التغير في التكاليف لا ينفذ  
استماع التغير من الفعل لا ينفذ لو لم يكن في الفعل معنى  
علاوة هذا الاعتبار وفيه الزيادة في القيمة ولا يخص عنه  
الادان يتكرب ما هو المتبادر من العبارة من مرجع التغير  
في حركتها اثبت له الى التغير المذكور في كل العبارة على  
انه هذا التغير لا يثبت له لو لم يكن التغير يتبين ذلك بانه  
في حركتها بوجهه في الفعل انما لا يمكن الاثبات  
صحيح وان التكاليف معناه المضاف فيه ذلك المعنى فيغير استماع  
لما في مفهوم اسم التكاليف لا يثبت في الزمان كذا اعتبار  
كأنه يثبت انما يثبت التكاليف انما كان مقصودا بالافادة في الجمع  
في هذه الحالة يثبت شيئا آخر لا يربط بهما في الاستدلال  
ايضا بالجمع ولا يخص من الاستماع بالافادة بوجه  
لتخصيص المعنى والربط في التغير في التكاليف مطلقا كذا  
لما لا يثبت استماعه لا يثبت التكاليف انما ان تتردد  
بالثبوت ايضا مطلقا التكاليف فيكون في اعتبار التكاليف  
معنا وانما احد التكاليف وخلافها الاول ان يقال في التكاليف  
لغيره يثبت استماع التغير في التكاليف في التكاليف في التكاليف  
لما لا يمكن في التكاليف انما ان يراود بقوله في هذه  
الجهة لا يثبت التغير فيها ولا اثباتا وسواء الدليل



لا ريب الا ان امتناع الحكم على مدلولها ومع ذلك جاز التبر

الحکم الان بعینه غیبیہ فہذا تعقید آخر فلا یزید و لا یقل



卷之六

او ما ثبت في طريق النقل في الواقع متبع سور الاكل  
 ومعرفة الوضع من شاهدة الاستدلال استعمال الالفاظ  
 مقام الحكم على انفسها لا يرشد الى الوضع المعنى الحكم في غير  
 معتد الوضع غير وضا ان انة العصبية كلهم يعقون ان  
 ان الالفاظ موضوعات لانفسها بناء على الحكم عليها الصحيح  
 بناء على حقيقة قد سببه ان يقال ان يسامد عقل  
 ولا نقل الا رجح ان انة العرب معترفين اسم الاشياء  
 موضوع بينهم كل مسترك ابناء الاستدلال في الخبرات  
 هذا المفهوم ومع ذلك نقل عن العرب ان موضوع العقل في خبرات  
 وان عهد النقل من تلك اللفظة جهة على مع ان حدودهم اكثر  
 من عهد القاطنين بالسياسة هذه الالفاظ وبعد وضع عقل  
 انظر الى من قال وما قال لمن قال من وما قال ومن وما قال  
 محاية في نقل هذا المقام والوجه في مقام النقل المتنبية  
 المتناسخ هو هذا وقد يدركنا من اعمها ان لا نؤمن  
 ان لا يكون محدث العصبية في مفهوم الفعل كما ان قد  
 سئل الى مستحق ان يعوم بالمتخصص الا حث قد شتم  
 محدث في مفهوم كحقيق ان يجنبه دون الحرف والراء  
 بقوله الفعل مدرك بعض مدرك او الفعل لغة انما محدث  
 وادوم العهد حتى يخضع بالهو العصبية في مفهوم وج كجاء الى  
 ضرب من الشك في التفسير الرابع البديع في خبره دون  
 محرف وبتبين بان كل لا يمنع نفس تصور من وقوع  
 اشركه في انما على وجه العصبية في مفهوم قد يحقق في هذا  
 سعادة فلو كان العصبية في مفهوم خبر شام يحقق في سعادة

۱۰۰



والان مقام الوحدة بالشيء من ذوات مستعدة والمزاج يتحقق  
 في ذوات مستعدة القيام بها لا الصدق بل بالحق  
 فجاز نسبة الخاص من بعض ان نسبة الخاص من بعض  
 حدث عام في حق يكون له لول مستحق بل لا يشاء  
 امر جاز نسبة الى الخاص في اشار بكونه قد ادى به في الحكم  
 فونم الافعال لا لا يتحقق في ذوات واحدة وفيه نظر  
 او اشار الى تحقق تحقق بكونه يعلمه وبقاقرنا ان الحق  
 بيان ان نسبة الفعل الى الخاص ليس الى العلة في  
 مفهومه المستخرج من المسئلة بانه لا يصلح للشيء  
 اندفع ما يفيد ان تحقق الفعل في ذوات مستعدة  
 لا يستلزم من نسبة الخاص منه بل لا بد من اثبات الاستعداد  
 لفهمه وتلك الذوات ايضا لا يرى ان معنى الحرف  
 يتحقق في امور ويتحقق في امور ولا نسبة الى الحرف  
 ولا اليه ووجه تفريع قوله فيجب على سبق مع ان يكون الالزام  
 فرع الاستقلال في كونه المفهوم سببا للاستقلال في الالزام  
 غير مستقل في حال الحق كمالا من حيث وجع تفريع قوله  
 دون الحرف من يتكف وبقية في قوله الفعل مدلول  
 كل مستقل في دون الحرف وان لم يجز بالحرف وبقية  
 او تحصل مفهومه انما هو بما يحصل له ويثبت له فلا يحصل  
 اثباته لغيره لان الالزامات لغيره ان يكون كقوله  
 فتقول بما يحصل له بيان الواقع لا مدخل في التعليق في  
 هذا الدليل بعض الباحت البتة في التنبية البتة  
 فتذكر وانما علمنا ما ذكره في التنبية الثامن في وجه عدم

عدم ان اخبار عن الفعل والحرف وما ذكره في هذا التنبية  
 من وجه عدم الاخبار بالحرف ووجه الاخبار بالفعل على  
 ما هو المتحقق المشهور من ان عدم الاخبار عن الحرف  
 وجه لعدم استقلاله وعدم الاخبار عن معنى الفعل في عام  
 لعدم استقلاله وكذا عن خبر الذي هو مشبه وعدم  
 الاخبار عن خبره لان النسبة التي هي مشبه في مفهوم الفعل  
 تمنع ان يستدل بالحديث في حقها حتى لا يتكف  
 كغيره في كونه والذي يطلع به القلب انه ما ذكره ووجه  
 آخر لا ما هو المشهور وهو انما يجز عن الفعل الحرف  
 لا يفيد ان معنى بالحرف كونه كمالا في خبره  
 او لا يثبت للعين باعتبار كونه كمالا في خبره بل يثبت  
 له شيئا باعتبار كونه الفاعل باعتبار كونه كمالا في خبره  
 ما هو الغرض من وضعها وهو افادة ثبوت معانيها  
 بغير فاستمع الاخبار عنها ولم يقع في القوة واستبان  
 الفعل الحرف مع كونه كمالا في خبره فان الغرض من  
 وضعها افادة ثبوت معانيها بغير فاستمع الاخبار عنها  
 كمالا في خبره ثبوت ما يفيد ان ما هو ثابت له في خبره  
 غيره في خبره الاخبار بخلاف الحرف او تعين مفهومه  
 لما ثبت له ووضع الحرف من معنى في خبره ثبوت  
 فيلحق الاخبار به فلهذا كونه بالخبر بالفعل دون الحرف  
 ووجه لا يحصل هذا التنبية ببيان انه يستدل بالحرف ببيان  
 ان الفعل كونه دون الحرف مع اثباته في  
 الدلالة على كونه بالثبوت للغة التنبية الثامن هو هذا



في قوله الغائب أي تحقيق مفهومه نظر حاصل هو موضوع  
 لجميع جزئيات مفهوماته تقدم ذكره كما لو كان جزئياته  
 حقيقة أو افتراضية كما تنفيضية كثيرة رجوعه إلى المفهوم  
 الكلية المقيدة ذكرها وهي تبيح القول بالتجزؤ أو موضوع  
 جزئيات شخصية لفهمه ما تقدم ذكره وبناء على أن  
 ما عداه من الظواهر موضوع للبحث خاص وتلك على ما يغت  
 في شكله وهو انتماء إلى امور الكهنة التي قال بها في الآية  
 العبرية وكذلك كلمة أي كلمة في الجملة وهو ان كان  
 إلى الكلي نظر لا يجوز ان يكون موضوعه على كونه كليا  
 وان يكون مجازا فيه فلا يكون كليا وفي بعض منسوخ  
 وشخصية نظر أي في التصاقه بجملة الوصفين بناء على  
 رجوعه إلى الشخصانية والاشكالية في الآية الأولى كونه دائرة  
 بين الوجود والعدم أو كونه كلفة وشخصية وان كان ليصا  
 إلى الكلي نظر واليه ذهب سيد المحققين في شرحه في كتابه  
 من المراتب حيث قال أي ان كان المرجع إليه مستحقا  
 فلا يكون جزئيا وإنما المرجع إليه كليا عما في  
 كلفه وجزئياته بحيث وبما ذكرناه انهم معصودون في  
 من هذه الخاتمة ونظير هؤلاء ما ذكره من ان وجه البحث  
 ان الكلي المذكور من ان يستحق في الذهن بذكره سابقا على  
 هو جزئي اوله الاول لا ينبغي ان يشبه مثل ما اده فضل في النص  
 حتى تذكره بأمثلة مماثل مماثل في نظيره كذا القول  
 بالتميز المصون من فوات عباد الطر وقيل وجه كونه جزئيا  
 في مقام التقدير بوضع النهاية على ما يستحق كثره استقال

الغائب

نفسه في حكمه

الغائب منها في الكليات بهذا هو التحقيق الذي  
 سابقا هو عهد وافتاد كذا ان قول النص في غير الغائب  
 وفي كلفة نظر إشارة إلى النظر في المبرهن الذي كلف  
 ويكون وكلفه عطف على سبيل التفسير ووجه كونه  
 النص في الآية ان كان كلفة في الغائب وجزئياته محل  
 تدويره من تقديم السابق محل تدويره ان كان كليا  
 اقول وجهه عند المولى كذا في الآية وذكره وان كان جزئيا في كل  
 مدله جزئيا في الآية كذا في غير الغائب في التقديم على ان فيه  
 انه ووجه في غير كلف يخرج من التقديم ان كان جزئيا  
 نصه في ان يقول ان حصل ان يكون في الغائب كليا  
 فيظهر من التقديم او على التفسير كلفة في كل متبهم ان  
 كذا في ان قبل معنى كلام المصنف ان في كلفة في الغائب  
 كما قيل انه موضوع لفهمه كل يستعمل في الجزئي نظر  
 بناء على سبق تحقيقه وفيه ما اريد ان هذا النظر  
 لا يقتضيه في الغائب وقيل في الغائب قد يرجع  
 إلى الشخصيات يكون جزئيا ووجه الرجوع إلى الكلي فيكون  
 كليا فالعلم بكونه جزئيا مطلقا لا على كل الحق انه قد كونه  
 كليا وقد يكون جزئيا على ما حققه سيد المحققين في  
 جوابه شرح الطالع وانما جعل النص في التقديم جزئيا  
 مطلقا نظر إلى ان كثره جعل اللغة جعل المقررات  
 مطلقا من المعارف والعمية وفيه الجزئيات بناء  
 على تقديمهم المعرفة بما وضع لشيء بعينه وبعد اعتمد  
 الاستقال بعد العلم وجعلها بالبيان القدر في الوضع



لا اصل له ثم اشار الى ما هو محقق في البتة ان في خبره  
 وكيفية ما في من بعد على انه يدور على ما ذكره  
 ان قولهم العرفه ما وضع لشيء بعينه ليس معناه  
 شيء مشخص بل ما اعتبر فيه التعيين سواء كان كليا  
 او مشخصا جدا ولو جعل هذا القائل قول المنس  
 قائل امرا بالتأمل ليظهر له وجود اختياره في التقسيم  
 فكان انسب بتوجيهه القنبية كما في الخبر هو  
 هذا كما كان في كتب العربية شبهة مشهورة هو توهم  
 كون بعض الاسماء لازمة الاضافة عند التوهم ان الاسماء  
 المضاف اليها لعدم دلالتها بحدوث وقد ذكر في  
 تحقيق ما يمكن العارفين ان يدفع وجوه  
 يعرف خبر في هذا العارفين بل لو توجه اولى لا يعرف  
 ان لا يلزم هذه الاسماء على تعريف خبره عليه بل لا يلزم  
 ان يكون ان يفعل عنه في ملاحظة التقسيم بعرفه الا ان  
 ان سبق التقسيم لعرفه الا ان لا يقع الشبهة ولو  
 دفع آخر وهو ان التزم المستحق في هذه الاسماء ان لا يكون  
 العرف من وضعه ان عليه لانه لا يوقوف  
 عليه ولا كان هذا قريبا ليعا اقراب الى انهم ما يشتهر  
 خصه بالذكر فعال ذو وقوف مفهومها لانها بمعنى  
 صاحب وعلمه والاعتبار في الكلية الموضوع فيها وان كان  
 في قسم ما دلالة كذا او ان كان لا يستعمل في بعض  
 الاوقات الا خبرين الى خبرين حقيقيين  
 واذا قيل زيد ذو المال فيجعل اضافة ذو للعهد وانما جعل

لا سئل

وانما جعلنا قوله خبرين بمعنى ما هو مستعمل في الخبر  
 في الكلية ومعرفة الوضع الافرادى وقد اجمع جعل ذو  
 حقوق كليا والظاهر ان يقول كذا يستعمل خبرين  
 ان انما انه على ان المستعمل خبرا لا يكون الا خبرا ولا يقع  
 بين الكلية والخبر في الاستعمال انما على ان يتوهم  
 مستعمل ان ذو وقوف قد يكون كليا وخبريا او المستعمل  
 في خبرين بطريق العرفه وكيف لا يتوهم والمستعمل في  
 العرفه ان ايضا موضوع كذا انما المعنى هو الموضوع  
 بالوضع الافرادى وبما قد نالك كذا ان دفع امور  
 احدها ان ذو قد يستعمل في الكلي نحو جاني ذو مال  
 واستغنت في دفعه ما قيل ان المراد خبرين خبرين  
 الاضافي لا يتوهم بعينه من العرفه سببا وقد قيل ان الكلي  
 محقق بحد عليه ان استعمالها خبرين لا يتوهم عدم  
 كذا ما حتى دفع ذلك الوهم وانما ذكرها ما ذكرها لا يتوهم  
 خبرين لعدم ان استعمالها ابداء في الموضوع حاله و  
 بعض الموضوع لهذا الكلي من من الامتياز الاضافة  
 فانه ما اريد ان يسم استعمالها الاخباريين يستعمل  
 كونهما مجازين لا حقيقة لهما فيبقى ان لا يشبه وجود  
 مجاز بدون حقيقة لكلا الشبهات كما لو كان يحتاج الى ان  
 يشبه انما مجاز به حقيقة لا مثله بادرة  
 وزاد ان قوله لعدم اضافة لا يشبه انما  
 لا يستعمل الاخباريين حقيقيين لان الاضافة لا يستعمل  
 شخص المضاف وخامسا ان قوله لا يستعمل انما

خبرين



ينافي قولنا كونه جريئاً قولنا كونه جريئاً  
 فلا يصح السوق بينه فلا يكون ذو فوق جريئاً  
 انما يكون ما بنا كونه وضعها سابقاً بالكلية ولكن  
 مفهومها ما وكان اعتماداً على التفرع على اشتراك  
 انصاف الحق بالكلية يستتبع انصاف اللفظ بها  
 بالعرفي وجعل الضمير لمفهومها الحق غير اعتماداً  
 على ان خلاف السوق ولا يستغنى عن جعل هذا التنبيه  
 لبيان ان ذو فوق بناء على استعمالها في التمييز  
 جريئاً لانه يقع عند جريئاً التنبيه الثاني عند  
 اي لا يوقعك في الشبهة تعاور الالفاظ وتساويها  
 اي وتوقع بعضها مكان بعض انما بالتعقير او بغيره  
 الوضع التركيب فيجعل الكل المستعمل في جريئاً  
 والمستعمل المستعمل في الحق الاسمي اسماً واسماً  
 المستعمل في الكل مجازاً او المعنى الوضع الافرادى  
 ولهذا جعلنا ذو فوق كلين فهذا التنبيه يزيل  
 الدليل على التنبيه الحسن وما اريد ان يستعمل في  
 المنع عن الوقوع في ظن الحق والمعنى غير محتمل  
 في ظن الحق والمعنى مطلقاً غير منسجم وفرضه وضعا لا  
 قوله او المعنى الوضع ثم الحق يقول انه تعالى  
 وبينه وكرمه وبفضل وامانه  
 وهو نعم المولى ونعم المحسن  
 والحمد لله رب العالمين  
 اللهم آمين



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي خص الانسان بمعرفة اوصاف الكلام ومبانيه  
 وجعل الحروف واصول الكلمة وظروف معانيه والصلوة على المشتق  
 من مصدر الفضل والحكم اجمع لمحاسن الافعال ومكالم السبب المعقول  
 بالغاثة النوع السعادة والهمد من الضمير في اشارة اضاف الحكم  
 والتعجب من المذكور كسعد في التورية والانجيل وفيه المظهر الحق  
 ومبطل الاباطيل باظهار النعم في العلم وما يشتهر النعم في العلم **بعد** فلما شاع  
 في الامصار وظهور الشمس في النهار **الرسالة** حاضرة التي افاها بالو  
 الامام المحقق والفاضل المدقق خاتم المجتهدين **عقيدة** اعلى القدر ورجية  
 في اعلى عليين وكانت مشتملة على مسائل وقواعد تحقيقات عميقة مع  
 غاية الايكاز ونهاية الاختصار والمكين لا يمكن شرحها ببخار بصيرة ولا كبر  
 الاحصاء ما يتلخ في نيين المرام وتحقيق المقاصد اقضاء ابدت محو  
 في تبيين المرام على وجه يشق عن وجود خراطة اللسان مع جود الطريقة  
 وكلل الطبيعة تحفة للحكمة العلية الاميرة العظم والقهر مان الاكرم في الله  
 على الامام فلاح ابواب الانعام والاکرام **الكتاب** خشافته بجان السكينة  
 الى باهية وباس حلال الامارة على قامة الغائبة بالكتبين العينية والعلمية  
 الحائز للباسين الدينية والدينية اشرف الساطين في الاصل والنسب  
 واحقهم في الفضل والادب فيا من سجال النوال على تلابيق ويات  
 جلالة النعم والديق في نوال النعام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخي في نوال  
 الانبياء برة عين ونوال النعام فطرة ماء المويوب بيا سيد الملك العليم غيب  
 الدولة والدين الامير عبد الكريم لئلا يرفاق الام غامضة لا واحة في

الحكايق

الحكايق ممتدة كقولهم هذا وعاء قد تقفأ بها حسن فيقول قبل ان يقع  
 التصويت والاطول فان وقع في جرة القبول والرضا فهو غاية المقصود  
 ونهاية النفع والتمسك بالمال وطلبه التوكل في جميع الاحوال قال المصنف  
 بعد النسبة بهذه فائدة الشا راليد بهمدك العبارات الدينية التي  
 اراكت بها اوبسان اجزاها تلت منزهة الشخص من **الكتاب** المسمى  
 فاستعمل كلمة هذه الموضوعه لكل من راليد بحسب في كل لغة في اللغة  
 ما حصلته من علم او مال مشتق من الغيبة بمعنى كسدت المال او خسر  
 وقبل كسب المال من قاذوة اذا اصبحت فوليدة وفي العرف هي الصلوة  
 المستربة على فعل من حيث هي ثمرة ونجته وتلك المصلحة من حيث  
 انها على طرف الفعل كسب غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل  
 كسب من خفا ومن حيث انها باقية للفاعل على الاقوال **الكتاب** المسمى  
 الفعل لاجلها تستحق طرية فائدة فائدة والغاية مستحقة لان **الكتاب** المسمى  
 بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية ايضا كذا لان اثنين  
 منه بشان وليس اعتبار كل حصة فيها اعتبار فافادتهم الغرض من الفاعل  
 دون الفعل والعلة الغائية العكس فالاولان اعم من الاخرين طلقا  
 او تقييدا ينسب على الفعل فائدة لا تكون مقصودة لفاعله واما حمل الغاية  
 على ما تشير اليه بهذه تحققة لغته وعرفاذا العبارات في ذلك فائدة  
 اما باعتبار اللغته واما باعتبار العرف فلانها مصلية ينسب على الفصح  
 الحروف واخراجها عن حكمها ويجوز ان يكون محازا في الاستناد باعتبار  
 ان تلك العبارات مدخلا في حصول الفائدة **الكتاب** المسمى اما خبره خبر  
 او حال او مفعلة الغاية والمزاد انها تشمل احتمال الكل على خبر اعلى



مقدمة ونقسم وخاصة وجه الترتيب التام لا يذكر في هذه الرسالة  
 من العبارات انما ان يكون لافادة المخصوصة او لافادة ما يتعلق  
 اذا اخرج منها لا يذكر فيها فان كان الاول فهو التقسيم وان كان  
 الثاني فان كان ذلك التعلق السابق باللاحق ان يتعلق من حيث  
 الاعانة في الشروع على وجه البعدي فلهذا المقدمة وان يتعلق اللاحق  
 بالسابق ان من حيث زيادة التوضيح والتكميل فهو تامة والمقدمة  
 في اللغة مأخوذة اما من قدم اللازم بمعنى تقدم او المتعدي وفي الاصطلاح  
 عبارة عما يوقف عليه الشروع في العلم والتأسيس فامارة لغومها  
 في الذكر والتقديم الطالع في الشروع في المعاني بالوقت او بالمكان  
 والحد بالقدرة بهما المعاني المخصوصة او العبارات المعينة فلا بد من اعتبار  
 الترتيب ان يكون قبيل اطلاق الكل على بعض جزاء او اطلاق كل  
 الدلول على بعض اذ لا بد وما وقع في بعض النسخ على مقدمته وتبني  
 ونقسم وخاصة فهو كسواء فلهذا الكتاب التبيين من المقدمة فلا معنى  
 لعدده جزاء مستقلا المقدمة مبتداء جزء من الذي شئ في بدو بالعكس  
 واما جعل معنى هذه العبارات التي بعد الى قوله التقسيم جزاءا فغير ما  
 في مثال هذه المقام تامل فلما كان معرفة اقسام اللفظ باعتبار خصوص  
 الوضع وعمومه وتعلق الموضوع اذ كذلك مما يوقف عليه المقصود كما  
 يظهر من بعد ذلك بداء في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار وقال  
اللفظ قد يوضع سبعة عشر يعني اعلم ان اللفظ في اصل اللغة مصدر  
 بمعنى الرمي فهو بمعنى المفعول فيتناول ما لم يكن صوتا وحرفا وما هو  
 واحدا او اكثر من هذا او مستعملا او ما من الغنم او لا لكن حص في حرف

اللفظ  
 المقصود من

اللفظ بما صار من الغنم لولا لكن حص في حرف المخصص من الغنم  
 من الصوت المتحد على المخرج حرفا واحدا او اكثر من هذا او مستعملا فلما  
 يقال لفظ السبع كقائمة الله وفي اصطلاح النحاة ما من ثمة لا يحد  
 من الغنم من الحرف واحد او اكثر او يجرى عليه احكامه كالعطف والابدال فيخرج  
 فينبذ من كماله كذا وكذا الفهم ان يجب استئثار ما يوزن المعنى  
 اعلم من الاول وهو المراد بهما واللام فيه ان الجنس من حيث حصوله اعم من حصوله  
 في بعض افراده معنى مراد من حيث وجوب ان يحمل قول موضع على  
 الحد من الماضي الى المضارع اما لا فخصار الصورة التي خرجت  
 او لا يخرج موضع عن اللفظ بالنظر الى الذات فاذا تم هذا افعلنا  
 اللفظ الموصوف من حيث شخص المعنى وعمومه وخصوص الوضع  
 وعمومه على بتقسيم التقسيم العقلي ابتداء اربعة لان المعنى اما شئ  
 او لا وعلى كل تقدير فالوضع اما خاص او لا فالاول ما يكون موضوعا لخاص  
 باعتبار تعلقه بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضع خاصا لموضوع لخاص  
 كما اذا تصورت ذات زيد وضعت لفظه بانته الشان في موضع  
 لشخص باعتبار تعلقه بخصوصه بل امر عام يسمى ذلك الوضع وضع عاما  
 لموضوع لخاص كما سماه الاشارة على سبيل من هذا الغنم بحيث  
 ان يكون معناه متعديا والثالث ما وضع لغيره باعتبار تعلقه بغيره  
 اي على وجهه ويسمى هذا الوضع وضع عاما لموضوع لعام كما اذا تصور  
 معنى الحيوان الناطق ووضع لفظ الانسان لانه باذنه والرابع ما وضع لغيره  
 باعتبار تعلقه بخصوصه بعض افراده وهذا القسم مما لا وجود له بل يكون  
 باستحالة لان الخصوصيات لا يعمل كونه مارة ملاحظة كلياته بخلاف



الحكمس واكتفى بتلك الفهمين من تلك الاف ام الاربعة لعدم  
تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم تحقق فرضه فيما هو المقصود  
الاصلي من تلك الرسالة وهو تحقيق معنى الحروف والضموم كما  
والموسول والاول وان كان كذلك لانه لما كانت الثاني في شخص  
المعنى تم فصل المنة به توضيح صاحبها وقوله بعينه كجمل ان يكون صفة كما  
شخصه لشخص كجمل ان يكون في مقابلة قوله بامر عام اي قد يوضع  
اللفظ لشخص باعتبار تعقل بعينه وشخصه وقد يوضع باعتبار امر عام  
اي باعتبار تعقل بامر عام وذلك اي الوضع لشخص باعتبار امر عام يتحقق  
من بعض الامر عام بين شخصين ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد  
من هذه الشخصات ان يعين لفظا بانه لكل فرد من افراد الشخص  
سواء كان ذلك الامر العام من ذاته كما في معاني الحروف او من خواصها  
كما في المضمرات واسماء الاشياء الامم عام ممتد بها اعتبار  
كونه مرآة للاختصاصات الاخرى التي هي السميات الموضوعية لكل منها اللفظ  
وليس في ذلك الامر العام موضوعا له كما توهمه بعض في الضمائر والموسول وغيره  
وانما عبر عن ذلك التعيين الذي هو الوضع حقيقة بالقول اذ يظهر  
ذلك التعيين غالبا وانما قيد بالحيثية بقوله حيث لا يجرى ولا يباد بالواحد  
بخصوصه دون القدر المشترك للابواب ان ما وضع له اللفظ بهما  
مفهوم كل واحد من افراد ذلك المشترك حتى يستعمل فيه ويغاديه  
هو منه فان ذلك يطبق المقصود ان الموضوع له لا يستعمل فيه بل يخص  
من افراده على حدة وهذا كذا فيكون قد وقع المشترك فاذ بعد هذا فيكون  
فقط له دون المشترك حال من قول واحد بخصوصه مني وزاد القدر

الشرك

الشرك فانه غير مفاد وغير مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه بحسب الوضع  
فلا يقال شيئا ويلاو بالامر العام الذي هو مفهوم الشراك بالية المفردة كمر  
واذا كان كذلك فتعقل الوضع ذلك المشترك الى الوضع وسبيل الى حصوله  
لا ان الشراك الموضوع له في قوله لا يجرى بقدر الامر معطوف على ان  
قد تعقل مصدره وان قرئ على صيغة المضارع المجهول من الغلابة المحرور  
فان تعقل على الجمالية ولا ان عطف عليه فالوضع على الموضوع على كل شخص  
كما توهمه وذلك من اللفظ الموضوع لشخص باعتبار امر عام مثل اسم  
الاشارة نحو هذا مثل ذلك الامر الكلي منزلة العين كمال التميز الحاصل بالبيان  
السابق فاستعمل في ذلك الموضوع كاشخاص فان هذا مثلا موضوع  
وسمى ان معناه الشراك بالية لشخص كل واحد من افراد مفهوم الشراك  
مطلقا والشخص صفة لكل واحد من حيث المراد بالشراك بالية بها ولا يجرى  
ان يكون صفة للشراك بالية على لا يجرى على ذي مسكة قول موضوعه  
في بعض اشخاص بالاشارة الثابتة على انه جبر هذا بينا وباللفظ والكتابة  
وفي بعض الاخرى بالاشارة الضمنية على انه من قبيل الاسماء ومسماة بيان له  
وقوله حيث لا يعقل الشراك تأكيد لا سيما ومن الشخصين بعضا  
مفهومه اما صدق عليه الشراك بالية لشخص الذي لا يقبل الشراك لا مفاد  
الذي يقبل الشراك والاصل ان معنى لفظ هذا كل شراك بالية مفاد منه كمر  
شخص لو خط بامر عام وهو مفهوم الشراك بالية المفردة المذكور الصلوق  
على صحة الشراك بالية لشخص على ذلك الا فاما اذا حكمت على  
كل روي بانه ابض بهذه العنوان فقد لاحظت الشخصات  
الروية من زيد وعمر وغيرهما بامر عام وهو الزوي وحكمت عليه

بانه



بأنه لا يفسد بغيره لفظ التبيين يستعمل في مقامين أحدهما أن يكون المذكور  
 بعده بديهيا والثاني أن يكون معلوما من كلام السابق وبهذا  
 الحكم يمتنع أن يكون لفظ التبيين مع الاستدلال في مجزئ بالنسبة وليس  
 ما ذكره استدلالا بل تبيينا كقولهم في صورة الاستدلال والبداهة في تبيينه  
عليها إذا لم تكن يكون في بعض الأوقات القاصرة من الخفي ما هو من هذا  
 القليل من ما صدر عن علماء اللفظ الموصوفين للشخصيات باعتبارها جزءا  
 في أمثالها لا بغيره التي تصل إلى بقرينة معينة لأن وجا فائدة الواحد من  
 تلك الشخصيات بغيره ليس إلا وهو لا يخص كاستنساخه في الوضع  
 إلى السميات كما استنسخه في ذلك فلا بد من فائدة التعيين من أمر  
 ينظم البرهان يحصل ذلك التعيين وهو المعنى بالقرينة فإن قبل ما هو من  
 هذا القليل والافتقار إلى التبيين في عدم فائدة المعنى الموصوفين بالبداهة  
 القرينة وتعد المعنى الموصوفين في الفرق بينهما قلنا الفرق لزوم التعيين  
 في المعنى وعدمه ووحدة الوضع وتعدده فإن قلت اللفظ قريب  
 استعماله في معناه تحقيق لا يحتاج إلى قرينة دون المعنى المجتهد على ما  
 هو المقرر فكيف حكمت بالاحتياج قلنا المراد بما ذكره هو أن اللفظ الموصوفين  
 معنى كفي في ضرورة استعماله في معناه كونه موضوعا لذلك المعنى لا يحتاج إلى  
 القرينة لمجرد الاستعمال بخلاف المجاز فإنه يحتاج إلى قرينة لمجرد ذلك  
 ليصرف عن إرادة المعنى الحقيقي الذي وضع اللفظ للاستعمال فيه  
 واحتياج القرينة فيما فيه وفي التبيين كوضع مترجمة المعاني الحقيقية  
 وفهم المراد بالاستعمال ولما فرغ من المترجمة شرع في المقصود فقال  
التقسيم متبدا أو جز على ما هو المخوف وهو المذكور ومعنى التقسيم

يؤلفه فيدين أو أكثر إلى عام لغير ذلك العام بالضماد كل قبل قسمها يتا  
 للعلم الآخر أو غيرهما من الأقسام في القبول والقبول فقط والمبادر  
 حسب العلم هو اعتبار التبيين وما يتخذ من ذلك القليل وحاصل  
 بمجمل اللفظ باعتبار مولود لا أول إلى قسمين ما مدلوله كقولهم ما مدلوله  
 مستوفى التقسيم الأول من هذا القسم بسم بضم السين وفتح  
 وفعل ونسب الثاني إلى العلم وحرف الضمير بسم الإشارة  
 والموسول على وجه يقبض به على المقامات تحقيقا من مزالق الأقدام  
 اللفظ أن الموصوفين مدلوله اللفظ الموصوفين لأن كما حصل في العقل  
 من حيث حصوله بغيره بهذه العبارة ومن حيث اقترانه بغيره  
 غيره مدلوله من حيث وضع اللفظ بما هو موضوعا من حيث  
 التقيد بالمدلول اللفظ فائدة المعنى كما كان في الشخص لأن مدلوله  
 إنما يتبين من فرض مدلوله وحده على محله وهو الشخص ليس  
 جزئيا حقيقيا أو لا يتبين كذلك وهو ممكن فإن قيل إنه التقسيم  
 فاسد لأن الالف واللام في اللفظ هما كاستفراق فغناج كل لفظ  
 موضوعا للمعنى فمدلوله كالموضوع فكذلك أن مورد التقسيم هو  
 كذلك فمدلوله كالموضوع فكذلك التقسيم أما من القسم  
 الأول أو من الثاني فإن كان الأول يشمل الثاني وإن كان  
 الثاني لا يشمل الأول قلنا معنى قولك كذا كذا أو كذا كذا كذا  
 نحن أفرادنا فقط بأحد هذين الوصفين على سبيل الانفعال في مورد  
 التقسيم فمخرج في هذه القضية لأنه نفس معنوم هذه اللفظ  
 وما قبل في أمثال هذا المقام من أن الألف إلى الالف لا يلزم التقسيم

الموضوع للمعنى فمدلوله كالموضوع  
 اللفظ الموضوع  
 وكل لفظ كالموضوع



1871

215

27



بعضه متعلق به وهو محرف كمن قال لا يكون  
 بانضمام ذلك الخبر اليه يعني انه لا يحصل في الذهن ولا في الخارج بغيره  
 بغير تحقق بانضمام متعلقه اليه ويتحقق بتعلقه وهو محرف كمن قال  
 اولاً يكون كذلك بان يكون معنى حاصله في نفس متحصلاً بغيره  
 انضمام امر اليه واذا عرفت ان الالفاظ الموصوفة لشخصات  
 ومعانيها تحتاج حين استعمالها الى اقرنية لا فائدة التعيين فالقرنية  
 ان كانت في الخطاب بمعنى فنية ولا ضمير المتكلم والغائب ايضاً  
 فالضمير كذا وانت وهو قائم ما يفيد رادة المعين فيها من  
 القرنية انما هو تخلف الدرس هو توجيهاً الكلام الى حاضر وان كانت كانت  
 القرنية في خبر اي غير خطاب فاما حتمية بانها اشار الى المراد  
 بذلك اللفظ بضمون الاعضاء المحسوسة ويؤيدكم الاشارة كمن  
 وذلك فان المعين كما يرد منها من المعنى انما هو بعد ما وعقد بان  
 بان الى المراد باللفظ هو الذي هو معين عند الخطاب باعتبار  
 تعيينه نسبة مضمون جملة اليه جهود بين المتكلم والمخاطب اليه  
 وهو الموصول كالذر والذرة فان للمعين للمراد من كل منهما انشأ  
 مضمون صلة اليه المعلوم قبل اختراعها به المعبر وكقولك لمن سمع  
 ان جاء واحد من بعد اذ الذي جاء من بعد اذ رجل فاحل مثلاً  
 مضمون هذه الجملة الى هذا المعين عند الخطاب باعتبار تعيينه عند  
 ان هذه الاشارة لا توجب التعيين الا بانضمام امر خارجي  
 مع تلك النسبة كما يخص مضمون جملة مثلاً فيا شبيب اليه بهذه النسبة  
 كما ينبغي تحقيقه ولقابل ان يقول كون محرف وضمير المتكلم والمخاطب

موضوع علمت فظاهرة وانما ضمير الغائب فقد يعود الى مفهوم كلي  
 ونظماً هذا قد يشكك على ان محرف كذا الذي مثلاً يرد به كمن قد اوجب  
 عن الاشارة الى محرف انما يثبت على جعله بمنزلة المتكلم المباشرة وكذا  
 في الموصول والما ضمير الغائب فالظاهر ان لفظه هو موضوع الخطاب  
 المندرج تحت مفهوم الغائب المفرد المذكور سواء كان حقيقة او ظاهراً  
 كما ينبغي تحقيقه واخرى ان هذه الصفة باللفظ الموضوع لشخص  
 ومعانيها الى تلك الافلام الاربعة غير حاضرة يجوز ان يكون  
 لفظ وضع باهر عام لكل من افرادة المشتق لم يكن قرينة احدى  
 المذكور كالسما حروف المباني كالالف والباء وكذا اللفظ التعيين  
 واما من الكتب كما في قوله والى فنية ولو كان الافلام مشتركة  
 في شئ ومتميزة في شئ آخر وان يتحقق على ما في الاشارة وما  
 الاختلاف فوضعها لاجل هذا يقال انما تسمى الظاهر ان يقول  
 وتسمى بالاعطف لتكون مبتدأ محذوف بخبر اي هذه التي تذكر  
 او بالعكس ويجوز ان يكون تسمى حالاً من المبتدأ او من ضميره  
 في الخبر ولا يحتاج الى اللوازم مع بقا النظام قوله على خبرات  
 ان يرد به لا لفظ اي جملة تسمى تشمل على كل منها ويجوز ان يرد بها  
 المعاني لتكون الالفاظ المشتمل عليها استعمال الطرف فلا يلزم شمول  
 شئ على نفسه ولا كان ما فيها من الاحكام التي علم مما تقدم اقول  
 التنبهات على الاول ان التنبه الاول الغلبة ان الضمير باسم الاشارة  
 والاول مشترك في ان مدلولها ليست معاني في غير ما يعنى معاني  
 بهذه الظاهرة مشتركة بان كلامها تمامه معنى في نفسه ملحوظ وقصد



مستغنى بالمفروية وصاح الحكم عليه وانه ان كانت تلك المدللات  
 تحصل باجزاء ليس كل من تلك المدللات مستغنى في العقل  
 فمنه تمام وضع بارائه الا بانضمام قرينة اليها من الخطاب وكثرة  
 حركاتها فمنه كسما لان الاسم ما يكون تمام معناه كذا  
 التنبية الثاني الاشارة العقلية لا تفيد تشخيص هذا الشخص الى  
 الفرق بين الموصول وبين الضمير ونسب الاشارة بان الموصول  
 مع قرينة التي هي الصلة لا يفيد اخرية وعمل ذلك بقوله فان تقييد  
 الكلي بالكلي لا يفيد اما كون التقييد كليا فلهذا نظر الى مجرد  
 الصلة لا يدل على تشخيص مضمون الكلمة الى ذات من يرتفع  
 واما اعتبار كية المقيد مع المعنى الموصول تشخيصا فلهذا قرر من  
 حيث ان المفهوم للعالم بالوضع من الموصول وحده حين الا  
 الاطلاق ليس هو الامر الذي هو الالة للملاحظة المشخصة ولا  
 ان كل مقيد بمضمون الذي هو كلي ايضا فلا يفهم السمع مشخفا  
 بخلاف قرينة الخطاب فان كسما فان كلامها يفيد تشخيص  
فمنهم السمع ما يمنع فيه التسمية فلذلك كانا اى الضمير واسم  
 الاشارة جزئين وبهذا اى الموصول كليا وفيه حيث اذ الموصول هو منوع  
 للمشتخص عليه ما حقق وعدم فهم السمع المعين لا يوجب  
 الكلية اللهم الا ان يقال المراد ان الموصول قد كليا نظرا الى فهم  
 السمع ويجوز قرينة الصلة والاشارة العقلية مع قطع النظر  
 عن الاختصاص فارجى لان الموصول كليا حقيقة والافلا يستفاد  
 اذ القرينة المقيدة للشخص المحتاج اليها في الاستعمال ان اعتبر

اى ان ذلك  
 بغير ما استغنى  
 بالقرينة  
 اسما وجمع

فلا فرق

فلا فرق وان لم يعتبر فلا فرق ايضا لعدم افادة الجزئية في الكل  
 لكن لما كان المعبر ظاهر من القرينة هو مضمون الصلة حكما بان  
 قرينة الموصول هي الصلة والاشارة العقلية المفروية منها والمصون  
 هذه التفرقة على ذلك التنبية الثالث علمت من هذا ان مما سبق  
 في مباحث التفسير الفرق بين المضمر حيث خرج بخصوص المعنى  
 والوضع في العلم ونحو المعنى وعموم الوضع في المضمر وعلمت ايضا  
 ان ذلك بما يحل اليها دون اسم الاشارة كما فعل بعضهم فلما  
 انما يعنى ان ذلك ان اسم الاشارة موضوع لا مر عام الا انه  
 انما يتعين بقرينة الاشارة حسب استعماله في معين دون اصل  
 الوضع ومدة تول الضمير يتعين بالوضع الذي هو ساطا الجزئية ووجه  
 الشك واما من ان التفسير فيه ايضا وضعي كالعلم والمضمر دون  
 سماء الاشارة حال من ضمير اليها بما يتجاوز اياه حيث لم يستعمل  
 التفسير وقولنا مفعول المتكلم الشيء الرابع يتبين كسما  
 ان من التفسير المذكور ان معنى قول النحاة اطراف ملول المعنى في غيره  
 انه لا يستغنى بالمفروية بان لا يكون ما هو مفعول قصد وبالدات  
 بل يكون مفعولا متبعا على انه وسيله الى ملاحظة غير هذه المعنى لا يتضح  
 غاية الاتضاح الا بقرينة فقولنا ان المعاني قد يكون مفعولا مقصدا  
 وبالدات وقد يكون مفعولا متبعا مقصودا به وانما على انها الملاحظة  
 ومرة لمن مدها ما وحي لا اعتبار الا بالمتعلقة بالمفروية والتعقل  
 وصاح الحكم عليها او بما لا اعتبار الثاني غير مستغنى بالمفروية وغير كية  
 الحكم عليها او بما واستوضح ذلك من فوق قام ربه وفوق نسبة



القيام الى زندقه فانت في حالين مذكر لنسب القيام الى زندقه  
 لكنها في حاله الاولى مذكر من حيث انها حاله بين زندقه والقيام والى  
 لتعرف حاله في حاله اخرى لم تذكرها وكذا لا يمكن ان يكون  
 عليها ادبها واما في حاله الثانيه فهي ملحوظه بالذات مذكره بالنقصه  
 بمكان اجراء الاحكام عليها بانها من باب الشب والاشافه فهو على  
 الاول غير مستعمل بالمعنونه وعلى الثاني مستعمل <sup>في</sup> وهذا كما ان المعبر  
 قد يكون معبرا بالذات مقصودا بالابصار وقد يكون معبرا على انه  
 لا بصار غير كالمراة فانك اذا نظرت اليها وانشدت ما رسم فيها  
 من الصورة فان قصدت الى ما بعد الصورة فالمرآة في تلك الحالة  
 معبرة ايضا لكنها غير معبرة قصد اهل شعاع ولا يمكن ان تحكم عليها ادبها  
 كما يمكن للصورة وان قصدت الى ما بعد المرآة غير معبرة  
 صاعده لان يحكم عليها ادبها وتكون الصورة معبرة شعاعا غير محكوم  
 عليها ادبها فنسبة البيرة الى مذكرها كنسبة البيرة الى محسوساتها

واذا <sup>تمت</sup> بهذا فنقول معنى الابداء معنى له تعلق بغيره كالسيرة مثلا  
 فذلك المعنى اذا لاحظ العقل قصدوا بالذات كان معنى مستقلا  
 بالمعنونه صاعدا لان يحكم عليه كما نقول الابداء معنى اضافي وبه  
 كما يبحث عنه معنى الابداء ويظهر انك متعلقه شعاعا بالعرض  
 اجمالا وبهذه الاعتبار مدلول لفظ الابداء وكذا بعد ملاحظه  
 على هذا الوجه ان تعلقه بغيره من خصوص فنقول الابداء سيرة  
 البيرة ولا يخرج ذلك من الاستقلال واذا لاحظ العقل من حيث  
 انه حال بين السيرة والبيرة وجعل اللفظ المعرفه حاله ما ذكرنا مدتها

انها

على هذه الانقسام والاربابا كان غير مستعمل بالمعنونه غير  
 صاعدا لان يحكم عليه وبه وبه هذا الاعتبار مدلول لفظه من وبه  
 ما ذكره ابن الحاجب في الايضاح حيث قال الضمير في ادل على معنى  
 في نفسه مرجع الى معنى ان يادل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه  
 لا اعتبارا بغيره خارج عنه وكذلك يحرف ما دل على معنى في غيره كقوله  
 ان حاصل في خبره باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه فغده  
 انفسه ان ذكر متعلق بحرف انما وجب لتحصل معناه في الذهن اذا لم يكن  
 ادراكه الا باوراك متعلقه وهو انه ملاحظه لكان الواضع مسترط  
 في دلالة على معناه الا فرادى ذكر متعلقه ولو لم يشترط ذلك لا يمكن فهم  
 معناه <sup>على وجه مستط</sup> وان حكم عليه وبه في نفسه فانه لا يرجع الى الغايل  
 وايضا فيجئ لا دليل على هذا الاستدلال في محووف سوسى العلم  
 وذكر المتعلق في الاستعمال هو مستعمل بغيره وبين سماء بالارادة لاضافة  
 فالفرق الذي ذكره بان ذكر المتعلق في تحريف لا جيل الدلالة في  
 تلك السماء لتحصيل الغاية التي هي التوصل بحكم وانما بيان عموم  
 الوضع في كونه فهو ان الوضع تعقل معنى الابداء مطلقا وبه  
 من الابداء <sup>المتعلق</sup> كل منها ملحوظه شعاعا ووضع لفظه من له  
 ان كل منها ونفس على هذا بغير تحريف بخلاف الاسم والفعل  
 فان معنى الاسم يتبادر مستعمل بالمعنونه والفعل وان كان تمام شعاعه  
 غير مستعمل بالمعنونه غير صاعدا للحكم على الاول جزء معناه مستعمل بالمعنونه  
 والحاصل ان قام مثلا يدل على مدتها وتو القيام وعلى سيرة  
 مخصوصه بغيره وبين فاعله اعني النسبة كالحكمة بجزئته

في قوله مسترط

تحكم بحت

اعني الحرف



فانها مأخوذة من حيث انها حالة بين طرفيها والآن في تعرف حالها  
 الا ان احدهما معتبر بدلالة اللفظ والاخر وان كان تعبنا في  
 بوجه ما هو ظاهر بل ذلك الوجه والآن امكن ان يقع تلك النسبة  
 لكن اللفظ لا يدل عليه فلا يحصل منه الجزاء الا بما حفظه الفاعل فلا بد  
 من ذكره كما هو حال متعلق بحرف فالفعل باعتبار مجموع معناه  
 غير مستقل بالمعنوية فلا يصلح ان يحكم عليه بشئ نعم جزؤه اعني  
 محدث وصد ما هو في مفهوم الفعل على انه مستند الى شئ  
 آخر فصار الفعل باعتبار جز معناه محكوما به مما زاد من احرف لم يبلغ  
 الى مرتبة الكسم فان قلت لم جعل النسبة الثانية مستقلة  
 وجعل المجموع مدلول لفظ الفعل ولم تقم الى النسب البهية ذلك  
 مع انها حالة بينهما ولا اختصاص لهما باحد هما قلت السب في ذلك  
 ان النسبة قائمة بالنسب متعلقة بالنسب البهية كما هو الظاهر  
 بالاب المتعلقة بالابن فان قلت كما ان مجموع الفعل والفاعل  
 في مثل قام زيد يستفاد منه نسبة غير متعلقة وطرفان كذلك هو قائم  
 فلم ياد كون الصفة محكوما عليها ومحكوما بها دون الفعل اوجب  
 بان النسبة في الفعل نسبة تامة منفردة بنفسها غير رتبة بغيرها  
 الصلا والمقصود من التركيب افادة تلك النسبة بغير الصفة  
 فان النسبة المعبرة فيها نسبة تقيد بغير تامة لا بلفظ الفاعل والمفعول  
 عن غيره وعدم ارتباطها به ولا يكون ايضا مقصودة بالافادة من  
 العبارة فلما جاز ان يلاحظ جانب الذات تارة فيجعل محكوما عليها  
 وجانب الوصف وتجعل محكوما بها واما النسبة المتعبرة فيها

فما يصلح للحكم عليها ولا بها فان قلت ما ذكرته من ان مجموع  
 الفعل والفاعل لا يصلح ان يكون محكوما به شيئا في ما يكون النخاة من  
 ان المستند في قولنا زيد قام ابو لهو هو جملة الفعلية حيث ان المقصود  
 منا حكمنا احدهما كان ابا زيد قائما والثاني ان زيد اقام الاب  
 ولا شك ان هذين الحكمين ليس بمضمومين من جملة من رتبة الكلام  
 بل المقصود والاصل احدهما والاخر يفهم التثنية فان كان المقصود  
 هو الاول فزيد في هذا الكلام باعتبار معنونه الصريح غير محكوم عليه  
 ولا به بل هو كغيره المحكوم عليه وان كان المقصود الثاني فالمستند  
 هو القيام المقيد بالاب الاتري انك لو قلت قام ابو زيد واذا قلت  
 النسبة بينهما لم يربط بغيره الصلا فلو كانت قد قام ابو ايضا كذلك  
 لم يربط بغيره ولم يقع خبر عنه ومن ثم نسخ النخاة يقولون قام  
 ابو جملة وليس بكلام بقرعة من افعال النسبة بين طرفيها بقرعة  
 وذكر زيد اسما وصحبه اليه ال على الاشارة الذي سيجل وجوده مع الاشارة قائم  
 النسبة الخامسة قد عرفت من سبق من الفرق بين الفعل  
 والمستثنى ان صفة بالابرة على وجه الفعل نحو تون حذوا بانه  
 ما دخل على معنى في نفسه معقرون باحد لازمة الفلانة او عليه  
 ان صفة بصدق عليه هذا احد وليس بفعل فاعلم ليس بمانع  
 وفيه سبق من الفرق بين الفعل والمستثنى علم انه لا بد فانه اى  
 الفعل ما دل على صفة نسبة الى موصوفى وزمانا على ان محدث  
 في الجملة والاول في الفعل محدث وفي المستثنى الذات ويجوز ان يعود  
 المستثنى في قوله فانه الى صفة ويكون كغيره ما قبله النسبة الى وس

اقرا يا عبيد الله  
 وصاحب السيف  
 لا بد على خات  
 الى الحديث صحيح







في حقه من جهة اخرى في حقه من جهة اخرى في حقه من جهة اخرى

ولا فاعلان المراد به لفظه فلا يصح قول النحاة ولا في حقه من جهة اخرى  
لكن في حقه من جهة اخرى في حقه من جهة اخرى في حقه من جهة اخرى  
او اوجه نفس اللفظ به كما قسم مستغنى بالمعنوية ولا به من اعتبار هذا  
الناظر على هذا التقدير للامثلة في ذلك نحو وتعرف الكلام في حقه من جهة اخرى  
الناظر ان ذلك نحو تلك التعريفات مبنية على اعتبار ما يكون  
في الاستعمالات لا على اعتبار النوازل وان كان معنى الفعل وحرف كذا  
امتنع جزمه عنهما التنبية السبع الفعل مدلول كل واحد في التنبية  
الثامن جزمه الكثرة كذا تنبيهها وذكر في التنبية التاسع جزمه الاطرار  
اعلم ان الفعل باعتبار بعض معناه هو واحد كذا في ما مجموع معناه  
الذي هو واحد ونسبة في زمان معين الى موضوع في كلية نظر  
بل هو كالحرف فكما ان لفظه من معنوية وضعافا لكل ابتداء  
معين كذا لفظه ضرب موضوع وضعافا لكل نسبة للحدث الى  
فاعل مخصوص فيجعل من اقسام اللفظ الموضوع المعنى كل خبر مستقيم  
ولما كان الحدث الذي هو جزمه الفعل مستغنى بالمعنوية قد يتحقق  
في زواجة متعددة صالحة للاستنباط الى كل منها في نسبة الى خاص  
منها الى كل واحد منها فخر به ان بالفعل باعتبار ذلك الحدث من شئ  
وهو بهذا الاعتبار مستغنى دائما وقد اعتبر في معنوية ذلك حسب الوضع  
فلا يمكن جعله في الية دون الحرف او يحصل مدلول ان تعقل مدلول  
الحرف الذي هو تحصل الية انما هو بما يحصل الى شئ يحصل مدلول الحرف  
من متعلقه اذا كان غير مستغنى في التعقل والتحقيق فلا يعقل بغيره  
فلا يكون جزمه كما لا يكون جزمه لانه كذا التنبية العكس في ضمير الغائب

باعتبار تمام معناه

وكلية

وكلية نظر فاعل وجه النظر ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب  
او للمتكلم او للمخاطب موضوع لكل من مشخصات وضعافا على كل  
قد علم منه ان في كلية الضمير الغائب باعتبار نوعهم وضع كل واحد  
من افرادهم لمعنوية كل موضع هو لمعنوية الواحد الغائب المذكور نظرا  
وفي بعض النسخ في كلية وجزمه نظر وجهه ان كثيرا ما يكون الرجوع  
الى الضمير الغائب كذا كما يكون جزمه وان حكم بانه في احدهما مجاز بعد  
كثيرة في الجزم ككلية تحت نظر فاعل وحقق انه قد يكون كذا  
وقد يكون جزمه والمضامعة من جزمها نظر الى اكثر ائمة  
اللفظ مدلول المظنات من المعارف واعتبر فيها اجزائيات بناء على  
ان تعرف المعنوية باوضع لشيء بعد التنبية الى دس عشر المعنوية  
التنبية التنبية على تفرقة بين الاسماء الى ثبوت بحرف في التنبية ذكر  
التعقل وذلك مثل ذو وثقون فان معنوية كليهما لا تنهما بمعنى  
صاحب وعلو وان كانا ليستعا لالا في الجزمين ايضا في التنبية  
الى معنوية الذي هو القاصب والعلو ومعنوية الاضافة فلا يكونان  
محققين جزمين بحسب الوضع الجزم استعمالهما في جزمين الاضافيين  
الذين قد يكونان جزمين حقيقين وقد يكونان كليين ايضا كما  
نقول الانسان ذو نظف وذو جوة والذلا يصح لان يحمل  
على جزمه الحقيقة على ما يتبادر من المقابلة بالكلية وظهر التفرقة بينهما  
وبين جزمه خبر في شخص كما بين في التنبية الثاني عشر  
لا يربك اي لا يوقعك في ريبه وشك في تباين الاعمال  
بعضها مكان بعض الا يتناوب بعضها مكان بعض وان

اسماء

وجزمه صح

او معنى الحرف صح



فاما بقسم فالمعنى ثلثا وبنها اربعة بعضها مكان بعض على ان يجعل كل  
 مؤخره او المعبر الوضوح <sup>محمدا</sup> المستان ان يدرك ما عسى ان يحيط ببعض  
 الا واما هو ان الحكم بالبحرنة والكلمة والعلمية والموسولية ومثلها  
 للالفاظ انما هو باعتبار ما يستعمل فيها من المعاني فاذا قلت مثلا حالي  
 ذو مال والى ذلك برزني الفجئ ان ينوهم ان جزئي لا يستعمل في  
 وكذا ان يخصص في بلدة حفظت الثورانية في رتبة فقلت الدس فقط  
 الثورانية في هذه البلدة حاضر فترى بانوهم ان هذه الالفاظ اعلام  
 شخصية لا تحاد المراد من كل منها ومن علم الشخص <sup>دو</sup> وجب الرفع  
 ما ذكر من ان المعبر في الالفاظ هو حال الوضع  
 والموضوع له في ذواته كمن يستعمل  
 بهما في شخص فلا يكون  
 جزيا بجلال رتبة فانه  
 جزئي لموضوعه كذا  
 الشخص كذا  
 احوال في  
 هذه الصورة  
 كذا كذا  
 كذا

حاشية السيد علي بن محمد

فاما بقسم فالمعنى ثلثا وبنها اربعة بعضها مكان بعض على ان يجعل كل  
 مؤخره او المعبر الوضوح <sup>محمدا</sup> المستان ان يدرك ما عسى ان يحيط ببعض  
 الا واما هو ان الحكم بالبحرنة والكلمة والعلمية والموسولية ومثلها  
 للالفاظ انما هو باعتبار ما يستعمل فيها من المعاني فاذا قلت مثلا حالي  
 ذو مال والى ذلك برزني الفجئ ان ينوهم ان جزئي لا يستعمل في  
 وكذا ان يخصص في بلدة حفظت الثورانية في رتبة فقلت الدس فقط  
 الثورانية في هذه البلدة حاضر فترى بانوهم ان هذه الالفاظ اعلام  
 شخصية لا تحاد المراد من كل منها ومن علم الشخص <sup>دو</sup> وجب الرفع  
 ما ذكر من ان المعبر في الالفاظ هو حال الوضع  
 والموضوع له في ذواته كمن يستعمل  
 بهما في شخص فلا يكون  
 جزيا بجلال رتبة فانه  
 جزئي لموضوعه كذا  
 الشخص كذا  
 احوال في  
 هذه الصورة  
 كذا كذا  
 كذا



بسم الله الرحمن الرحيم

**قوله** نزلت منزلة الشخص أو برده الزكوة هذه هي سائر الشجرات في العباد  
المقصود عند العقل بالصوره الاجماليه على سبيل الاستعاره التحقيقه من  
قبل تشبيه العقول المتعارفه بالحواس المتعارفه من مبالغه في كمال  
التعبر والتشبيه قال المصنف يقطع الحق للآتيه الى المعاني المرتبه الموجوده  
في العقل فقط على تقدير تقدم الديباجه على الرساله اوفيه وفي الشلفه  
اوفيهما وفي الكتابه على تقدير تقدمها على الديباجه عبر عنها هذه انتهى كلامه  
وفي بحث اما اول افلاحة التعريف في تقدم هذه الديباجه وما خربها مما لا  
ينبغي ان يقدم عليه عاقل فضلا عن فاضل لانه اجال ما فصل والاجال حق  
وايضا على تقدير التاخير ينبغي تعريف المقدمة واجوبها بما مقتضى بل يكون  
مقتضى التعريف في اجزاء الديباجه واما ثانيا فلانه في الوجود في النقطه  
والكتابته انتهى النقوش والافلاحة الداله على المعاني لانفسها وهي حسيه  
ومن ثم بعدة فكون التعبر عنها بهذه حقيقيا لا تزيلنا لا يقال الموجود حقيقه  
وان كان الاضافه والنقوش الاثر المعاني ايضا موجوده باحد الوجوه  
باعتبارها وانها يكونه مثارا اليها باعتبار الترتيل لانا نقول يلزم من ارتكاب  
المجاز مع عدم تعذر الحقيقه والافتقار ما فيه وما يقال من ان المجاز انما يرتكبه  
منه لكونه حمل فائدة عليها حقيقيا قد فوج بان على تقدير حقيقته  
ايضا يكونه حمل فائدة عليها حقيقيا كما سيجي وعلى تقدير التسليم  
لا يكونه حقيقه لانه اخر من قبل السابق المبني برعايه الحقيقه **قوله**

**قوله** الشخص الذي يتقدمه حق العباده تقدم الحواس على الشجرات  
لانها اقرب من حواس الحواس وما وقع في عبارة السطو لانه قوله تعالى  
منها يتقدم الحواس يتقدم اليك هذا وقد قيل في توجيها انه شبه بتقدم  
الشجرات على ان يكون وحده لا يشتمل على الحواس ثم ذكر الحواس وفيها  
السيو لانه يراو بالمتقدم المعلوم اليقين الكثرة السداد فيه ولو جاز  
ذلك لا يخرج من هذا التقدم الشخص النص في المعنى الجزئي فيقطع عرف  
توهم الزاوية المعلوم بيقين فيبقى ذكر الحواس منها ضايعا **قوله** في الغايه  
والغايه انه تفريع على التعريف المنفرد من التقدير يعني اذا كان تعريف  
كل واحد من الاربعه على الوجه المذكور يكون اختلاف الفائدة والغايه  
بالاعتبار لا بالذات وكذا اختلاف الغرض والعقده الغايه نوعيه المرتب  
على الفعل سواء لم يكن مالا لاجل الاقدام او كان يقال له الفائدة والغايه  
فالاولى يقال من حيث ان المرتب ثمره الفعل وانجحت والثاني ان يقال  
من حيث انه على طرف الفعل وثمراته والثاني وهو ما لاجل الاقدام  
يقال له الغرض والعقده الغايه فالاول من حيث ان المرتب من حيث انه  
مطلوب الفاعل بالفعل والثاني يقال عليه من حيث انه السامع  
السبب في صدور الفعل **قوله** لانه كيجتنب التلازمه اي في كل الموضع  
من القسمين الاولين والاخرين هذا بيان الاصح والذاتي والشعائر للاختبار  
وذلك لانه اطلاق السمين على سمين واحد اما من جهة واحدة او من جهتين  
متعابرتين متلازمين او غير متلازمين والاول الترادف والثاني الاتحاد  
الذاتي والثالث العموم والمخصوص اما مطلقا فهو تامل واستحسان  
موادها **قوله** وليس اعتبار **قوله** الغرض



كاذبة جوازها في الوجود مقدرة بقدره انما يشيئ اذ انما يشيئ في الدليل في  
 اعتبار كل حجة فيما اعتبر فيه فاجاب بقوله والدليل اعتبار كل اضافتهم  
 الغرض اه والسبب في تخصيصها اضافته كل من الغرض والعلة والغاية  
 بل انما اضيف اليه ان الغرض بمعنى المقصود والمقصود انما يتصور من  
 الفاعل بخلاف العلة والغاية فانها بالنسبة الى الفعل والماضي وهذا  
 ينبغي ان يعلم ان تخصيص دليل كحجتيين الاخرتين بالذكر مبني على ان دليل الاول  
 واضح يعرف من معنى الغاية والغاية اللغوية هي **قوله** فالاولا اعم من الثانية  
 كانه لما بين حال كل من القسمين الاولين والاخرين في انفسهما من الاتحاد  
 والاشغاب للاعتبار عند ارادته بين النسب بين الاولين والاخرين فقال  
 فالاولا اعم **قوله** ويجوز ان يكون مجازا فيكون مجازا في النسب ومجازا  
 في الطرفين فكما علب ان يجازي في المشار اليه بهذه ما اختاره غيره من العبارات  
 في العبارات العقلية فيكون في الطرفين فقط الا ان يقال ان تلك  
 عبارة الفائدة تحتل على العبارات حقيقة لغة وعرفا في مخرج **قوله** وجه  
 الترتيب يريد به وجه ضبط الرسالة على الترتيب الذي اراد اليه في مقام الا  
 وبني وجه الضبط على النسخة التي لم توجد فيها جنب بناء على انها ليست  
 بصحيفة عنده كما يشهد اليه ونحن نقول عليه **قوله** والمراد بالمقدمة هو ما  
 اعلم ان مقدمة الكتاب في عرف ارباب التدوين ما قدم امام المقصود  
 من الفاظ لا تشفع بها فيه على كذا او غيره والاشفاق بالذات انما هو لما  
 وبواسطتها يحصل بالافعال والادلة عليها فالمقدمة هي التي تستعمل مقدمة  
 العلم التي فسرنا بنا وغيرنا والمقصود في الرسالة ضرب مقدمة العلم اذ  
 المقاصد المذكورة فيها وفي معرفة المفردات الاصطلاحية لغز من الا

الا الفاظ التي تستعمل في العلوم العربية وهي من مبادئ تلك العلوم لا  
 اختصاص لها بعلم منها فان اراد بالمقدمة اللغة في المخصوصة يكون من  
 قبيل اطلاق اسم الكلي على الجزئي واطلاق الكلي على الجزئي باعتبار خصوصه  
 ومخصصه بخلاف حقيقته في موضوعه وانما يريد بها الفاظ يكون ايضا  
 بخلاف اطلاق اسم المبدول على الدال بهذا على تقدير ان يراد بالمقدمة مقدمة  
 العلم على ما فسرنا به اما اذا اراد بها مقدمة الكتاب على ما فسرنا به يكون  
 الامر بالعكس هذا لكن يبقى عليه ان انما يريد المقدمة هي اللغة في العبارات  
 لا بل هي ما ذكره في عنوانه الشرعي من ان المراد بالكتاب رابطة هذه العبارات  
 العقلية ثم مخرج في وسطه بار المقدمة جزء منها حيث قال تستعمل في المثال  
 الكلي على الاجزاء والامر في ذلك سهل **قوله** وما وقع في بعض النسخ آه بالغ  
 في بطلان حيث نسب اليه الاطراف الفصل الذي لا يشور له واقول علما  
 بان هو الاصل في الاشياء ان النسب كما كان تجزئها وتنهي للمقدمة كما ان  
 الخاتمة كذلك بالنسبة الى التسمية كقوله في الرسالة قد ذكره في الاق  
 في مقام الاجمال الا انه لما كان متعلقا بالمقدمة انما من تعلقي الخاتمة بالتفصيل  
 كما اختار اليه قدس سره واعتباره في نفسه احقر من حيث ان يتبعه غير مظهر  
 قصد فكيف ما بعد عاده بتكرار على خلاف اصل اللغة والاشعار يكون قسميه  
 للرسالة ليست كقصة باي الاق ومن كان الاصل لتكنه باعتباره اصل  
 ووجه الضبط على هذه النسخة ان يقال المذكور في هذه الرسالة من العبارات  
 اعلم ان يكون لافادة المقصود اول اتمه الاول التفصيل والثاني اما ان يكون لتكبير  
 المقصود او لاعتناء الشارح في الشروع في المقصود والاول الرابع والثاني  
 اما ان يكون معينا بالذات او مكمل للمعنى والذات ومتمم للاول والاول

استقال



والثاني الثاني **قوله** هذا الذي شرع فيه من الاحكام وما يتعلق بها انما اردت  
 بالمقدمة المعاني او الالفاظ الدالة عليها انما يريد بها الالفاظ والعبارات  
**قوله** او بالعكس اي خبر مبتدأ هذا الذي شرع فيه من الاحكام وما ساق  
 يتعلق بها او الالفاظ الدالة عليها على كلا التقديرين **قوله** اما جعل مجموع  
 هذه العبارات التي بعد بالدالة التقسيم خبر الرها فغير مناسب وذلك  
 لان المقصود ان يكون خصوص العبارات دون المعاني وذلك وانما يقع فيه  
 الآتية لا يستقيم بهما لانه يلزم ان لا يكون المقدمة مقدمة يستغنى  
 ولا التقسيم من استغناء عليه بالمقدمة لانه المقدمة ما يعين على حصول  
 المطلوب ولا شك ان هذه الالفاظ قد مر حيث هي لا دخل لها في حصول  
 التقسيم من حيث هي اذ الكل هناك ايضا كذلك وللازم باطل ضرورة  
 فالاول ان القول بخلطه بدل فغير مناسب فمن صحح الحمل برعاية جانب  
 اللفظ وجعل افادة المعاني على سبيل التبع يلتفت بجانب مفهوم المقدمة  
 ومن الرسل ان يعصم عن المحض في الباطل والله ولي الانعام وسيد  
 ازمة الاعتصام **قوله** مصدر بمعنى الرمي بمعنى مطلق الرمي كما يدل  
 عليه قول فيا بعد لكن خصه قال المعتصم بلطف الحق هو الرمي **قوله** تضم  
 لا الرمي مطلقا كما يتوهم من لفظة الرمي لا يوجب لانه مجاز مرشح به **قوله** ان  
 انتهى كلامه اقول بغيره مما ذكر في الصحاح خلافا حيث قال في قولهم  
 هو السهم من لفظ يقال هو الغبر ويقال الرمي ويقال السهم لانه يلفظ الغبر  
 والكواهر انتهى ولا يخفى ان هذه الاحتمالات لا تنفي ان اللفظ عندهم  
 مطلق الرمي لا الرمي **قوله** فلا يقال لفظه الله بل يقال كلمة الله  
 تفريغ على تخصيص اللفظ بغيره في اللغة لما هو صادر عن الفهم والحق ان علم

عدم قول لفظه الله لعدم اذ الشرح اذ اساء الله تعالى توقيفه  
 والا فكل بلفظ الكلمة لا باعتبار اشتغالها باللفظ العرفي فطلق اللفظ  
 ايضا كذلك ولم يطلق اصلا **قوله** من الحروف الاول ان يقول من الحروف  
 بلفظ المفرد **قوله** وهذا المعنى اعتمد من الاول ان المعنى الاسطلاح  
 لللفظ اعتمد من المعنى العرفي المعنوي لانه الصدور من الفهم الاول  
 بالفعل وفي الثاني اعتمد من الفعل والمراد به الرسالة هو الثاني  
 لا الاول **قوله** اما الجنس من حيث حصوله في بعض آه يرد ان الكلام  
 فيه ليس لانه لا يرد الى الجنس من حيث هو لانه اللفظ من حيث هو  
 بغير الموضوع وغيره والمعتبر في هذه الرسالة بالمجوز عنه هو اللفظ  
 الموضوع الذي هو نوع من مطلق اللفظ لا غير فلا بد ان يرد به  
 العهد الذهني او العهد الخارجي امتناع ارادة الاستغناء ايضا  
 هو ظاهر واقول مع موضوع المقصود من هذه الرسالة وان كان اللفظ  
 الموضوع لكن البحث في المقدمة يجب ان يكون عن تقييد اللفظ بالموضع  
 لتمييز موضوع البحث او موضوع الفهم لا بد وان يعلم خارج الفهم  
 بالبداهة او بالكتب ثم يبحث عنه فيه فبحر البحث في المقدمة  
 غير تحقيق الوضع على وجه مخصوص بجنس اللفظ لانه اللفظ الموضوع  
 كما قال يحتاج الى التاويل لاعتراض الوضع كما قيل وجعل معرفة اقسام  
 اللفظ مقدمة المقاصد في التقسيم واعرض عن اقسام تقييد اللفظ  
 بالموضع مع انه المذكور مرافق الوضع حريشا انما هو قسم واحد بخلاف  
 اقسام التقييد لما تمسك بالقبيل واعرض عن الكثير وايضا لو كان الامر  
 كما ذهب اليه بهذا القائل لوجب ان يكون الموضوع البحث بالبحث



ويقول وضع اللفظ قد يكون لشخص آه واحمل على التأويل في السعة  
 ما عليه التعويل وقول المصنف في التنب ما هو من هذا القبيل لا يفضل آه  
 يؤيد ما ذهب اليه الشيخ في تفسيره لا ما قيل لا لا ما قلنا في الكيف  
 على الشيخ انه كان عليه ان يفسر الوضع لغة واصطلاح كما فسّر  
 الطرف الآخر من اللفظ وهو اللفظ ولم يفسره ونحن نقول في تفسير  
 الوضع لغة جعل الشيء في حيز ومكان واصطلاحاً تعين شيء  
 بأزاء المعنى بحيث يفهم منه اذا اطلق او احتسب **قوله** ابتداء متعلق  
 بيقضيه احرازه بيقضيه التفسير العقلي ثانياً فانه ينكر اللفظ  
 في باعتبار انقضاء اللفظ كما سياتي في التفسير **قوله** وهذا القسم  
 يجب ان يكون معناه ان الموضوع له متعدد وتحقيقاً لمعنى العموم و  
 الاشارة الى ان **قوله** بل حكموا بالسحالة آه يريد ان وضع اللفظ المعنى  
 يتوقف على تصور المعنى اما مخصوصة او بامر شديد ويحيط به  
 ليتمكن استعماله في اتي فرد اريد منه وهذا القسم ليس كذلك فلا يحقق  
 له ولا هو مراد الفاضل قدس سره حيث قال واما كونه الوضع فاما  
 والموضوع له عاتماً فمستحيل لانه الكلمات تدل على مشخصاتها  
 اجمالاً وذلك كاف في وضع اللفظ للمشتخصات وليست المشتخصات  
 كذلك بالقياس الى الكلمات كما لا يخفى فانه قد قيل عليه انه لا دليل  
 لا ينطبق على المدعى اعلم ان فرق ما بين التعريف والوضع حيث  
 جوزه التعريف بالاختصاص ولم يجوزه الوضع للاعم باللفظ بقوله  
 الاخص تأمل **قوله** وكفى بذكر التفصيلين يعني في المقدمة والآ  
 فقد ذكر الثالث في التفسير تبعاً للمعنى واليه الشارح فيما بعد بقوله

يقول فيما هو المقصود بالاصلي **قوله** والاول وان كان كذلك ان مثل الثالث  
 في الظهور وعدم تعلقه بغيره فيما هو الحق لئلا الظهور فليقدم للغة  
 بين الوضع والموضوع له فيها واقاعد تعلق الغرض فلما ذكر **قوله**  
 لما شارك الثاني في الشخص المعنى يعني في الركن الذي هو داخل في الوضع  
 فانه قد قيل ان الثالث ايضا شارك الثاني في اعتبار الامر العام  
 فالتعويض الاول لذلك الغرض ووجه ترجيح لا مرية فيه ان المارة في الداخل  
 ترجح التعويض له **قوله** ويجوز ان يكون صفة كالشفة يعني بجمل ان يكون  
 الغرض من قول بعينه تعريف الشخص وتعيين كانه هو في الصفة  
 كالشفة ويكون المعنى في اللفظ قد بوضع الشخص بتعيينه بالصفة ووجه  
 ختمت المقابلة لانه اعتمد من الثاني في الاطلاق وتعيين الشارة في تأمل  
**قوله** ويجوز ان يكون في مقابلة آه اي يكون قوله بعينه تقييداً للوضع  
 بما يقابل ما يقيد به القسم الثاني والمعنى في بوضع اللفظ الشخص باعتبار  
 تعلقه بوجه ونقطة لا باعتبار امر آخر **قوله** اي يعني لفظ بازاء كل  
 واحد من افراد الشخصية يدل بظاهره على اللفظ موضوع في صيغة المص  
 مفعول به غير موضوع وقوله لكل واحد متعلق بقول بعينه المعنى على ما  
 مرجه السجدة بلفظ الحق الشرقي حيث قال لفظ موضوع في قوله  
 موضوع لكل واحد من هذه الشخصات لا يقع موقعه لانه الوضع اشياء  
 احداث الوضع لا يصح اوله لم يتحقق بعد حتى يكون بما مطابقاً للواقع  
 ونحن نذكر في توجبه كلامه ووجهه في استدراج بكل منهما ما قيل في مراده  
 الاول ان جملة هذا اللفظ موضوع اشياء الاحداث الوضع لا خبر عن وضع  
 سابق حتى يرد عليه انه لم يتحقق الوضع بعد آه الثاني انه خبر عن



عز وضعه بقى التعقل على ان الكفى يدركه عن الابق لالانه عليه تقديره  
بعض المتحرك فوضع اللفظ بواسطته لكل واحد من مشخصاته ثم  
يقال بهذا اللفظ موضوع لكل آه اخبار اعز ذلك الفعل النفسى ولم يكتف  
بالوضع الباقى لعدم دلالة على هذا القول مع انه لا بد منه في الوضع لفظ  
الغير عليه فلا يكون عينا وذكره معا بوجوب الاطراب وهو غير مرغوب  
في هذا الكتاب لا يقال يمكن حمل كلام الشارح على الوجه الثانى من الوجهين  
بانه يجعل قوله اى يعين لفظ آه تفسير للوضع الباقى المقدرا لا المذكور  
لانا نقول بانه ما سيجى من قوله وانما عبر عنه ذلك التعيين آه وينبغى  
ان يثبت لتلك تعبير المص عن اللفظ الموضوع بهذا اللفظ في قوله  
يقال بهذا اللفظ وهى اى اللفظ الموضوع يجب ان يكون مشخصا  
ممتازا عن غيره كى اى الموضوع ايضا ذلك ان قيل فاذا وجب ان يكون  
الموضوع له معنى ممتازا عن غيره في الفرق بين المعرفة والنكرة قلت  
الفرق باعتبار ايجابية او المعرفة هو اللفظ الموضوع لمعين من حيث  
التعيين والنكرة هو اللفظ الموضوع له لا من تلك ايجابية **قوله** كى في معا  
الحروف فان معاني الحروف معان مقيدة بتعلقها بالضميمة والمتحرك  
هو المطلق في ضمن ذلك المقيد وداخل فيه فالمتحرك ذاتى له مثلا مخ  
من ابتداء مخصوص متعلق بالبصرة والمتحرك ابتداء مطلق قال المقسم  
بلفظ الحرف ان يكون القيد المتحرك ذاتيا في الحروف بل في حرف من الحروف  
مما استدل به سند ان المتحرك بهى الشخصيات امر مستقل لما سيجى مما  
اشاره من ان الكل بسبب الاستقلال وجزء معنى الحرف غير مستقل  
كى ان كلمة غير مستقل وايضا ان الذاتى لا بد وان يجعل على ما هو ذاتى له فلفظ

لفظ ان المتحرك لا يجعل على معنى الحرف او معناه لعدم الاستقلال بالكل  
ولا يجعل عليه فلا يكون ذاتيا له واقول ان معنى الحرف لما كان افعلا مضيا  
على ما سيجى تحقيقه كانه من ضمن مطلق النسبة تحقيقا لمعنى التقيد و  
ذلك المطلق من حيث انه جزء المقيد المعبر عنه بالحرف غير مستقل عما ان  
الكل من هذه ايجابية كذلك فلا يجعل ولا يجعل عليه ومن حيث انه جزء المقيد  
المعبر عنه بلفظ الاسم كلفظ الابداء مثلا يكون مستقلا كى ان كان  
المخصوص من هذه ايجابية ايضا كذلك فيكون من المطلق والمقيد محولا ومحوالا  
كما يشير اليه الشارح في النسبة الرابع من الخاتمة ويجعل ان اللفظ المتحرك  
يلاحظ ويجعل مراعاة للاحاطة خصوصيات فيوضع الحرف لتلك خصوصيات  
المندرجة تحت اندراج المقيد تحت المطلق فاذا عبر عنها بالحرف يكون  
غير مستقل واذا عبر عنها بالاسم يكون مستقلة والمطلق على كل التقديرين  
جزءا لها وذاتى غير مستقل على الاول ومستقل على الثاني **قوله** كى توهم  
بعض هو العلامة التقاربان ومننا بعد من حيث قال المقيد في المعرفة  
هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع سواء كانت في الوضع ايضا متعينة  
كالاعلام الشخصية او لا كما تضمنت والميراثات وتارة المعارف  
فان لفظه انا مثلا الاستقلال لا يفرق اختصاصا من معينة او لا يصح ان يقال  
انا ويراو به المتكلم لا يجنبه وليست موضوعه لكل واحد والا كانت  
متحركة موضوعا او ضاعفا بعدوا او افراد المتكلم ولا موضوعا لواحد منها  
والا كانت في غيره مجازا وبطلان ذلك فوجب ان يكون موضوعا لمفهوم  
كل شئ من تلك الافراد ويكون العرض وضعا للاستقلال في افراده  
المعينة **قوله** اذ به يظهر ذلك التعيين خالبا برتبة التعيين

عليه



وحده بدور استعار الغيرية واظهرها له لا يكفي لتحقيق الوضع بل لا بد من  
 اظهاره وذلك انما يحصل غالباً بالقول وانما قال غالباً لانه يمكن التعيين  
 بالكناية وغيره **قوله** يقول آه بدل الكل من قوله بالحيثية **قوله** لئلا يتوهم  
 اصله ان يرفع هذا التوهم بكيفية قيد دور القدر المشترك في حيثية لا يرفع  
 ولا يرفع آه ضامناً بل محلاً للمراد ولا يرفع لانه لا يرفع في المقادير غير الشخص  
 من الاعمال المشتركة حتى يدفع بهذا الحيثية الآلة المصنوعة على اثره من قال  
 بوضع هذا العمل المشترك ينبغي له ان لا يستعمل الآلة ليكون حقيقة على  
 اصله فتزول منزلة من قال ان استعمال في الموضوع له الذي هو القدر المشترك  
 لما بعد ما تأمله ان يرفع عما ذهب اليه من الخالصة بين الموضوع والمستعمل  
 فقال دفعا له بحيث لا يرفع آه اي وضع لكل واحد من الشخصات بحيث  
 يكون المستعمل فيه الواحد بخصوصه دور القدر المشترك الموضوع كما  
 قال به الغير على ما يقتضيه دليل الاصل ففي هذه الحيثية تحقيق لمراد من خطبة  
 الكلام غيره حيث جرى خلاف مقتضى الاصل كما ينبغي ان يرفعهم بهذا  
 الكلام في هذا المقام **قوله** مفهوم كلي واحد يصير القدر المشترك الذي  
 هو ذاتي في كونه وعرضي في غيره **قوله** حتى يستعمل فيه آه يذم على  
 الاصل الذي ذكرناه قبل هذا الاصل كونه المستعمل فيه هو الموضوع له  
 والالم يقبل بهذا الوهم احد حتى يدفع بل من قال به قال بالوضع للعلم والاعتمال  
 في الخاص **قوله** وغير مفهوم الا بالان يقول وغير مفهوم من القدر **قوله** حال  
 من واحد بخصوصه يعني لما قيد الوضع بالحيثية لرفع الوهم الذي ذكرناه سابقاً  
 قيداً كحيثية بهذا القيد تأكيداً للدفع وزيادة الرد امكان الوهم في دفع  
 مذكوره على مقتضى الخطف الحق حيث ان في قول المصنوع دور قدر

قدر مشترك رتبة الخلف بخلاف ما اذا جعل حالاً من واحد بخصوصه فانه  
 لم يبرز احد في اثناء المقابلة القدر المشترك على انه يمكن ان ينفش فيه  
 بانه يقال ان اردو بقوله لم يبرز احد في اثناء المقابلة بالفعل فستر لكن الرد انما  
 هو الامكان في اثناء دور وقوعها وان اردو به عدم امكان المقابلة فستر  
 والا يجوز قول المصنوع بحيث حشا ان لا يرفع في قوله دور القدر المشترك  
 متعلق بوضع الموضوع لا بقوله في اثناء الوضع متعلق بالقول لما بين فائدة هذا  
 القيد ومتعلق بخارجه الرتبة ان يبين فائدة قيد كحيثية ايضا او على وجه  
 يقع بلا فائدة مع الظاهر ان تأخير عن قيد كحيثية يأتي بغير فائدة بما قبلها  
 تدبر لا يقال يخرج عن التعريف حين قيد الموضوع له بقيد كحيثية من غير  
 وبهذا انما وضع الشخص وان قيد به غير واحد لا انما نقول المراد بواحد في كلام  
 الموضوعين المشتركين المعنيين واحداً كانه او اثنين او جماعة بقربته دور  
 القدر المشترك الذي هو كلي ولا يحدد ان يجعل هذا قائمته بل حمل القائمة على  
 هذا القائمة او لا تأمل **قوله** فلا يقال هذا ويراد به الامر العام الذي هو مفهوم  
 المثاليه اضافة المفهوم الى ما بعده بمعنى الا ان اضافة المذلول الى  
 الدال فانه قبل تدبره لا يلفظ هذا مفهوم هذا مفهوم المثاليه الذي هو القدر  
 المشترك كما اذا تقدم في الذكر في اثناء المقابلة استعمال هذا فيكون  
 مجازاً والكلام في الحقيقة **قوله** واذا كان كذلك فتعقل آه اشارة الى  
 ان الفاء في متعلق المنفرد اي اذا تقررت اللفظ قد يكون موضوعاً لكل  
 واحد من الشخصات المتعلقة بذلك المشترك **قوله** معطوف على الخبر لا يكفي  
 ما في جعل آه جزءاً للتعقل من المسامحة ويظهر ان وجهه بما لا يشمل في  
 المعطوف عليه **قوله** فالوضع كلي كحيثية الوضع اما بالنظر الى آله التي هي



هو القدر المشترك الكلي ورسالة المستعمل يقال الموضوع للمفهوم الكلي بالوضع  
 الكلي وضعاً كلياً واما بالنظر الى نفسه باعتبار رتبة وضع واحد الشخصيات  
 متعددة فيتحقق تحتها اوضاعاً متعددة باعتبار تلك الاشخاص **قوله**  
 اي اللفظ الموضوع فسر ذلك باللفظ الموضوع بناء على ما ذكره من انه يجوز  
 عنه المعبر به اللفظ الموضوع وقتئذ المعنوية لفظاً الحق بالوضع بناء  
 على ما ذكره من الكلام حقيقة في ان الموضوع فوراً عليه ظاهر ذلك التسمية  
 الى البعد وعدم ظهور صحة حمل مثل اسم الاشارة عليه فاشارة الى وضع  
 الاول بقوله اشارة لفظ ذلك الى الوضع ليمثل له ولم يكف بما يقول  
 مثل اسم الاشارة كما هو الطريقة الشائعة في مقام التمثيل ايها الى  
 كمال الالتهام بتميزه بالقسم وتوضيحه حتى انه منزلة منزلة محسوس  
 الشاهد واشارة الى بعده عن الخاطب لكان وقتئذ وعوضه ذلك كما  
 وفيه نظير اما اولاً فلا لفظ هذا بقوم مقام ذلك في النكتة التي ذكرها  
 من كمال الالتهام بتميزه وتوضيحه مع انه واقع موقعه اللامع به بخلاف  
 ذلك فانه ليس في موقعه وان حصل به النكتة واما ثانياً فلا زعامة  
 النكتة الا بذكر كمال التميز والتوضيح في ايراد لفظ ذلك لا بذكر اسم  
 فيه كمال الدقة والعوض الذي هو ضد المحسوس فتأمل وبقى المورد  
 الثاني بلا دفع ووقفه بان توبين تصحيح الكلام ما عليه التعويل في  
 سعة المعنى فينبغي ان يجعل ذلك كحل على ظاهره كما ذهب اليه الشارح  
 فنقل المتن وما ذكرته من الالفظة الفطنة وعدم واية العصمة **قوله**  
 نزل تلك الامارة اي نزل الشارح اليه بذلك وهو اللفظ الموضوع آه  
 وهو كحل لعدم حكاية اسم الاشارة والموصولة لا وغيرهما منزلة

منزلة الشارح اليه المحسوس كمال التميز كما حصل بالبيان السابق وهو قوله الحق  
 وقد بوضوح له باعتبار امر عام آه فاعمل فيه ذلك الموضوع للاشياء من حيث  
 المحسوس والنكتة في الاشارة الى المثال له بذلك وارتكاب المحذور بالشبهة  
 والتنزيل على التمثيل كيف لا يقول مثل اسم الاشارة على ما هو الشارح في  
 مقام التمثيل كمال التميز بتميزه بالقسم وتوضيحه حتى انه منزلة  
 منزلة المحسوس الشاهد **قوله** اي كل واحد من افراد مفهوم آه نقب للشارح **الب**  
 واشارة الى اشارة الكلام فيه للاستغراق فيكون الشخص صفته له باعتبار الافراد  
 المرادة به لا صفته من حيث هو وبذلك هو المراد بقوله الشخص صفته كما في  
**قوله** ويجوز ان يكون صفته الشارح اليه اي المطلق لانه كل لا ينافي الشركة  
 والشخص جزيئاً بمنعها الظاهر انه اراد بهذا انه وصف الشارح اليه بالشخص  
 فربما هو المراد بالشارح اليه به في الافراد لانه من حيث هو **قوله**  
 بناء على اللفظ قال المعنوية لفظ الحق يجوز ان يكون التأسيس للعدد  
 من كماله مثلاً فيكون موضوعه جزيئاً هذه الشارحة اخوانه من اسماء  
 الاشارة قوله وسمي الشارح اليه الشخص جملة ثانية هذا ولا يخفى ان  
 هذا التأسيس والذين ذكره الشارح واية صلي لصفته حمل موضوعه لكن قائمه  
 لا تخرج لاحد لانه كونه موضوعاً انما التأسيس في كيفية الموضوع له من كونه  
 مشتملاً عليه وقال ايضا لا بعد ان يكون موضوعه تركيباً اضافياً  
 قبيل الحذف والارصال فيلزم به حذف المفعول الذي هو مضاف اليه  
 في المعنى لا في حرفه فثبت معني عام له لا ما بعده فيكون تركيباً معدياً  
 اضافة بحسب المعنى والارصال ايصال الباري به والتقدير بذكره في الامور  
 الشارح اليه الشخص حذف المفعول من اللفظ الاستغناء بذكره في الباري



من الجملتين الثانية ايجازا واختصارا ووجه يكون من الجملة الثانية بيان المقدور  
وتسميته بالمتسنى وعلى هذا التقدير يظهر فائدة الجملتين لكن لا يخفى  
ما فيه من البرودة المناصرة فالاول ان يجعل من باب التنازع اعمل الثاني  
وحدوث المعول من الاول مع ايجاز لما يقتضيه الاول وما قيل من عدم صحة  
التذكير والتأنيث في هذا في تركيب واحد ليس ما قيل كيف وقد تضمن  
الانارة الى جوب وقد وقع نظيره في الكلام تعليل ومن يفتت حكيم وتعمل  
صالحا بتذكير يفتت وتأنيت على قول **قوله** على انه من قبيل الاسماء لانه من كونه  
مبتداء والمبتداء لكونه مستندا اليه لا يعبر فيه بالذات التي هي من اول  
الاسم فيكون اسما وانما قال من قبيل الاسماء ولم يقل اسم من الاسماء  
لان في صورة الصفة ويجوز ان يكون باقيا على صفة خبر الهمزة **قوله**  
ومستاهج ببلزله يعني مستاهج على تقدير ان يكون موضوعه مضافا الى  
ضمير هذا يكون بياناً وعطف نفسه لموضوعه وب يظهر مفعول اضافته الى  
ضمير هذا والمتأنيث النسبة الشخص خبر له او فاعلا **قوله** كما اذا حكمت على كل  
شخص للملاحظة للافراد المشخصة باعتبار تعللها بما يرجعها الى التمثيل **قوله**  
الثاني ان يكون معلوما من الكلام المتبقي ان يكون معلوما الترتيبا لا ترتيبا  
بحيث يحتل ان يفعل منه الناظر في ذلك الكلام لعدم كونه صريحا فيه  
وسوقا لاجل والا فلا يكون تأكيداً لانتبهها **قوله** وليس ما ذكره او وقع  
لما يكاد ان يزور وهرنا من انما السبا في من قول المفسر لاسماء في نسبة  
الوضع او دليل المحكم فكيف يكون بغير تبا فاسترا الى دفعه بقوله ليس  
ما ذكره او **قوله** اي ما صدق عليه اشتراكه في اللفظ وما قيل المعول اي  
معلق على

في المسحوق اي في معنى ما هو من هذا القبيل وعدده ان عدم لزوم التعيين  
في المتذكر وبهذا الفرق اعتبارا لوجود التعيين في الاعطام المشتركة  
ايضا بخلاف الفرق الثاني فانه حقيقي فالاول تقديم بل لا قصار عليه  
**قوله** وتحدو من المذكور اي المحدود من جهة كذا او خبر به المذكور في التقسيم  
هو المذكور ان التقسيم في الرسالة او المذكور في الرسالة هو التقسيم على ما مر  
في المقدمة والمذكور في الرسالة عبارة عن التقسيم الآتية **قوله** ومعنى  
التقسيم قسمين اثنين التقسيم لتمام تقسيم الكل وهو الذي ذكره وان تقسم  
الكل وهو تفصيل وتحليل الى محقق اجزائه فيكون كل جزءا من  
والفرق صحة حل المقسم على الاقسام في الاول وهو الثاني والمراد بهما هو  
الاول **قوله** ليعبر بذلك العلم اي الكل باعتبار كل قسم من التعيين والتميز وتلحق  
فما تبان بالآخر بحسب الصدق كاللغات والفرق بالنسبة الى الجواهر  
او غير جواهر كالكتب والقصا كالحك ايضا بالنسبة الى الالات وروسم الاول  
تقسما حقيقيا والثاني اعتباريا **قوله** وما حكى فيه من ان الضمير الى الحقيقي  
وفيه ان يغلب ويريد ان يسمي ما اجتمع فيه العلم والفعل **قوله** وحاصلها ان  
حاصلها مبتداء خبر تقسيم ومجلا حال او خبر من النسبة واولا طرف خبر المبتداء  
اي حاصل التقسيم المذكور في المرتبة حال كونه مجلا تقسيم اللفظ في قول المرتبة  
له ما مدلوله على او مستحق ان **قوله** انما ان يتبع من فرض صدق وذلك لتعلق  
مع شخصه المانع من فرض المشتركة ولذا قيل من فرض اشتراك الجزئ في حال  
**قوله** فلما معنى قولنا كل لفظ آه حاصل ان يكون في القياس لثبات اللفظ  
في الرسالة بقوله اللفظ مدلول آه منفصلة حقيقة وصورة او من قول  
العرض مور والقسمة اللفظ الموضوع في حقيقة طبيعة فلا يتغير من



في سبب من عدم تحقق شرطه وهو اندراج موضوع الصغرى تحت موضوع  
الكبرى هذا اذا جعل اللام على الاستدراك كما صرح به واما اذا جعل اللام الجنس  
كما ذهب اليه المعنوي بلطف الحق فلا يصلح في الجواب او المحل في ما اشار اليه  
في القائل من انه لا حكم في لانه العرض في التقسيم انما هو تحصيل الالف في تقسيم الضوء  
في الخوض في المقسم ووراء الحكم في انه العرض في التعريف كسب الصورة لا الحكم  
عليها بل ولا الحق في انه اللام فيما نحن فيه انما هو الاستدراك ووراء الجنس في التقسيم  
هو ما صدق عليه اللفظ الموضوع لمعنى الالف المتصف مدلوله بالكيفية والشخص  
ووراء مفهوم فذلك اللفظ الموضوع للمعنى فانه مركب تقديري يصدق على كل  
مما وقع له معنى لكن كرجل وجز في كزبد في النظر اليه مثل هذا المعنى لا بد لخلق  
المخالطة من هذا الكلام بحسب ما في الشرح ان اجاب به في حق المخالطة  
وان وافق مراد المعنى في هذه الرسالة لكنه يخالف تعريفه للتقسيم في محله  
بل يجعل حكمه بما ذكره في هذه الرسالة والجواب انه التقسيم انما هو تحصيل  
الالف في الجاد واما تحصيل الالف هو ضبطها فالقول هو الذي عرفه في عنوان  
التقسيم وهو باعتبار المفهوم والثاني هو المذكور في الرسالة وهو باعتبار  
الذات والقول لا يستلزم على حكمه وان فرض فيه غرضه وهو المنع الخلق ووراء  
ضرورة لصدق المفهوم الكلي على جميع الالف والثاني لا يخلو ويكفي في القيد  
فيه منقضية حقيقة اذ كان التقسيم حقيقة وبما هو المستر في اعتبارهم  
التقسيم مرة باعتبار المفهوم ومرة باعتبار الذات وفي ذلك اسمهم  
يقولون بالانفصال الحقيقي فيه ويمنع الخلق ايضا تامل في ملكوته عليك  
تقريبه في مواضع عديدة من الباب ويجعل على ما ذكره فيه اولو الباب  
في الخلق في قوله

التقسيم لازم الالف من زبده وخارجا للاستدراك وجود المقيد الذي هو المقسم  
بدون المطلق الذي هو المقسم فينا وخارجا فينا كما كان الالف في لانه التقسيم  
فينا بواسطة صدق المقيد في القرينة فهو المذكور المذكور بالنظر في الذين  
في القلوب في الجواب ان يقال ان اردتم بالتقسيم المفهوم مقسوم  
المقسم المشتق فاللزم الاول مسلم لكن الثاني من لانه اللازم للالف  
هو ما صدق عليه المقسم لانفسه وان اردتم به ما صدق عليه مفهوم  
المقسم فاللزم الاول من لانه الانقسام مرتب على التقسيم الذي قبل  
اختبار في كيفية لانه **مولد** ولان التقسيم اذ ان لا عدم صدق المقيد  
القرينة التي صدقها شرط في انتاج قياس من المسألات **مولد** باعتبار آخر  
متعلق بمفهوم **مولد** ان ما مدلوله ذات الاول ان يقول ان مدلوله انما  
ذات بتقدير مدلوله ليشا بيزم احد الامر من اما خلق اما غير المعطوف  
او تقدير مثل برفه على عدل في قوله **مولد** وحج يستقيم قوله وهو اسم  
الجنس ان تقديره المبدأ وهو مدلوله اما ان كان الكتاب التجوز في الاطلاق  
فيستقيم حمل قوله وهو اسم الجنس على ضميره الرجوع اليه على ظاهره  
وان لم يكن التأويل في الاول بان يجعل الاول عبارة عن المدلول الكلي  
كما وقع في حاشية نقلت عن الفاضل فخر رستم في هذا الموضوع فلا بد  
منه في الثاني ويوجد في المضاف من جهة ان مدلول اسم الجنس  
ليعمل العمل لكن التأويل في الاول اولى ليكون التقسيم بالذات اللفظ  
ووراء المعنى **مولد** وجود فعال من حدث خبر المبدأ والعامل فيه معنى  
وهو مدلوله فانه خبر المشتق معوله في المعنى فيكون الدلالة في الدلالة  
اللفظ وشهر وحده في الحال برفع الالف بالصفة فيقع مقوم حالاً



عن النكرة من غير تقدير **قوله** اني الاشارة الى انية يدوم ما عطف عليه  
 من قول او العقلية غير المتعدي حصول الشئ في الخبر تبعاً لحصول  
 الغير فيه طرود صفات الله تعالى وصفات الجبروتات وتبعية صفات  
 الجبروتات بالاشارة العقلية **قوله** اما ان يغير النسبة من طرف الذات  
 اقول لما كانت المشتقة كقائما مشبهة في تعريف الوصف وهو ما دل على  
 ذات باعتبار معنى وهو المسمى من ذكره ناسب ان يغير النسبة من جانب  
 الذات في المشتقات واما الانفعال فيعكس المشتقات كما يفهم من تعريفها  
 ولعل بلا مراء الفاضل قد مرسته في حاشية ثقلت عنه وسيل الى معنى اعتبار  
 النسبة من طرف الذات ان يؤخذ الذات من حيث انه مفيد بالحدث باز  
 يكون الذات متقدما بالآخذ على كونه مفيد بالحدث واما معنى اعتبار النسبة  
 من طرف الحدث ان يؤخذ الحدث من حيث انه منسوب الى غيره باز يكون  
 الحدث مقدما على كونه منسوب الى غيره انتهى كلامه واعتراض عليه من بعد  
 ما عطف الحق باز ذلك غير مناسب في الاول وان كان له وجبة الثاني وكلف  
 في دفعه باز ذلك مجرد اصطلاح وما ذكرنا من ان النسبة فلا تنقل **قوله**  
 فانه قيل للمرا بالذات آه اعلم ان نقب الممدلول الى الحدث وحده والى غير  
 الحدث وحده وقعت في حاشية ثقلت عن الفاضل قد مرسته وتبع ذلك  
 ايضا حيث قال اسما للفظ الذي هو ممدلول كقوله ممدلول اما حدث وحده  
 او غير حدث وحده او مركب منهما فاور عليه ان الممدلول عليه من الذات غير الحدث  
 وحده وغير الحدث وحده بناء على الذات وحده والذات مع الحدث لانه  
 سلب المقيد ومصدق اما سلب المقيد مع المقيد وهو الذات وحده او سلب  
 المقيد وحده فلا يجب اعتبار الغير من حيث هو غير المركبة الذات والحدث

وحدث فبكون الذات الذي هو غير الحدث فردا يكون الفسدة ثنائية  
 بالظاهرة فاجاب بقوله قلنا آه حاصله ان غير الحدث وحده ليس  
 سلب المقيد بل المقيد انما هو قيد لعامل المعنوي اعني ممدلول لانه  
 حاله نفس الغير الذي هو ممدلوله معنى على نسق المعطوف عليه  
 وي يكون ممدلوله فردا واحدا وهو الذات ولا يخفى ان هذا السؤال  
 ونحوه لا يحتاج الى جواب في الكلام الفاضل ومن تبعه لا الى الكلام المص **قوله**  
 وان كان ممدولا بين النقي والاشياء آه يعني يمكن ان يرد هذه القضية  
 بين النقي والاشياء في نفسيات ثلثه باز يقال للفظ الذي هو ممدلول  
 كقوله الممدلول حدث وحده اول الاول المصدر والثاني اما ذات وحده  
 اول الاول اسم الجنس والثاني اما مركب منهما ومن نسبة من طرف الذات  
 اول الاول المشتق والثاني اما غير من طرف الحدث هو الضمير في القضية  
 الموردة ثلثه والاخير منها مرسل **قوله** يعني الخطا بعبارة الكتاب  
 في عبارة المص مصدر بمعنى الخطا الذي هو توجب الكلام الى حاشية  
 او مقدر فيناول ضمير المتكلم والقاب كما الخي **قوله** فانه ما يفيد  
 الى اخره تعليل الصحة التمثيل الى ما يفيد ارادة المعين من كل مرانا  
 وانت وهو انما هو الخطا بعبارة نقيد به المصدر ومن المتكلم  
 في ان يكون مع الخطا بعبارة انت ومعلقا بقاب تقدم ذكره  
 هو وبهذا التقدير ظهر معنى الظرفية في قول المص في الخطا وهو ظرفية  
 المطلق المقيد واستغنى عن التكليفات البارة لا يقال المقرف طام العبد  
 يجب ان يكون ضمير غائب المصدر من حيث هو لا ان يقول المعروف طام العبد  
 خارج عن القسم لا جليل **قوله**



داخل في المقسم هو الموضوع بالوضع الافرادى والمعرف بام الغنى مركب  
**قوله** اجيب عن الاشارة بعينها استر به الى الجنس مجازا لا حقيقة والكل  
 في الحقيقة فلا نقض **قوله** وكذا في الوصول اي وكذا في الجواب في الوصول  
 بانه استعماله في الكل مجازا لستره منزلة الشخص وفيه بحث يستبرأ اليه  
 في النسبة الثاني واحاط به الغائب آه يخصص الضمير بهذا الحكم تحكيم لانه  
 الموصول بجنس الجنس والعهد الذي كلف التعريف على ما قرره الا بان  
 يكون كليا كضمير الغائب بل تفاوت كما يستبرأ اليه المص في النسبة الثاني  
**قوله** واعترض بانه آه حاصل منع حصر اللفظ الموضوع لموضوع  
 وضعا مما في الامور المذكورة وكذا حصر القرينة في المذكورة بغير كسواء  
 حروف المباني ولفظ التعيين واسماء الكتب من الحذف صدق القرينة  
 المذكورة على واحد منها والجواب عن الثالث انها من قبيل الوضع الخاص  
 الخاص لا ما نحن فيه والتعدد والتلفظ اعتباري لا سببي عليه شيء مثل  
 تعدد زيد في امكانه والثاني انه لفظ التعيين والشخص في المعزوف  
 الفاظ متحدة بالذات تختلف باعتبار موضوعات لموضوعات كناية  
 بصدق على افراد جزئية فليس ما نحن فيه ايضا فلا يحل خروجها عنها  
 وعن الاول ان اسماء المعزوف موضوعات لموضوعات كناية ايضا  
 صادقة على افراد متعددة فيجعل امره والواو مثلاً من حيث وقوعها في كلمات  
 متغايرة وانصافها بجر كات وسكنات متباينة كافراد الكلمات  
 فلا يكون ما نحن فيه ايضا فلا يصح خروجها **قوله** ويجوز ان يكون آه اي  
 يحتمل ان يجعل قول المص الخاتمة على نسق اخرها نذكر المبدأ وحذف  
 الخبر او بالعكس باخر يجعل قوله يستعمل حالاً من المبدأ لانه معقول معنوي

معنوي لانه اشارة الى الخاتمة بقوله حال كونه مستنداً او ضمير خبر المبدأ او الخاتمة  
 بقوله التي تكرر حال كونه مستنداً فلا يحتاج حينئذ لتفصيل النظام الى ذكر الواو  
 وعادة ما في الباب على حذف جملته وانما كل امر يقول امره والواو وتكرره مع هذا  
 التكلف لا يحصل النظام والنسق مع المقدمة والتقسيم بعد لانه المذكور بعد  
 كل منهما انما هو اجزاء المشتغل عليها بكتلاف الخاتمة فانه ما بعد ما من متعلقات  
 المبدأ والخبر او معطوف على جملتها فلا نظام لها معهما فالاول لا يستعذر  
 في ترك النظام والنسق بانه لو اخط وترك لفظ يستعمل آه لكانت تنبيه  
 على امر المذكور في الخاتمة تنبيهات علمت فيما تقدم ورعاية جانب المعنى او ليد  
 باللفظ فلا حاجة بناء الى اركات الحذف والتكلف بالامر الخطير لهذا القدر  
 اليسر ومعبر على كل حسب **قوله** الا ان مبتدأ خبر معذوف اي في الذي يشترع  
 فيه او خبر حذف منه مبتدأ على نسق تقدم من الف وانه والتقدير واما جعل  
 مجموع ما بعده خبر فبسط على ما عرفت في المقدمة والتقسيم **قوله** اي اذ كان سببا  
 اشارة الى ان الخاتمة في قوله خبر التعريف **قوله** لانه الاسم آه من قبيل الاستدلال بالجملة  
 على الخدم **قوله** فمن حيث ان الضمير في العالم آه فيه بحث اذ العمل بالوضع واجب  
 فانه الموضوع له وهو خبره وما ذكره ليس كذلك ولو سلم كونه مباورة للمعنى اليه  
 الذين من امارات المجاز دور الحقيقة والامر بالعكس على ما حقق في موضعه  
 ولو سلم يلزم ان يكون فهم المعنى الحقيقي بالقرينة والمجازية منها اوانه اختصاصه  
 التعريف الموصول فقط وكلاهما ظاهر البطلان **قوله** وهو ما بحث آه حاصل ان الكناية  
 والتكرار في مرصعات الموضوع له ويعبر عن الموضوع ايضا بواسطة الموضوع له  
 الموصول مستحسن جزئيا فلا وجه حمله كليا وعدم فهم المعنى الشخصي بعينه لعارض  
 الا ان ترك الا بوجوب الكناية في الاعمال **قوله** ان ذكره **قوله** اللهم الا ان يقال آه

نحوها

ب



هذا الجواب مبني على ان قول المصنف كليا جازيا باعتبار بعض بلا خطا فقط انما اذا  
 ليس كذلك كيف ولو اعتبر في الفرق بين الموصول واخره من اسم لاشارة والمعتبر  
 هذا الباب لا يرفع الفرق من بينهما لان الباب مفتوح في الكل فانه اعتبر بغير  
 في الكل فيكون الكل كليا والافعال كل جزئ بلا تفاوت على انه بغيره من ظاهر انما قرينة  
 الموصول اذا اعتبر بتمامه وهو مضمون الصلة مع الاختصار الخارجي تفيد الجزئية  
 وليس ذلك على الاطلاق كما استدل به ان شاء الله تعالى فالحق في الجواب ما قاله  
 الفاضل قدس سره من ان الموصول قد يكون كليا ما بقي على حاله بمعنى القرينة  
 المتحصنة مضمونة في شخص معين كقولك لمن سيع تجس واحد من تعدد الذب  
 جاء من بعد ادراج المصنف في هذا الاعتبار صفة كليا مع جعله من اقسام الشخص  
 بخلاف الضمير واسم لاشارة فانهما بغيرها على حالهما لا يفتقر منهما الا ما يقع في الشركة  
 في الحصول كلام قدس سره وبقرينة قول المصنف في عنوان السبب لاشارة  
 العقلية لا يفيد شخص مطلقا لا دائمة وذلك كذلك الا ان قول قدس سره  
 بخلاف الضمير ليس على الاطلاق كما يشير الى توضيحه **جواب** الا ان الموصول على حقيقة  
 عطف على نظير الجوز الآدم والاشارة الى قول المصنف كليا جازيا **جواب** والا  
 فلا يستقيم كلامه انه يعتبر ان لم يعتبر بكنية الموصول باعتبار انما يقع من مجرد  
 قرينة الصلة والاشارة العقلية مع قطع النظر عن الاختصار الخارجي فلا يستقيم  
 كلامه في الفرق بينه وبين اخويه وحاصل ان كل واحد من الموصول واخره  
 ايرى على حاله بان يكون مع القرينة المعبرة فيه بغير الجزئية وان لم يقع على  
 حاله بان يكون القرينة متعينة فلا يفيد الجزئية بل الفرق بينهما في الضمير  
 وفي بحث وهو ان وجه جواب البحث فيما ذكره من **جواب** بل لا يصلح للجواب  
 لما سمعت من الحق فخطا عن ان يكون هو الجواب فالجواب ما قلناه عليك

عليك نقلا عن الفاضل قدس سره فنذكر ان الآراء توضح انما سمع نكته ونقول  
 ان قرينة الموصول المعبرة قد يفيد الجزئية كما اذا استعمل في الجزئ الحقيقي  
 وقد تفيد الكلية كما اذا استعمل في الجزئ الاصنافي نظيره ضمير الغائب فان كلا  
 منهما موضوع وجزئيات متدرجة تحت امر كلي على حدة وذلك الكلي سواء  
 كانت جزئيات حقيقة او اضافية فباعتبار الجزئ بعد جزئيا وباعتبار  
 الاصنافي بعد كليا فانما قال المصنف في الاعتبارين حيث اشار في التفسير  
 الى جزئياتهما وفي التفسير الغائض الى كنيته ضمير الغائب وقرينة اخره  
 هذا هو الضمير في باب في الميها ووقت الجبر بالعباد **جواب** حيث خرج بخصوص  
 العين والوضع في العلم وتعدد المعنى في الضمير ووزن العلم لا يشمل المشترك  
 الذي اخرج الاصطلاح الى الفرق بينه وبين المضمرة وخرجه الى المراد معلومية الفرق  
 بين العلم والمضمرة بحيث يتبين كل علم في كل مضمرة في الكلام بريد به ان المراد بخصوص  
 المعنى ما يقابل التعدد وهو الوحدة بقرينة المقابلة ووجه برتفع التمييز  
 بين المضمرة والعلم المشترك لا يتعدى المعنى فيه ايضا والحال ان مراد المصنف  
 ببيان الفرق بين المضمرة والعلم بيان بين جميع افرادهما التميز في فرد  
 النفس من غير الآخر بل حاصل مراده والجواب عنه بوجهين الاول ان المراد  
 بخصوص المعنى والوضع تعينها وتبينها عن الغير متحد بين كمال العلم والوجود  
 وتعدده من كماله في كل ما هو عليه من الوضع اللغوي لا ما يقابل التعدد لانه  
 تجاوزية ولما تميزت كمال الاصلاح الكلام ولا صلاح به هو ما على المقابلة بينهما  
 انما هي نسبة الى المعنى والوضع جميعا فباعتبار في جانب الخصوص فقط وفي آخر  
 التعدد والعدم تعميم كما في كنية الفرق انما يعتبر حال الوضع من عدمه وتخصيصه  
 فقط لكنه مبني على ان الفرق لا يستلزم اللاحقة **جواب**



ايضا متحقق في الجملة باثر اعتبار العدد ولا يخرج بعض الاعمال والاعوم المكل تفوي  
الفرق والتميز بالنسبة الى البعض وهو المظهر في باب كمال الجحش والثاني ان يراو  
بخصوص البعض والوضع وحدة البعض بالنظر الى خصوص الوضع له ووحدة فيقسم  
المشترك لعدم عدم البعض بوحدة الوضع فيه فان تعدد معين المشترك انما  
هو بتعدد اوضاعه بخلاف المصروفات بتعدد معناه مع وحدة الوضع فعليه ان  
يكوثر التعدد المنفي والمثبت هو التعدد المفيد بوحدة الوضع **قوله** ان يراو التعيين  
فيه ايضا وضع من باب التغليب لانه التعيين في ضمير الغائب ليس على الإطلاق  
كما صرح به **قوله** من التقبيل المذكور ان يراو اعتبار تعيين معناه في الذين  
والخارج انما هو بانضمام متعلقة اليه تعيين ان معنى قول الحق تعالى في غيره  
انه لا يستقل بالمعنوية فتقول المصداق لا يستقل خبره عن قول الحق تعالى المتعلق  
بمعنى في غيره اعني جزء القول لا مجموعه حال الشئ لانه حال المعنى لا حال الالائه  
على معنى في غيره **قوله** ولذلك انما يكون النسبة في قام زيد غير مستقل  
بالمعنوية ومرتبة لملاحظة النظر فيمن لا يمكن ان يكون حكم على المشقة حال  
تلك النسبة بشئ ولا يحكم على شئ بذاته وهو النسبة في قولهم الجملة  
فيقتب على حالها لا ترتبط بغيرها **قوله** او لا يمكن ادراكه على العلية يحصل  
معنى الحروف لوجوده وتعلقه بعينه لا يمكن ادراكه معنى الحروف لكونه الاله  
ومعلوم انما بالبح الاباد وان متعلقه الذي هو المعلوم بالذات فلا بد من  
ليدرك معناه فيشغل الذين لا معنى الحروف **قوله** الا انه الواض المستطاة  
عطف على الجاصل ان ليس له وجوب ذكر متعلق الحروف بخلاف شرط الواض  
من غير اشتغال العين اليه ورواها ذكر الشيخ ابن الحاجب في المحضر حيث قال  
معنى قولهم الحروف لا يستقل بالمعنوية ان الواض المستطاة في الالائه على معناه

معناه الا فرديا وذكر متعلقه بخلاف الاسماء التي لم يرد ذكر متعلق لها في شئ  
وجوب ذكر المتعلق في الالائه من التزام المتعلق فيها يحصل الغرض من وضعها فان كان  
فوقه وضعت لتوصل بها الى جعل اسماء الاجناس صفات بهذا التزام  
اضافتها الى الاسطرط والالائه بذكر المضان اليه وحاصل التوارد ذكر المتعلق  
لاستطرط والالائه بذكر المضان اليه وحاصل التوارد ذكر المتعلق لا استطرط  
لا يفيد نفعا ولا يرجع الى طائل من عدم استقلال الحرف بالمعنوية لما قاله  
الفاضل قدس سره في حاله من وجوب المتعلق لوكاله لان الاستطرط  
يترتب له بوضع الحكم على معنى من بعد ذكر المتعلق لانه حصلت الدلالة وتبين  
وسبق معنى عدم الاستقلال بالمعنوية انتهى كلامه **قوله** وايضا في حيث لا دليل آه  
استارة في اشارة المعنى في شرح مختصر حيث قال انه الواض لم يصرح بشئ  
على ذلك وانما حكم بالمص لما يترتب من الاستقلال فالحكم بكونه واجب وذكر  
متعلقه لتبين الغرض والكشف عما يجب ذلك فيه بالتحصيل الدلالة مع استقلال  
حكم بحيث ان حرف الالائه بحرفه ما يوجبهم بالدليل **قوله** التي كانها ملحوظة متبعا  
ان من حيث خبره من حيث تعلقه بالعام الذي هو الالائه فانه هو الالائه  
فانه بهذه الحشية ملحوظة فصدقا كما ان مطلق الالائه من هذه الحشية ايضا وقد مر  
تحقيقه بما لا مزيد عليه فتدبر **قوله** والفعل وان كان تمام معناه غير مستقل بالمعنوية  
وذلك لعدم استقلال خبره الذي هو النسبة فالمركب من المستقل غير مستقل  
كما ان المركب من الداخل والتفريق **قوله** وان كان معناه في نفسه بوجبه صدور  
الحديث منه ملحوظا من متعلقه بذلك الوجه لا يمكن تعلق النسبة بينه وبين الحديث  
**قوله** لكن اللفظ لا يمكن عليه آه فيه لانه صرح المص سابقا ان مدلول الفعل هو  
المركب من الحديث والذات كالمشتق نعم لا يدل عليه بخصوصه فيحتاج الى



في ذكره لذلك فليس من زينة التحسين كالحرف تامل والذي حدها الى اعتبار خروج  
 الفاعل من مدلوله انه لو دل عليه بكونه الفعل وحده جلة ولم يقل بواحد ولم ينظر  
 الى انه خلاف ما صرح به المصنف في النقيب والاشتغال من تعريف الحرف بنظر  
 الى المطابق والذين بالبال لدفع هذا الاشكال بان كان الفعل والمشتق يدل  
 على ذات ماصدر عنها الحدث المدلول لكن تلك الذات لضرورة ان يفرقها  
 كل من زعم ان الحدث عند تفعل كل من الفعل والمشتق لا يبقى في الغادة الخاطب  
 شسب الحدث اليها ما لم يقيد بوجه غير الوجه الذي تقدم في ذلك الحدث ولهذا  
 شمر على في الفعل ذكر الفاعل او ما يقوم مقامه وفي المشتق الغير المستلزم  
 الظاهر جريانه على موصوف لفظا او تقدير لا يتصل منه ولم يكن فيه  
 بذلك الذات تامل وحيث يقتض بظاير تعريف الحرف متغا تامل **قوله**  
 فلا يصلح تفريع على كونه مجموع غير مستقل بالمفرومية اي فلا يصلح ان يحكم عليه كما  
 لا يصلح ان يحكم به **قوله** ولم يضمن النسب اليه كذلك اي لم يضمن النسب الى النسب  
 اليه كذلك بان يجعل المجموع مدلول النسب اليه الذي هو الفاعل لما يذهب  
 عليك ان هذا السؤال انما يريد على ما قسم من ان مدلول الفعل هو الحدث ونسبة  
 فقط بدور الفاعل مخصوصا كما ذكره او غيره وقد ذكرنا حقيقة فلا يقيد بوجه  
**قوله** كذلك الصفة اي مثل قيام زينة الصفة المشتقة بكونه في كل شئها والاصل حدث  
 وذات ونسبة بينهما هي الى التعرف حالهما واما النسبة بينهما فلا يصلح الحكم  
 عليها ولا يها لانهما غير ملحوظة بالذات بل بالشيء لتعرف حال الذات والحدث  
 والحكوم عليه وبه لا بد وان كان قصده بالانتماء الحكم على شيء وبه فرع قصده  
 فانه ثبات ما ذكره آه مغارضة لدليل عدم صحة الحكم على مجموع الفعل والفاعل  
 حاصلها انما ما فكرت به كونه النسبة تامة منفردة او وان دل على ما حكمه لكن

لكن عندنا ما ينبغي وهو ان يخالف لما اتفق عليه النخاة من ان قام ابوهم مجموع  
 الفعل والفاعل وقع محكوما به وما يخالف المتفق عليه باطل فذا حكم باطل  
**قوله** اجيب بان المقهورنا آه حاصل الجواب منع صغرى المعارضة وهو  
 انما لا نسلم انه مدع محكوف لما اتفق عليه النخاة مستند بان المقهورنا حكم  
 واحد لا حكمين بان يكون احدهما محكوما به على الآخر بل لكن عليه ان يقول  
 يدل المقهورون او المقهور واحد وان كان المقهورون ظاهرا انما يدل  
 عليه قوله يا المقهور **قوله** واور وعليه ان صار با يصدق عليه في التحد  
 اي يصدق عليه حد الفعل اصطلاحا ولفظا بالاول فلا تارة الاسويين اصطلاحا  
 على ان اسم الفاعل حقيقة في الحال مجازية غيره وذلك يشعر بان زعمنا ان الحال  
 جزء مفروم وهو احد الازمنة الثلاثة واما الثانية فلا تارة الاستعمال في احد  
 الازمنة الثلاثة بالتقريب يصدق عليه حد الفعل فيحتاج في دفعه الى كاشفة  
 بخلاف ما يفهم من نقب المصنف في هذه الرسالة **قوله** ان ما سبق من التقسيم  
 الاول تقديم النقيب على العلم ليدفع الفصل بين معموليه بلا حاجة **قوله**  
 فلا بد من تأويل آه اي ان المذكر علم الجنس في التقسيم فكيف يصير شئ العلم  
 بالفرق بين اسم الجنس وعلم فلا بد من تأويل النسبة العلم بالفرق الى التقسيم  
**قوله** وهو ان الفرق آه الظاهر ان بيان لما يقول اليه الكلام وليس هو انفا  
 بل المراد ان الكلام فيه ان يظاير شذرة وضع علم الجنس للمامية من حيث التعيين  
 نعين عن ذكره في التقسيم فكانه ذكره فيه وبني الفرق عليه وحيث يكون قوله  
 المصنف فانه علم الجنس آه بينها بما لكن بين ان تخصص الفرق فيه وبين  
 اسم الجنس باحد معنيين الحكم ان الفرق الذي ذكره المصنف خاص به اسم الجنس



بهيئة وعلم الجنس على ما لا يخفى **قوله** وهو معنى فيه يريد به وضع ما يتوهم من  
 ظاهره **قوله** وضع الخبر معين وهو اثر الوضع يستدل بتعيين الموضوع له  
 عند الوضع بوجه لتعيين خبره ليصح وضع اللفظ له بناء على الوضع لغير معين  
 وحاصل الرفع ان التعيين معنى ثابت في الموضوع له في نفس الامر بهيئة  
 في الوضع اللفظ له الا ان ذلك التعيين بعيد مجرد وسيله في وضع اسم الجنس  
 لاجزائه فهو به بخلاف علم الجنس فانه جزؤه ايضا **قوله** بل لا يثبت في شيء  
 كلمة بل للترجيح في لا يثبت في شيء كما لا يثبت في شيء لهما واتما اهل المصن  
 واقصر على احدهما لعدم ثبوت الفعل للغير ليس على الاطلاق كما يشترط  
 في النسبة التاسع لا يقال هذا مقفوض بالمشقة لانه النسبة فيه غير ثابتة  
 لانه النسبة فيه لما لم يثبت اليها النفس قصد آه **قوله** الموضوعة هي  
 لها صفة لغاتها جارية على غير من هي له ولذا ابرز الضمير والحقوب تركها  
 ليشمل الحكم جميع معانيها الحقيقية والجازية على ما يدل عليه قوله انفسها  
 اللهم الا ان يعبر عن الوضع ومن قال آه من مبتدأ متضمن لمعنى الشرط وقوله  
 ضرب ايضا مبتدأ خبره مخدوف بول اسم الذي هو خبر له المعطوف عليه  
 من قبيل عن بما عندنا وانت بما عندك راض **قوله** الاول تركه به لانه لا يرد  
 في الصورة الشارعية بانك يولفظ ضرب ومن لا غير فلا وجه لتركه مثلاً  
 الدال على التعدد وجعل قيداً لما بعده لا يخلو عن ثبوت في آه وقوله  
 لمعاني متعلق بموضوعه وانفسها متعلق بوضع اللفظ وقوله وحيث  
 كلمة جازات مع شرطها وجازتها اعني الزم عليها آه جازة من المتضمنة  
 لمعنى الشرط هذا لكن للشيخ وقفنا الله عليها هي قوله وحيث بالاعاء

بالاعاء والظواهر انما في الاصل بالفاء واتما الواو في طغيان القسم واعلم ان هذا  
 القول هو العلامة التقاربي وقد اقتدى به في القول بالفاضل الاسمي باوي  
 حيث ذكر في شرح وضع الضمن ان الواضع حين قال ثبت الضرب لمعنى  
 الضماني قد ذكر ضرب والواو ثق وبذلك الارادة صار متعيناً لفظه  
 في ضمين وضعه لمعناه عينه لنفسه ورتبه المتعصب بطف الحق الزاماً  
 له بمذهبه لانه مختاره كما يدرك عليه كلامه في كثير من المواضع فقال في نظر  
 لانه يلزم ان لا يكون الموضوع بالوضع السوي موضوعه لنفسه اذ لم يقع الظاهر  
 واردة نفس حين الوضع فلا يكون ضارباً بموضوعه بالوضع الضمني فالوجه  
 ان الوضع الضمني هو الوضع المستعمل في وضع اللفظ للمعاني لم يكن بدوة  
 الشقاوت المرساة في اللفاظ فلما احتيج الى البحث عنها والتفتيش عن  
 احوالها بعد وضعها وضعت الانفس الممكن احضارها حيث بحث عنها  
 فهو وضع ضميني غير مقصود بالذات بل كلامه وفي توجيهه ايضا نظر لانه يلزم  
 ان يخرج اللفاظ المهمة بالنسبة الى نفسها عن الوضع الضمني فيفترق الحكم  
 عليها باحكامها عن الحكم على المستعملة في الصحة وعدمها والافرن كما سيجي  
 ان شاء الله تعالى **قوله** والزم عليه دعوى وضع المهمات آه الملزم باللفظ  
 هو الفاضل قد ستره حيث قال الحكم على نفس اللفاظ لواقضى الوضع  
 كانت المهمات موضوعات لانفسها لانه في الحكم بين المهمات و  
 المستعملات واللتزام ذلك فيها مكابرة في قواعد اللغة على الاشياء وضع  
 غير قصدي لا بآه تعدد نقل ولا عقل والتحقيق انه اذا اردنا اجزاء الحكم على  
 لفظ مخصوص فانه لفظ به نكح لم يجزئ بناك اللفظ والرد الى الاستغناء  
 بلفظ وحضوره بذلك في ذهن السامع عما يدل عليه وحضوره فيه الكلام



في الزمان ويمكن رده بانه هذا القائل لم يرد كونه الحكم على نفس اللفظ مطلقا  
حتى يلزم القول بوضع الموهلات بل الحكم على نفس الموضوع بالوضع الشخصي  
بقضي الضمني على ما صرح به الشارح فلا يلزم القول بوضع الموهلات نعم  
يلزم ان يمال حال الموهلات مع صحة الحكم عليها باحكامها وارتكاب الحكم  
في دعوى وضع بعض اللفظ لا لنفسها وور بعض مع انها كلها متساوية  
الاقدام في صحة الحكم عليها انفسها وتحقق في هذا المقام ان تكون عليه من  
الكلام وهو اللفظ من حيث يحكم على موهله يكون موهله بالمتبع ومرة  
بدل عليه باحد الوضعتين الشخصي او النومي ومن حيث يحكم عليه نفس  
يكون ملحوظا بالقصد والقضية في الصورتين لفظية وعقلية لما قيل  
وهذا العقلية اعلم من اللفظية فيكون اللفظ في الصورتين مرة للملاحظة  
للحكم عليه العقلية ومقابلة حقيقة كما في الاول واعتبارا كما في الثاني  
والاعلى بالوضع لاختصار الدلالة في الوضع والعقل والطبع **(قاعدة)**  
والاعلى بالآخرين في الاحكام اللفظية فتعين الوضع وهو في الصورة  
الاولى يكون شخصا كوضع الاسم وتوحيها كوضع المشتقات والمجارات  
وفي الثانية توحيها فقط بالرفق كلفظ هوالة بملاحظة نفسه في  
الحكم عليه او به موضوع لتلك الملاحظة فبما اول وضع جميع اللفاظ  
ملاحظة او مستعملة حروفا كانت او غير بالانفسها والتعابير باعتبار  
كان في ذلك ويجوز ان يكون اللفظ باعتبارين ملاحظة او مستعملة كما يجوز  
ان يكون المستعمل باعتبارين اسما وفعلًا وحرفًا والباقي باعتبار  
في الوضع يعني اللفظ ونفس هوالة قولنا ضرب فعل ماضٍ مثلاً وتحيته  
الاولى **(قاعدة)** فلا تارة موهلة قضية معقولة كتحقيق المعنى العموم ونصرة

ونصرة المذهب المنصور وهو القول بان اطلاق القضية في اللفظية مجازا  
من نسبت الدلالة باسم المدلول فانه لو لم يتحقق منها القضية العقلية  
لم يرد تحقق المجاز على المذهب وور القضية ويو باطل وبما ذكرنا ايضا  
بندفع السؤال فيما بعد بقوله والقائل ان يقول انه فلا يحتاج الى الجواب  
والله ملهم الحق والاصواب **قوله** الفعل مدلوله آه يجوز ان يرد بالفعل  
الفعل لقولنا ان الحدث وبمدلوله الذي هو خبر عنه لو بدل المدلول الشخصي  
والضمة المضان اليه راجع بالبعيد الاصطلاح السخا اما وقوله كل خبر بانه  
اول وكما في اطلاق الكلام بتقدير الفعل مع انه المقام بقضي المجازية  
وجعل الكلام جملة واحدة استعار به **قوله** بل هو باعتبار معناه كالحرف آه  
ثم كيف لا ووضعه نومي كوضع سائر المشتقات تدبر **قوله** ولما كان هكذا  
وجدنا عامة السخ التي وقفنا الله عليها وتكون فيها اذ ابدل في اللفظ  
لا يقع في جوابها **قوله** مستغلا بالمعنوية الاول ان يقول كذا لانه المذكور  
في الدعوى الآتية حاول النسبة على وجه تفرع قال المصنف في رتبته  
وقوله وور تعرف بامثل وسجي تحضيه **قوله** قد يتحقق انه من باعتبار تحقيق  
جزئياتها وقيامها بذوات متعددة بتحقيق الفعل لقولنا او مدلوله لانه مطلقا  
على التقدير المذكورين في ذوات متعددة تحقيق الكل في ضمن الجزئيات وشار  
بذلك قد لا تارة الفعل لا بعد جزئياته في الخارج كالافعال الشخصية نعم  
وعلى كل التقديرين جاز نسبت الاختصاص من كل واحد من المتعددة فبما  
او خارجا فيتحيز العقل الدال على الحدث الكلي عن الخاص باعتبار قيام جزئياته  
بهكذا ينبغي ان يرد في الكلام في هذا المقام البعوض من خيالات الاوليات وهو  
بهذا الاعتبار آه وقوله بهذا التفسير لما وقع بين جملة وقوله او قد



تعليل الجبهة فلما يلزم الاجتماع على معلول واحد نعم في الثاني شيء من الاول  
 فلما حاجة اليه تامل **قوله** فلما يمكن جعله مستدا اليه تخرج على قوله مستدا  
 فله يشعر بالثبات بين كونه الشيء مستدا ومستدا اليه في حالة واحدة  
 فينقض بقولنا العجيب ضرب زيد عمر ويمكن ان يجاب بمنع اتحاد حلت  
 الاستناد والاستناد اليه في صورة البعض لا في الاستناد والضرب لتحقيق  
 اتحاد وقع بعد استناد الاعجاب اليه بكمالات مدلول الفعل فانه استناده وان  
 في الاستناد اليه شيء يلزم اتحاد وحالات الاستناد والاستناد اليه وهو ما حصل  
 ولما قل ان يقول ان يلزم من كونه باعتبار ذلك الحدث استناد جعله مستدا  
 مطلقا انما يكون كذلك لو لم يكن فيه شيء آخر لكن فيه الزمان فليكن الاستناد  
 باعتبار والذين الرمت من الجواب الناطق بالصواب هو ان يقال نسبة  
 في الفعل لكونها نسبة تامة خبرية اخرت عن طريقها اعني الحدث المقيد  
 بالزمان عن الاستقلال وربطه بالطرف الآخر السند اليه فلما يمكن اثبات  
 شيء آخر له لا في اثبات شيء بشيى فرفع الاستقلال المثبت له الا ترى انك  
 اذا اعتبرت خبر الحدث مع الزمان بعبر لفظ حدث لك قوة على ان  
 يجزئه عنه وبه بخلاف ما لو عبرت عنه بلفظ الفعل فانك لا تجد على  
 ان يجزئه عنه اصلا في يندفع النقص لانه النسبة بين المصدر وفاعله  
 لكونها غير الصلية لا تقيد الا بالخصوص كالنسبة بين المضاعف والمضاف  
 فلما يؤثر في استقلال المصدر وكذا ان يقع المنع وهو مذهب قال المعصم  
 باطلاق الحق انما لا يجزئه عن الفعل والحق لانهما تدلان على معنى باعتبار  
 كونه ثابتا للخبر واللفظ الذي اعتبره والاشارة على المعنى باعتبار كونه ثابتا  
**قوله** لا يجزئه عن اول ما ثبت للمعنى باعتبار كونه ثابتا للخبر

٢٧١  
 لا يجزئه عن اول ما ثبت للمعنى باعتبار كونه ثابتا للخبر  
 باعتبار كونه ثابتا له لا في الاخبار عنهما بخلاف ما هو الغرض من وضعها وهو ان  
 ثبوت معانيها للخبر فامتنع الاخبار عنها بهذا الكلام وفيه بحث لا تتركه  
 لانها تدلان على قوله لا يجزئه عنه قياسا من الشكل الاول صلا مستدا بما ذكره  
 السيد الثامن لكن الكبر من غير مستدا قوله اول ما ثبت اه مهم لما ذكره في صورة  
 النقص مستدا بالمكن ما نحن فيه ليس من هذا القبيل اثبات شيء للمعنى باعتبار  
 ثبوت الخبر له غاية ما في الباب انه المعنى المثبت له شيء وثبت الخبر باعتبار  
 ثبوت له فالمثبت والمثبت له واحد لكن نتيجة الاثبات والاثبات له متغايرة  
 والاخبار منه ولو سلم انه ما نحن فيه من هذا القبيل المخرج عليه من عدم جواز الاخبار  
 عنها **قوله** لا يجوز الاخبار عنهما في الغرض وقرن ما بينهما تامل **قوله**  
 ووزن حرفه اه اعلم ان هذا وقع حكم الفعل اعني الاستقلال بالمعنى وثبت خبر  
 الحرف وقوله او يحصل مدلول اه تعليل لرفعه وقوله فلا يعقل تخرج  
 عليه كما اشار اليه الشيخ بقوله واذا كان خبره مستقلا اه توضيحه انه  
 الكلية لما كانت مستلزمة للاستقلال بالمعنى وممكن حرج به المعصم باطف  
 الحق غير متر ومعلوم ان ثبوت المعلوم يستلزم ثبوت اللازم كما  
 ان رفع اللازم يستلزم رفع المعلوم است والمص الوجه الاخر لانه  
 الفعل والحرف باثبات المعلوم المستلزم لاثبات اللازم في الفعل فرفع  
 جواز نسبة والاخبارية على اللازم حيث قال في جاز نسبة اه ويرفع اللازم  
 في الحرف بدليل ذكر تعليل وتخرج عدم جواز الاخبارية عليه ولما كانت  
 الرسالة مبنية على الايجاز ترك التصريح بالجمع بين الكلية والاستقلال  
 بالمعنى في الفرق بينهما واكتفى في كل منهما بذكر ما يستلزم الآخر

يكون



قال المعظم بلطف الحق ووجه قوله دور الحرف ان يكلف ويعبره قوله  
 الفعل كمن مستقل اي دور الحرف وانما لم يجز بالجر او يحصل مضمومة  
 هذا الكلام ويعبره منه انه قول المص دور الحرف متعلق بقوله الفعل كمن  
 باعتبار تقدير مستقل وايضا يفهم انه قوله او يحصل مضمومة انه تعليل  
 لمقدوره وهو قوله لم يجز فيه بحيث لا ان تقدير الثاني لا حاجة اليه في التخرج  
 الذي سابق وهو قوله فلما يغفل لغير المراد به فلما يجز به مسته بل بلغه  
 عند تقدير الاول لا سئل انه خلق المسمى المنفرد من كلمة دور احسن عدم  
 استقلال الحرف عن الاسباب ومرفه الاضرب ما لا حاجة اليه على انه لا ترتيب  
 تدل عليه بل تقول لا حاجة الى تقدير الاول ايضا لما ذكرناه نقلا عن هذا القائل  
 من استقلال لازم غيره مستقل عن الكلي فيحقق التخرج بالنسبة اليه **ب**  
 ان هذا القائل اعتبر تخرج قوله فيجزيه بالنسبة الى اللزوم غير تكلف  
 واعتبار كى يوضح هذه عبارة قبل هذا ولم يعبر هذا التخرج بالنسبة اليه  
 بل تكلف به تقديره واعتبره مع ان مرجع للتخرج بعين واحد **قوله**  
 وجه النظر انه اقول في هذا الوجه نظر اما اوله فانه قول المص في ضمير  
 الغائب صريح في انه النظر بتوجه اليه ايضا فيخصه بالكلمة تعق  
 واما ثانيا فلانه توهم الوضع لمفهوم كمن لا يخص بضمير الغائب حكمه  
 فالوجه فيه ان يقال في تقدير الغائب من قبل اخويه وجعل جزئيا  
 كما خويه عاما فمهما ساقا ان التقية نظر او ضمير الغائب بخالف اخويه  
 في كونه في المواضع وجعل مجازا فيها ياباه الكلمة وفي كونه كليا ايضا  
 نظر لانه في اكثر المواضع جزئي فعل هذا يكون النسخة المنفولة عن المصنف  
 بوليه ومرادها واحد **قوله** والحق انه قد يكون هذا هو الذي وعده التخرج

مثال قبل ثمانية تحت حيث قال كى سيجز تحقيقه وحاصله انه  
 ضمير الغائب وان كان موضوعا لجزئيات مندرجة تحت كمن هو المصنف **ب**  
 مثلا حقيقة كانت او اضافية الا انه المصنف على جزئيا حقيقيا كما خويه  
 ونظر الى الكثر اتمه اللفظ **قوله** وفيه نظر لانه لانه ترتيبه التي اعتبرها  
 انه اللفظ بناء على تعريفهم اللفظ المعرفة بما ذكره به من ان الجزئيات الاضافية  
 الصاوية على الحقيقة وغيره او التعيين المأخوذ في تعريف المعرفة استتم  
 من التعيين النوع والشخص فلما وجد بعد ضمير الغائب الذي هو جزئي اشافي  
 على ما اعتد به هو جزئيا حقيقيا فالحق في جواب النظر انه الضمير مطلقا  
 وضع لجزئيات مندرجة تحت كمن حقيقة كانت لجزئيات كذا في ضمير الغائب  
 فيكون الضمير من حيث انما موضوعه لجزئيات مندرجة تحت كمن بما وجد  
 وان كانت متفاوتة وعلى هذا التفاوت ثبت بالنسبة العاشر وهذا الذي ذكرناه  
 في الجواب هو اللطابق بما ذكره الكثر اتمه اللفظ تأمل **قوله** ولذا لا يصح ان يجعل  
 اي وتحقيق استعمال كمن في احد من دور وفوق في الجزئيات الاضافية التي اعتمد تحقيق  
 لا يصح ان يجعل الجزئية في قول المص جزئيات على الجزئية الحقيقية التي هي اخص  
 من الاضافية وان كان المتبادر من مقابلة الجزئيات بالكلية في كلام المص الحقيقة  
 قال المعظم بلطف الحق لمراد المص من الجزئيات تحقيق كمن او قبل زيد ذولا **ل**  
 فيجعل اضافية ذولا للبعد ثم يستعذر بما يرد على حصه بقوله والظاهر ان يقول  
 وان كان يستعمل جزئيات الاضافة على الاستعمال جزئيا لا يكون الا جزئيا ولا  
 جمع بين الكلية والجزئية في الاستعمال ازالة ما عسى ان يتوهم من قوله  
 فوق قد يكون كليا وجزئيا او استعماله في جزئي بطريق العهد وكيف لا يتوهم  
 والمستعمل فيه العهد ايضا موضوع اللفظ العبري هو الموضوع بالوجه الاقرب



هذا كلام بوجه نظر الازمنة المستعمل جزئيا لا بكلام الاجزيا واما ان يكون  
 جزئيا في نفسه وبالنظر الى وضعه فمما والتسنية عليه بطل وان ارد ان يكون جزئيا  
 بالنظر الى غرضه الاضافي فمما والاولاهم يعتد به للجمع بين الكلية والجزئية  
 فلا حاجة الى وضع كيف ولو اعتبر مثل هذا التوهم لافترج الكلام عن ظاهره  
 لما كان كلامه ان يبقى على ظاهره او عرف التوهم لا ينقطع عن حكم الفعل ولما  
 اطلق على هذا التوهم ما لا يتوهم له باعتبار ابتداء بقوله كيف لا يتوهم  
 القول المستعمل فيه العريضي معنى مركب والمركب غير موضوع له اذ لا يملك المركب  
 على معناه مقابلة لا وضعه في قبيل فالمستعمل فيه العريضي غير موضوع له بالوضع  
 النوعي فلا يتعدى حكمه الى الوضع الشخصي لا سيما ولا عقلا وكذا العكس بل  
 الحكم وضع حكمه كيف ولو توهم السعدية لتوهم في مثل كلام زيد ان مفرد مركب  
 وجزئي ولم يذهب ويهم له في هذا كذا وكذا والتجيب في الفاضل حيث اعتبر هذا التوهم  
 الذي هو اضعف من تسبب الخاك فينب الى النص اخراج الكلام عن الظاهر  
 لدفعه ولم يلتفت الى ما يرد عليه على هذا التقدير من جهة السؤال على واحد  
 وهو فوق في الجزئي الحقيقي والتحقق المقبول عند العقول المحول الى الكلام انما  
 يخرج عن الظاهر لدفع الاولاهم اذ لم يورث الخلد في المرام والافقد وجب  
 ان يبقى على حاله وبما وقع التوهم على التفسير في احوال هذا اخر ما وردناه  
 ابراهه للبشدين وضمنا بالتقدير في الاحوال عسى ان يجعلنا من هذا الحال  
 المتكبر في الحال والمآل . بحمد الله الكريم على النعم وتعالى عن رسول خيرا  
 بحمد حاسد مولانا الفاضل سيد علي الخزوي على شرح رسالة معتزلة

والله اعلم



هذه الرسالة  
التي ألقاها  
عليه السلام



بسم الله الرحمن الرحيم  
باسم سبحانه وتعالى والصلاة على رسوله وآله اجمعين  
الاشارة بمعرفة اوضاع احوال سيرة عن غيره بها على ان الباء واخلة  
على الخصوص على طرفه قول ابن حاجب في بحث المندوب واخص  
بها او مبانها المباني جمع المبني والمراد بها الكلمة التي بنى الكلام عليها وفي  
جعل الحروف ظهروا في معنى الكلام بغيره بالتأنيل المشتق المخرج  
واضافة الحسن الى الافعال والمكارم الى الشبه من قبيل اضافة  
الصفة الى الموصوف ومعنى مبطل الا باطل اظهر باطلنا كما ان معنى  
اظهر الحق اظهر حقيقة النجم في الفقرة الاولى النبات الذي نجم  
بظهور الارض لا سابق له والعلم فيها الجبل والنجم في الفقرة الثانية علم  
كوكب مخصوص والعلم فيها اللفظ الدال على شخص بعينه بوصف  
واحد وفي ذكر لفظ الاوضاع والحروف والاشتقاق والمصدر والافعال  
والموصول والمضمر والكسرة والعلم براعة الاستعمال والفاء في فاعلا  
اما كونه المعام منظمة اما لان اللفظة بعد كثر اما تالي لفظه اما قبله في الخطبة  
واما التقدير في نظم الكلام التي افادها مباشرة الى وجه تسميتها بالعضدية  
والعلويون ما بينه الله تعالى بقوله كلام ان كتاب الابرار في عليين وما اوردوا  
ما يعجزون كتاب معروف بشيخه المعروفون قال في الاكثاف سمي  
بذلك اما لانه رتب الارتفاع الى اعالي الدرجات في الجنة واما لانه رفوع  
الى السماوات اربعة حيث يسكن الكروبيون ملكه بما له وتقطعا  
واكتمال المرساة على السبل من قبيل شمال الظرف على الظروف  
لا والله فلا فوالسبحان والنفعون بيان حقيقة الشيء على الوجه الحق

والله

والمراد بالاجزاء في قوله مع غاية الاجزاء لغير النخل وكذا الاختصار وقوله  
لا يفاد منها صغيرة اذا فسد السطح من لينة كنه صغيرة ولا كبيرة  
الا احصاها والمرام القصد من رام ان قصدوا ان يجمع حنيفة وهي  
الماء المحببة البسترة والثام ما كان على النعم من النجاب تلي السائل  
في اختفائها وعدم ظهورها بالاحيية فاستعار طبعها سمها واثبت لها  
الوجوه ~~التي~~ والنام سر شجها والفرجة الطبيعي وجودها كناية عن  
عدم ذهابها الى كل مذهب والكلال الجراحة وهو كناية عن كون الطبيعي  
متشوشة من حروف الزمان وحواء منها ونحفة مفعول لا لادت  
والغدران بالقاسية كافر ما في الوكيل الخافض الغابيم بامر الرجل كذا في شرح  
المشكلات والنبهان والهاية الراس وباتساقها حزن  
والكل جمع حكمة والظفر النجاة والظفر بجزء المراد به من الثاني وحكمة  
على ما حث من احوال الموجودات انما حريته على ما في النفس  
لا بقدرتها واخبارنا كاستماء والارض فهي الحكمة النظرية وان كانت  
باحثة عن احوال ما يوجد بقدرتنا واخبارنا كاستماء الاممال الصادرة  
منها كالتصولة والضيوم فهي الحكمة العملية واحوص اجمع والقبض يطلق  
على فعل من فاعل يفعل وسما لا يعوض ولا يعرض في الاصطلاح وفي  
وفي اللغة يقاض الماء اذا نصب على امثلة كنه في المعرب فالقبض  
صفة جرت على غير من هي له والمعنى قباض سجال نوال الذي نصب  
عن امثلة على كلامه والسجال جمع السجل كانه على السجل  
وهو المدلول على نوال العطاء والحكمة - الحكمة هو المدلول

491



بجليل الى النعم من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كما ونا ب  
 بجليل والذات من جمع دبعة مقابل بجليل و بدرجة عين ان يمتان  
 ممثلا بالذات وب و قبل عشرة الاف درهم وفيه صفة تغريق وهو ان  
 تباين بين امرين من نوع واحد وهو الاعطاء او وضع بينهما شيئا  
 بنا بسا و بدرجة عين الى نوال امير وسنا و فطرة ما الى نوال النعم  
 فاصفة لا و امره الى منفاة لها والمكسم جمع المرسوم تلفاه الى لقيه  
 وهو دعة قوله المش را اليه بهذه اه نقل من شرح الهادي انه يجوز  
 ان يجل على انه عمل الخطبة بعد الفراغ من الكتاب او صورة الكتاب  
 و فصوله وسائر في لغة و اشار الى اللغة الموجود في النفس  
 والاولى انه وضع كلمة الاشارة غير متبصرة الى الشيء و يفسر بها  
 في وقت الحاجة كما يكتب في صدر الصك بهذا الشاهد من عليه  
 الشهود المسحون في هذا الكتاب ولم يشهدوا بعد فاذا شهدوا  
 صحت الاشارة القول بانه نقل قوله شرت قبل هذا الاشارة الى الاسم  
 الاشارة المستعملة في العبارات المخصوصة التي هي الرتبة المجاز  
 فانه موضع لكل اشار اليه محسوس مشهود وهي ليست مشاهدة  
 ولا محسوسة لعدم اجتماع اجزاها في الوجود ولا شخصية فان كل  
 كتاب او شعر نسب الى احد فانه اسم لذلك المؤلف المخصوص  
 سواء قرأه زيد او عمرو وغيرهما فتأمل اشتمل وفيه نظر لان ما قرأه  
 زيد او عمرو وغيرهما امثال المؤلف المخصوص لا افراده مع يكون  
 التأليف المخصوص متخصا بل لا يرب قائل قوله والفائدة في اللغة  
 ما حصلته قال في الصلح الفاضل استغنى من علمه وما لنقول

منه فادت له فائدة ومعناه حصلت له فائدة و يكون الفائدة  
 اسم فاعل من فاد بمعنى حصل وعلى ما فسرنا ان ح الفيد بفتح  
 اللام وهو يكون معنى الفائدة يستحقه المال ويجوز محصلة لا حاصل  
 منها فليتا على قوله من فاد انه اذا اصب فائدة و يكون معنى  
 الفائدة المحببة الى الفواد قوله فالفائدة والفائدة متحدة بالذات  
 اه لعل المراد انها متساوية وان اختلفا معنوا ما وكذا في العرفين العلة  
 الفائدة والآفاق متحدة بالذات وتختلف بالا اعتبارا والى ما ذكرناه  
 بفسر قوله لان الجنتين متساويتان في بيان الاتحاد بالذات  
 لكن يستلزم المساواة على ما لا يخفى قوله اضافة شرح لم يتعرض  
 لدليل اعتبارهما في الفائدة والفائدة الظهور على ما لا يخفى على من لا  
 تأمل قوله لغة وعرفان ان من جهة اللغة المعنوية ومن جهة المعنى  
 العرفي لا اذ لغة وعرفية لان الحقيقة والمجاز في أصل الكلمتين  
 لغويين ولا عرفيين بل عقليين ومجاز في الاستناد على ما عرف  
 في موضع قوله وانما باعتبار اللغة انما باعتبار المعنى الاول فلان العبارات  
 الذميمة علوم حصلت في الذميين وانما باعتبار المعنى الثاني فلانها  
 محسوسة فواد المعنى ان ذمته حيث رتبته في سنة قبل الكتابة والاداء و محسوبة  
 فواد المعنى الثاني هو الذي عليها ان رتبته لها عارة البيان فيكون كتابا  
 من نظرها وتساويها في البيان قوله او اطلاق اسم المدلول الاول  
 ان يقول او اطلاق اسم المفهوم الضاد على المدلول على بعض  
 الدال قوله لتقدم الطالب اس تحذف بها الطالب الغائب بها في الشرح  
 على غير العلم بها فهو بمعنى الذي ويكفي



تف اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه بل عند النظر قول  
 فهو بمعنى المفعول ان اللفظ بمعنى المرس فيناول قوله صادر من العلم  
 اولاً كما يسبح من اصوات بعض الاشياء غير ان العلم قوله فلا يقال  
 لفظ الله لان في اللغة اللفظ مخصوص بالصدور من العلم والاعتقاد  
 منه عنه فان قيل ان اللفظ صفة مفهوم الكلمة فكيف يقال كذا  
 الله قل يمكن ان يكون المأخوذ في مفهوم الكلمة اللفظ بالمعنى الذي  
 في اصل اللغة لا بالمعنى الذي في عرف اللغة او يكون المأخوذ في اللفظ  
 بالمعنى الاصطلاحي لا في قول او يجري عليه عطف على قوله من شأنه  
 ان يصدر او ما يجري عليه حكم ما يصدر من العلم قوله وهذا المعنى  
 اعم من الاول اي من المعنى العرفي وهو المعنى الثاني وان كان اولاً  
 بالقياس الى هذه اللغة الثالث واما اللغة الاول فاعلم من الاخرين  
 جميعاً لانه يشاؤول ما لم يكن صوتاً ولا حرفاً وما لم يكن من شأنه  
 ان يصدر من العلم قوله اما لا يجزى في الشرح التي رايناها والفظ  
 ان لفظاً اما وقعت سبوا من قلم الناس اولاً اختلما بها  
 قوله على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداءً من اولاً اذا التقى اللفظ  
 تقسيم اول اللفظ باعتبار المعنى والثاني تقسيم اوله باعتبار الوضع  
 وان كان كل منهما بالنظر الى الآخر غير تقسيم اوله اعلم ان ههنا  
 احتمالين عقليين احدهما ان يوضع اللفظ لمعان كلمة متعده  
 باعتبار اعراسها والثاني ان يوضع بجزئيات باعتبار جزئيات آخر  
 لكن الاول مما لا وجود له وان كان محتمل والثاني يشهد بحال  
 من الوجه الرابع المذكور في الشرح قوله وهذا القسم مما يجزى

معناه منع ويمكن المناقشة فيه بان يقال الشخص الذي نوعه متصرف  
 يمكن ان يوضع لفظاً بانه باعتبار رتبة العام هو نوعه فكيف  
 ان تعد المعنى والجواب ان الوجوب ههنا بمعنى الاحتياط ووجهه  
 ان الباعث على هذا الوضع عدم امكان وضع اللفظ بالوضع الخاص  
 بآراء المعاني الموضوع هولاء لعدتها بها وعدم حصول بعضها في زمان  
 الوضع وعدم حصول بعضها بعد الوضع وليس في الشخص نوعه فيه  
 هذا الباعث في اعتبار الوضع العام فيه غير مستحق قوله لك ذلك الثاني  
 في شخص المعنى اورد عليه انه كما يشرك الاول في شخص المعنى يشرك  
 الثاني في عموم الوضع فلم لم يتوض لغيره بوضع صاحبه قوله كما توهم  
 بعض اصحابنا وبين المؤهين الغاضل الثغرات في حيث قال في شرحه  
 الشخصية واما المصيرت وبسما الاشادات متلا فليت مغنواها  
 التي وضعت هي لها شخص لان لفظاً اما مثلاً موضوع للمتكلم من  
 من حيث هو متكلم واللفظ بهذا موضوع لشاربيه مفرد مذكور هو معنى  
 كلي والشخص انما يكون بحسب الخارج لا بالنظر الى مفهوم اللفظ انتهى  
 كلامه قوله ههنا مفهوم كلي واحد من افراد ذلك الامر المشترك  
 قوله ولا انه عطف عليه وعلى هذا فالمشابه ان يقال ولا موضوعاً  
 واما عبارة المصيرت وجهه كانه فيها لازم من كونها عطف على حال  
 فخرط على ما لا يجزى ويجزى ان يكون اللفظ على انه مفعول لا بتعقل  
 في لفظ قوله لانه عليه موجه بوجه حسن وهو قوله من حيث  
 ان المراد باللفظ اللفظ ههنا بناء على ان الامر في المثل اللفظ لا يستغرق  
 المعنى فلهذا كل واحد قوله ولا

الاضافة بانه الى النوع  
 الذي هو كل واحد من افراد  
 ذلك الامر المشترك



يجوز ان يكون صغره كما لا يخفى على مسكة على ما وجد بعض الشارحين  
 قولاً بضافه الضمير الى بضافه الى الضمير من قبيل الحذف والابصال  
 كما ان قول النص موضوع على هذه التقدير ايضا كذلك اذا تعدد  
 على ما هو موضوع له فذات الام واصل موضوع الى الضمير وحذف  
 المبتدأ ايضا اما قول الشارح على انه من قبيل الاسماء فلم يوافقنا  
 قولنا تأكيداً بضافه او يمكن ان يكون المدفع توهم ان يكون  
 مستمداً معنواً من الشارح الى الشخص على طريقة قوله بحث لا يفهم  
 ولا ينادى به بل هذا السبب قول الشخص صفة ماصدة في عبارة الشارح  
 حتى لا يكون بين كلاميه منافاة قوله لو خط بامر عام فبان هذا وان  
 كان له وجه صغره لكنه غير محتاج اليه بهما بل توهم لغير المراد ان ليس  
 المراد ان معنى لفظ هذا كل مثاليه مخرجه مذكر شخص باعتبار لا حقله  
 بامر عام على ما يتبادر الى اذهان من ظاهره التقدير المراد ان معنى لفظ  
 هذا كل واحد من اشخاص هذا المعنى الكلي لانه انما هذا المعنى الكلي  
 انه للملاحظة هذا الاشخاص حين وضع لكل واحد منها ووسيلة الى  
 هذا الوضع تامل قوله ان ماصداً عليه اللفظ ينبغي ان يغفل بدله ما عليه  
 اللفظ الموضوع لشخصات باعتبار انه اجزاء في امر عام ومع  
 هذا فهو ليس بشرح مناسب والناسب ان يفسر هذا اللفظ  
 الموضوع لشخصات باعتبار انه اجزاء في امر عام اذ لا معنى لافادة  
 المعنى الشخص بغيره ولانه هو الذي افاده التعليق المذكور في الشرح  
 لما ذكره الشارح قوله في عدم افادة المعنى الموضوع له فيه انما يقيدان  
 المعنى الموضوع له بدونها بالنسبة الى العالم بالوضع كمن لا يقيدان

نعين

نعين المراد الا بما فاعاله لزم التعيين في المعنى انه ان لزم التعيين  
 ووحدة الوضع فيما من هو هذا القيل وعدم لزوم وتعدد الوضع  
 في اللفظ المستدرك قوله بكن في صحة استعماله في معناه فبكون الوضع  
 كما قبل في صحة استعماله في معناه محتمل بحث اذ عرض السمع من الاستعمال  
 انما مراده لتسرع وذلك لا يحصل بدون القرينة المعينة فلا يصح  
 الاستعمال لمجرد الوضع بل يحتاج الى القرينة كالمجاز وطلاقة الكلام في هذا  
 المقام ان ما هو من هذا القيل واللفظ المشتك لا يكتفي به في الدلالة  
 على معناه لتحقيق الى قرينة اذ العلم بالوضع كاف فيها وانما في استعمالها  
 اني واجد من العاقل في الحقيقة فيحتاج الى قرينة صارفة عن لاداة غير  
 المراد ومقتضى لاداة الجواز فيحتاج الى اللفظ ايضا اذ القرينة مأخوذة  
 في تعريفها قوله فان الحاصل في العقل اه علة التسليم لاول المعنى الموضوع له  
 قوله بغيره بهذه العبارة ان الحاصل في العقل وكذا السبب معلوما  
 من هذه الجهة قوله ومن حيث القصد البراء وقد يكتفي في اطلاق المعنى  
 على الحاصل في العقل بمجرد صلاحته لان يقصد باللفظ سواء وضع اللفظ  
 وقصد منه اولاً كذا قال السيد الشريف رحمه الله في حاشيته على شرح  
 الشريعة والمناسب بهذا المقام هو الاول وهو ظو وقال التفات الى  
 رجمه من حيث انه يحصل من اللفظ في العقل سمي معنواً قوله لا نفس  
 معنوم هذا اللفظ هو بهما ما هو من شأنه ان يصدر من العلم من جهة  
 واحد اكان او اكثر ويجز عليه حكاه من حيث انه موضوع للمعنى قوله  
 يستفهم قوله وهو اسم محسن الى حين تقدير مدلوله او القول بالخروج  
 يستفهم قوله فيخرج معنى السواء والاسم فيه ان يلزم على هذا



ان لا يكون السواد والابيض شقين او الشق على هذا القبر  
هو مركب من الذات واحداث الذي يعتبر نسبة من طرف الذات  
وليس معنى الاسود والابيض مركبا من الذات واحداث اذا اسود  
والابيض ليس باحداث ولا قابل بعدم كونهما شقين قوله ومعناه  
ان معنى الفاعل بالغير اختصاص الناعية بالمنعوت ان الناعية  
الخاص الذي يعتبر به احد المتعينين ناعيا لا اخر والاخر منعوتان كما يتعلق  
بين الضرب وزيد مثلا المقصود كون الضرب ناعيا لذيد وكون زيد  
منعوتان بان يقال زيد الضارب وهذا المعنى هو الذي رجحوه وتعلل الشراح  
لهذا قولهم قوله ان الاتحاد في الاشارة بحجة تفسيرية في التجرى والماضي  
التيقن في التجرى بحصة حصول الشئ في التجرى بمحصل العرفية فنقص  
بقيام معنى الذات وصفة المجرى استجها قوله كذا او العقلية كذا في المجرى  
فيه ان الاشارة العقلية الى ذات المجرى غير با الى اعراض لان العقل  
يتميز كلا منهما عن الاخر فلا اتحاد في الاشارة العقلية وتعميم اتحاد الاشارة  
بكونه تحقيقا او تقديره على معنى ان يكون كل واحد من احوال المحل  
ان النعت والمنعوت بحال لو امكن الاشارة اليه حيث كانت الاشارة  
اليها واحدة ليست على العلوم والمعارف الغائية بالمجرد انشطارها ايضا  
بان يكون اكل والمحل كذا كذا ممنوع يجب اشارة بالادلة قوله وارجع  
الى تفصيلات ثلثة بان يقال اللفظ الذي مدلوله كان مدلول  
اما ذات وحده او لا والاول اسم الجنس والثاني مدلوله اما  
وحده او لا والاول المصدر والثاني اما مركب بغير نسبة من طرف  
الذات او لا والاول المراد به والثاني ان بغير نسبة من طرف

احداث

احداث الفعل والعسم الاخر مرسل تامل تدبر قوله او وقع احداث  
عبرية اخرى قيام احداث بالمفعول به والذات والمكان والزمان  
بمعنى اختصاص الناعية بغيره بان تامل فالتصواب في تقسيم  
الشقان ان يقال اما بغير نسبة من طرف الذات باعتبار  
احداث وصدره منه او بكونه له او وقوعه عليه او كون الذات له حصوله  
او مكانا لوقوعه او زمانا له او بغير تلك النسبة على وصف الزيادة على غيره  
قوله لو وضع الفاعل في مثل هذا المقام اما لكونه مظنة اما او لتقديره اى  
واما الثاني فالوضع فيه اما شخص لكن المناسب ان يقال في الامر  
بمدلوله الذات فاما ذات قوله ابر حاصل في متعلقه ان تامل فيه مثل  
الامر الرجل معناه التعريف والثابت في مدلول الرجل وقد في قد ضرب  
معنا التحقيق الثابت في مدلول ضرب ويجوز ان يكون معنى كونه حاصلا  
في غيره بان يكون محمولا باعتبار غيره لا باعتبار في نفسه كما قيل في تعريف  
احرف في كتب النحو وحاصله ان معنى غير مستقل بالمعنوية والذات الملاحظة  
الغرض يكون قوله تعين بانضمام آية بيان القرينة المعينة للمعنى المراد بالعرف  
الى اصل تعينه بانضمام آية قوله بمعنى انه لا يحصل في الذين دلا في الخارج الى اه  
وعلى هذا يكون قوله تعين اه معنى كاشف لقوله معنى في خبره معناه انه غير  
مستقل بالمعنوية وان تعين المراد به بانضمام متعلقه اليه وبديل ما عليه يذكر  
للص في الشية الرابع في نظارة بفهم من ان معناه يكون مستقل بالمعنوية  
بانضمام متعلقه اليه وليس كذلك كما ينبغي قوله انما هو انططت قبل فعله  
بهذا يقال ان كانت انططت بدون لفظة في مكان اولي قوله بعض  
من الاعضاء وقد يكون الاشارة فقط هذا مثلا الى شخص بعينه بدون

بالمنعوت



مضمون الاعضاء المحسوسة بان يذكر ذلك الشخص ولا يسمه الاشم  
ثم يقال هذا ابتداء الية دون العصور وكذا الغظ العين كونه من هذا القبيل  
محل بحث بل الظاهر انه موضوع بمعنى كلي باعتبار عمومته كاختلاف الانسان  
بالعطف ان يكون الكلام على انضمام واحد او ضمير في آخره انه  
لا ضمير في ابتداء في الجزاء الذي ذكره ولو قدر بسمه المنطقية في رابطة  
فليس بجائز الى المبدأ بل بعبارة عن الحكم على ما ذكره فلا يكون ضمير  
المبدأ ايضا تامل قوله ضوالة ملا حظته المستحطات الموضوع لها حين  
وضع الموصول الكلي فيها لا في وقت انضمامها من الموصول والالم بصور  
كونه كيان ولا جزاء على ما قررنا في معنى محرف والفعل وفيه ان العالم  
بالوضع على تقديره وصفه ككل واحد من الشخصات مجتمعة بحيث يعلم  
من الموصول وحده كل واحدة من الشخصات معنى مضافا الى الموضوع  
وان لم يعلم ان مراد الحكم بها على العين بدون المعربة العينة والظاهر  
ان الة الا حظه ليس على المعنى الكلي القاصر على كل منها وايضا  
ان المضمون من الموصول وحده ليس بكنه بل محركات واحدا  
فليس قول مجيد يقول ان الظاهر مركب هذا القيد تامل قوله عدم  
فانهم اتبع العين ان للتعدد في الموضوع على التام منه وفيه نظر قوله  
فانه لا يرجع الى طائل لان هذا القائل ان اعترف بان معنى محرف  
هي النسبة المخصوصة على الوجه الذي قررناه فلا معنى لاشتراط الواضع  
لان ذكر المتعلق امر ضروري اذ لا تفعل معنى محرف الية وان زعم ان معنى  
لفظ من ملام هو معنى الابداء بعينه الا ان الواضع اشتراط في الدلالة من  
ذكر المتعلق ولم يشرط ذلك في لفظ الابداء على وضار لفظ

من نافذة

من نافذة الدلالة على معناها غير مستغل بالمعنوية نقصان فيها فمراد  
اما اولها فان هذا الاشتراط لا يصور فائدة اصلا بخلاف اشتراط  
الغربية في الدلالة على المعنى المجازي واما ثانيا فان الدليل على هذا الاشتراط  
ليس شخص عليه كما توهم لان دعوى واردي في ذلك وخروج عن الاصل  
بل هو ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك مشترك بين الحروف والكلمات  
الدالة الاضافة ومجدا ب عن ذلك بان ذكر المتعلق في الحروف  
ليس للدلالة وفي تلك الالفاظ تحصل الفائدة على ما قبل الحكم واما ثالثا فلان  
يخرج ان يكون معنى لفظ معنى مستغنى في نفس صاحبالان حكم عليه  
الا ان لا يفرق منهم وحرنا واذا ضم اليها ما ينتم به ودلائلها واجب الصحيح  
الحكم عليه وبذلك مما لا يقول به من له ادنى معرفة باللغة باحوالها هذا  
فقره الشريف رحمه الله جوش على شرح التام في بيان عدم  
الرجوع الى طائل ولزوم الحكم ببحث فاعرفوا خطفه ولا تفعل عند اشتراك  
بين الابداء وانه وفيه ان الابداء المستحصنة التي كل منها ملحوظ بها لا يمكن  
ان يقصد في ويحل عليها لشيء لعدم استعمالها بالمعنوية فكيف  
يصور اشتراك لم منهما ان اعتبر اشتراك باعتبار ملاحظتها  
فقد يمكن اشتراك لمرئيهما بهذا الاخبار لا يكون معنى لفظ من  
ولم يرجع الى مرتبة الاسم لان سيمام معناه يحكموا به بغيره وان  
الاسم بغيره محكوما عليه وبالفعل بغيره محكوما به فقط النسبة قائمة  
بالنسبة انه الامر تفعل ان نسبة القيام الى زيد ولا تقول ان نسبة  
زيد القيام وتقول القيام ثبت وزيد نسبة اليه واذا ريت الصفة  
من التعدد قلت القيام منسوب ونسب اليه كل ذلك برشدك



الى ما ذكره اقال الشغب واليه في ذلك ما ذكره الشغب ايضا في محاشية  
 الصفرة ان زبد الذات وهو مستقل بنفسه لا يقصد ارتباطا بالغير والقيام  
 اربد به معهوده والذير يقضي ارتباطا بالغير قبل ايضا النسبة اعتبارا عن  
 الثبوت وهو وصف للمحمول لانه الثابت للموضوع فاذا كان وصفه  
 ينبغي ان يضاد بسبب فهو عين صريحه ان الظاهر ان الموضوع صريح  
 في هذا الكلام هو المعنى الثاني كما يدل عليه ما سمع من النجاة واما المعنى  
 الاول فانما يقصد العلوم الانتماء للمفهوم الصريح اذ لا دخل في القصد  
 في اصطلاح الغم وغدما في ما ذكر في الشرح نوع خزانة تامل عزيز  
 ما ان يفهم منه دلالة الفعل على الزمان قد عرفت من العرف المذكور سابقا  
 ايضا وبسبب ذلك ومعرفة عدم ورودها بسبب على كمال استخدام  
 من التقسيم ظاهرا واما معرفة عدم ورودها على كمال الذير فبقية الشرح  
 من التحوين فتوجه به ان يعلم من القصد المذكور ان مرادهم ما دل  
 على حد شئ منسوب الى موضوع مع الاشارة الى ما حذر الاربعة والاربعة  
 انها موضوع لما ينبغي ان يقول بها كما ان علم كمال كمال يكون  
 متفرقا في قوله ولا بد من التناول على ظاهره من على قول يجعله فالتفرق بينه  
 وبين الاسم للمعنى كمال المعنى الاول بان علم كمال كمال موضوع للمعنى  
 من حيث هو هي واسم كمال موضوع واحد فلا يعينه تامل تامل  
 ان التقسيم لا يدل على عدم اعتبار التبعين الذير هو منبسط العرف وان لم على  
 اعتباره ايضا وهي ان صحة الحكم على الشئ اما كماله لا صحة الحكم بالشئ توقف  
 على ساوكر اذ لو لم يكن مستقلا بنفسه لما امكن الحكم به على شئ كما عرفت  
 فمن هذا وجهه كما لا يشك لها الغيرة كمال لم يشك بنهاج معناه في غيرها

متخرج منها ايضا بل لا يشك ان بل هذا الشئ اي لا يشك ان شئ اصلا  
 فضلا عن ان ثبت لها الغيرة تامل تدبر الزم عليهم ان الزام ذلك  
 الدليل لان استغاد وان لم يكن له معنى موضوع له في يقال وضع نفسه  
 في ضمن وصفه كمال المعنى الا ان ذلك الدليل بسبب حيث ذكر في هذا  
 لصوره لفظه جمع واريد به نفس لان المراد لفظ يكون المراد به اللفظ والآية  
 محل بحث على ان معول القول يكون جملة من اذ وقع جملة خبر المبتدأ  
 ولا يصح لو وقع خبر ذلك المبتدأ بصحته منها بتقدير القول على ما وقع  
 في غير موضوعه لا باعتبار النواذير في نظر لان ذكر اللفظ ولما ذكره نفس غير  
 وبل سابع في الاستعمال ولنا تامل يقول على هذا التقدير بلزم عدم  
 اعطاء الكلام في الاقسام الثلاثة في اعتبار هذا القائل بطرف لا ينبغي كمال  
 الا في الجزئيين قبل انما يستعملان في مفهومهما الكلي والخصوص اعنا  
 يفهم من بسبب المركب الاضافي كما ان الحيوان

في قول الحيوان الناطق استعمال  
 في معناه والتعقيب بالناطق  
 بفهم من المركب  
 الوصفية  
 كمال







بسم الله الرحمن الرحيم

رحمة الله بجنس ان يكون دعاء له بلفظ التام في اظهره  
في نزول الرحمة على المص هذا البناء على عدم لفظ التام على  
الوجود فلفظ الجملة الاسمية الدالة على الدوام لفظا متحققا ويجوز  
ان يكون اجبارا على اصلها على وجهه من المن انما انقضى لفظه  
مرحوا ما يكون سببا لزيادة اهتمام سامين باقوال **مقدم** في  
يجوز ان يكون مستغارا بالمص لم يترك العمل بعدنى الابداء افعل  
بالنسبة يحصل العمل بهما متعدي وفي الاختصار على وجه الضم كسائر الال  
كن به صغرى لا يفضى الى هذا القيد من العمل لكن يرد عليه في الجملة من  
لم يشكر الخليل لم يشكر الكثير ويحتمل ان يكون بيانا للواقع المشكك في  
المشار اليه فيكون الام بفتح الدبر والذكري في اليه **مقدم** العبادات  
بهذا بناء على ما هو المشهور ويرى عليه ايضا فراهم قراءة كتابا كذا من سماء  
اكتب موضوعه بالاء العبارات اما بالوضع العام للموضوع له اللام  
كالعبارات المطلقة الدال على المعاني المخصوصة وهو المناسب في هذا  
العام ليكون الاشارة الى مطلق العبارات فيكون الاشتغال المذكور مطلق  
الافراد فلا يرد عليه ان الاشتغال على تلك الافراد غير محقق فيكون  
يرد عليه سماء كالتسبيح يكون كلمة لا خبرية وهو غير مشهور او للموضوع  
مخاص كالعبارات التجارية على سائر المبعض فبهذا عدم اختصاص  
الاشتغال واما اذا جعلت موضوعه بالاء التفويض كما قيل عليه كس  
كتابا كذا كاشتريه فانظر في الوضع فان كان عاما للموضوع له عام كما تفويض  
الاشتغال في معان المخصوصة بوسط الالفاظ والعلاقة في اشتغال

كلمة

كلمة بهذا محسوسا فلو ما عتبر المص وان كان الموضوع خاص  
كتفويض زيد وظهر ما يستعمل كلمة بهذا فيما ومنه من لاد  
الكثير فيكون الى تفويض الصادقة على المص لكن يتوجه عليه الاشتغال  
غير محقق بهذا الغرض اللهم الا ان يقال معنوم الغيب انما يقار اليه اذا لم يكن  
يحل على الغير **مقدم** التبيين هو ما عند من لم يفعل بالوجه الذي ينبغي والى  
فقرها **مقدم** كتبنا ان كتابه دلالة **مقدم** او بيان اخر انما يحتمل ان يكون  
لفظا متعديا وان يكون بمعنى الواو كما في قوله تعالى فلا تطع منهم شيئا  
او كقولهم والى المراد باجزاء العبارات المفيدة والتقسيم والتخاطب على جعل  
الافراد والعبارات جمعا بعبارة عنها وبيان ذلك بحث فيها عنها ونسبتا  
باسماء **مقدم** نزلت جواب من قال ما وجه تسبيح كلمة بفتح الالف  
وحاصل ان الالف لا جعلت فردا او عاملا للمحسوس بسبب لفظ العلاقة  
المسبوبة عنها في الجملة والافعال محسوسة باعتبار بعض جزئياتها في كل اشتغال  
ان كل فرد من المفردات المحسوسة حقيقة او لاعم لوسبق المشارة اليه  
**مقدم** في اللفظة اي في الالفاظ الموضوعات للمعاني وبطلون ايضا على الاش  
فمن الاول يكون المعنى الغائبة حال كونها من جملة الالفاظ الموضوعات اي غير  
متعدي على المعنى الا على ما حصلت من او معناه كما حصلت والعامل في كل  
النسبة بين التبيين وبين **مقدم** من علم ان مال ان مثلا او من قبل طيف  
المعطوف مع العاطف لتحصل النسبة بين معنى المعطوف والاصطلاح  
ويوافق قوله واما الجرائم مما ذكره **مقدم** ان لفظ الغائبة فيه  
اشارة الى الغائبة اسم مفعول على صيغة اسم الفاعل وافق كما وافق  
في مفعول وغيره **مقدم** في

١١١



النية او فيه ان الفائدة بمعنى استحدث المال واخر لا يقدر به ما فرغ  
 من فائده بالهزة اي داد الاشيق منه الا ان برأه شيق من مصدر  
**قوله** اذا اصب فوائده ان اصب بفتح الفاء الى فوائده لاجز اولها  
 المعنى الوفي بهذا المعنى لا يابغض الاول بينهما عموم مطلق وكذا اذا كان  
 اسم مفعول او كمال ما حصلته مما يصيب بفتح الفاء الى الفوائد لا يلزم ان يكون  
 مصاحبة مرتبة على الفعل واعلم انه اذا شرف فعل التكلم بـ **ي** وجب المصلحة  
 ويجوز ان يكون صدر الكلام ح نقول او يقال واذا شرفه بـ **ا** وجب  
 الخطاب وح يكون لاصدر نقول لا غير **قوله** وفي العرف العرف من اللفظ  
 المنقول من معانيها الاصلية ان كانت لها معان قبل التفسير بينهما  
 عن آخر والمراد ما اعرف العلماء واعرف العام والعرف العام  
 هو اللفظ المنقول استعمال العام في بعض ما وضع له اولاً واخره الاول قبل  
 ما كان الثاني قبل غير معلوم كمن الثاني اولى واشهره هو التبادر عند اطلاقه  
 اما لو سلم حقيقة فيه ومجازاً في غيره او كونه سبباً لكثرة استعماله في القدرة  
 المشتركة في ضمة كانه حقيقة فيه ومجازاً في غيره فيكون المعنى العائدة كائنة  
 في استعمال اهل العرف واستعمل في معادهم اسم مصحح او معناه المصلحة  
 فيكون في العرف حالاً لا يقدر بكونها مفعولاً بوساطة نسبة خبر اليها **قوله**  
 على المصلحة فيه المنفعة اذا المصلحة بطريق الاعلى بفتح الصاد والياء والآخره  
 او كليهما الذي واحدة المصالح والصالح الذي يفهم منها هذه العباد  
**قوله** وكذا او مصلحة من غير ملاحظة لثبته الا في كان جواب  
 من نقول لم قدرت الفائدة بهذه حقيقة وحاصله ان اذا قدر فقدرت  
 بالان المصلحة اعتبارات آخر باعتبارها لا يسمى فائدة **قوله**

بسمي

بسمي عبارة نسبة الحال باسم المثل **قوله** وصدر الفعل من فروع  
 عطف فعل اسم الى البعيد وعلى بفتح او مجزوء عطف على الاقدم  
**قوله** لان محبين بفتح الميم ان يكون على لا تجاد الثاني ويكون على  
 لا تجاد من لكن الاول اولى بقوله قوله ودليل اعتباره ان المحبين  
 الاخرين اذا لفظ له جواب السؤال الثاني من هذا التعليق فقدر  
 اذا كان القسمان الاخران قد انقضىا لا لاجل انهما لم يحتمل في المرجح  
 واعتبار المطلوب في العرض والباقي في العلة الفاعل للشيء المتغايير  
 الاعتبار يحصل بالعكس ان القسم الاولان فهما وان اتحدان  
 وانما التلازم بينهما لم يتم بقضائهما اضافة المحبة الى الفعل لم يتعلق العرض  
 بيان اعتبار كل منهما فبما اعتبر فيه حتى شمل جميع ان العكس فبما يفتقر  
 المناسبة الاخرية بخلاف الاخرين فان جنة كل يقضي لاضافة شي  
 غير ما اقتضت الاخرى الاضافة الى العرض مدخل في بيان اعتبار كل  
 جنة فيما اعتبر فيه وبما يفتقر اليه السؤال كما لا يخفى من مع التلازم  
 او الاتحاد الاول لم يتم الترتيب الا ان يحتمل على حذف المعطوف  
 او يحتمل بيان اعتبار الاوليين على بيان اعتبار الرابعة لا شريك  
 الكل في اقتضا الاضافة الى الفعل فقط وحاصل اجواب انهم اضافوا  
 العرض الى الفاعل لا بوساطة حرف مجرد دون الفعل فالتناسب  
 ان بعينه جنة يقتضي هذه الاضافة وهي المطلوبة واذ فاعلة الى  
 الفعل بلا بوساطة دون الفاعل فالتناسب ان بعينه جنة يقتضي هذه  
 الاضافة وهي جنة الباقية **قوله** مثلاً زمان لان كل مصلحة مرتبة  
 على الفعل المطلوبة للتمام بفتح الميم



لا جملها وبالعكس **قوله** مطلقا بهذا اذا اعتبر في العلة كونها مطلوبة  
 للفعل في الخارج واما اذا اکتفى بكونها باعثة كما هو المشهور في نظم  
 مطلقا من الغرض كما مر ومن الاولين **قوله** واما حمل جواب  
 من يقول قد بين حال الطرفين حال النسبة بحقيقة عقلية بهذا  
 او في الحقيقة العقلية باستناد شئ الى ما هو واما اذا افترس باسم الفعل  
 او شئ به الى ما هو فلا ينظر مطلقا الا اذا جعلت المصلحة اسم خارج **قوله**  
 اشير اليه به سواء جعل المثل را به العباد او العوشر والفايدة  
 ولا تنويه في الحمل اذ عنوان الموضوع غير عنوان المحمول فلا حاجة في هذا  
 الى قول من ان الموضوع هو الفاعلة المطلقة والمحمول هو الفاعلة المشتملة  
 مع ان هذا التقيض عدم الافة اذ جعل شئ محمول بعد جزم **قوله** وهذا لغة  
 يعني في كل معنية **قوله** في نفسنا الى مستعملة من غير ملاحظة معانيها **قوله**  
 واخراجها عطف نفس يجوز ان يجعل النفع على بعض حروف عقيب  
 بعض على وجه يقتضيه الغام فيكون من قبيل السبب على السبب في حالها  
**قوله** من محالها الى من خارجا حروف **قوله** ويجوز ان يكون بخارا  
 يحتمل ان يكون الواو استيناف في محتمل ان يكون للعطف على المحكية  
 الموافقة خبر المبتدأ اذ التقدير فهو حقيقة فان قبل لا يخفى ان يكون استناد  
 الفاعلة الى المثل را به استناد الشئ الى ما هو فهو حقيقة والآخر هو  
 المجاز فكيف يكلم بخارا بها قلت كما ان الفاعلة يطلق على حاصله وعلى  
 ما يترتب على الفعل بلا توسط كذلك يطلق عليها بالتوسط فالحقيقة  
 باعتبار الاول والمجازية باعتبار الثاني اذا العبارت بسبب عين المعنى  
 الثاني لا يراه من مقتضى هذا اللفظ الفاعلة مستعملة فيها وصعبت

هي فلا يكون منها بخارا **قوله** يشتمل يحيط على وجه ربي عنده  
 في وضع الاجزاء ما يلقى بكل منها من التقدم وان خيرا مطلقا بدل عليه  
 قول الشيخ وجه الترتيب واجزا لذلك لم يجرم من البيان  
 حسن وضع الاجزاء الذي هو المصوب اجزا لاطالبيين ايضا  
 كثرة اعتبار شتمل مع الترتيب يقتضي الى فهم من لفظ لا شتمل  
 فيكون من باب التضمين كملك **قوله** او حال يقع عن المثل را بها  
 باعتبار كونها مفعولا للفعل بشتمل من اسم الاستدراك او استنادا  
 الى المبتدأ لا عن الفاعلة بغيره جعل قوله الفاعلة قيد العول او صفة  
 لا قيد للكل والاول فيكون من اجزاء ايضا وهو يقطع لو جعل حالها ما بنا  
 على جعل القيد الاجز من فاما ان يكون من صميم فيها ولا يصح البناء على  
 المعنى القوي وهو خبره اذ يهتد اذ اللفظ عند الاطلاق يميل على الصطوح  
 القائل ما لم يحدروا من نفسها فالعامل اما مع الاستدراك فيكون  
 مثل را بها وخرج بخلافه لان بغير الاتحاد والخارج او الاستدراك  
 فيكون المعنى بناء على كون الحال مستقلة نسبة الفاعلة الى العبادات  
 في حال الاشتمال واللفظ لا سبب المعنى عليه بل على الاطلاق فان  
 صل العرف بين الاشتمال وبين محال في الصفة قلت الحال  
 قيد للعامل بالانفاق بخلاف الصفة فان قبل العامل في التوابع  
 خبر العامل في التبع **قوله** والمراد الى اخ جواب سئول  
 من يتوهم ان هذا من باب شتمل الشئ على نفسه اذا شتمل  
 اسم الفاعل عين الشتمل اسم المفعول وحالها ان هذا  
 من قبل شتمل من حيث **قوله** من حيث التفصيص



على الاجزاء والافاضة على الدال على المدلول **قوله** وجه الترتيب يحتمل  
 ان يكون جواب من يقول ما وجه جعل المصلح الرب على هذه الالة  
 بدون الانقص فيكون قوله ما فيه كبريى ما من شأنه ان يترك نظرا الى  
 افادة المقصود في الجملة واما من يقول ما وجه الاستعمال على هذا الطريق  
 من التقديم والتأخر وهو يذهب ذكر لفظ الترتيب من اجواب فيكون  
 ما فيه كبريى حقيقة على كليهما معا والابتن مع استعمال اللفظة ما فيه كبريى المعنى  
 المحقق والمجازي معا وهو غير جائز عند الالة ما واما عند شروع فاجاز  
 التأت في القطبان استعمال اللفظة واحدة في كلامي على شرط ان يكونا  
 متضادين كالتقاربه بالنسبة الى المحققين والظهور كالتا حقيقتين او  
 مجازين او احدهما مجازيا والاخر حقيقيا **قوله** ان ما فيه كبريى دليل على  
 مقدارة نقطة في هذه الرتبة لا تقبل الالبتم طريقة الترتيب  
 اذا الرتبة عين العبارة لانه نقول الرتبة من حيث تترتظ  
 ومن حيث التفصيل منزلة المظروف وهذه المقارن من المتأخر كحرف  
 في المظروف المجازية اما ان يكون ان ذكر ما فيه كبريى **قوله** لا فادة المقصود  
 ومن قبل اضافة المصدر الى المفعول مع المقصود المص من هذه الرتبة  
 من بيان اوضاع الموصولات وسماء الاشارة والضمائر والفعل  
 وحروف ومعانيها والتبسيب بينهما **قوله** وذلك الخلق ان تعلق  
 متعلق المقصود **قوله** السابق ان السابق طبعا **قوله** على وجه العبارة  
 في كبريى ان ما يجعل جزء الكتاب لا يجب عادة ان يتوقف  
 عليه الشروع والتكميل يحتمل ان يكون بمعنى الفع وان يكون  
 التكميل المعروف عند هذا المعاني من القسم الذي ينوي في آخر الكلام  
 ما يرفع

ما يرفع وبهم خلاف المقصود فيه وبكائنه ما يرفع وبهم التباس  
 الاف بعضها بعض فعلى هذا حاصل جواب على التقديم الاول في السؤال  
 انما يستعمل على هذه الطريقة لان ما يحصل عادة لا يتركها ما يرفع  
 مقصودا اما ما يرفع العين الالة ما شروعا او شعورا او لوجها وعلى الثاني  
 يستعمل عليها على هذه الطريقة لان ما يرفع الشروع متقدم وعلى غيره  
 وما يرفع المقصود في وقت متقدم طبعا على ما يرفع نحو منجى واما وجه التسمية  
 فطما به في الاول والثالث اذ تقدم كل شئ في قوله وحاتمه آخرة وكذا  
 في الثاني اذ المقصود من الترتيب في الحقيقة بيان مبانية الاشياء  
 وبالتالي ايضا يحصل البانبة بين المفاصل عند المعنى وان يكون يحصل للول  
 بهما كنه لم يستعمل بفرق بين الاف **قوله** من تقدم مع ان قبل  
 لم يقبل معا كنه كما هو واد قلنا لانه بما قاله يحصل الفائدة فان المعنى  
 والاصل كالتعان المعاد **قوله** بمعنى تقدم فان قبل بالفائدة في العدول  
 قلت الاشارة الى المبالغة في الفعل سب ما فيها من دوح التقديم  
 وفي الاصطلاح هو لغة الصلح والاتفاق وعرفا الالفاظ المنقولة الى  
 الالفاظ استعمال طائفة مخصوصة لتأدية اعراسهم بها والتاقل معلوم  
 ان كان لها معان قبل استعمال طائفة مخصوصة والصلح ان المراء  
 بالتاقل حيث يطبق الاصطلاح على العلماء والتعبير التركيب كما مر  
 في قوله العرف **قوله** عبارة ان ما يرفع به عما يتوقف انه ان كان نفس  
 الالفاظ ونفس ما يتوقف عليه ان كانت العا في **قوله** والتاسية  
 ظاهرا ان بين العيين معنى بين كلام معنى اللغة ومع الاصطلاح  
 فيه اشارة الى اقتضاء النقل للتاسية وفي التاسية بين النقول



والقول البت بشرط تمسكنا بفعل محو به الذي هو لغة الشئ  
التي هي على ما يقوم بنفسه وان كان احسن حين والحواس  
ان القيام بنفسه **قوله** تقدمها الى ان يشاء الى ان الثانية  
بين المعنى اللغوي الاثر الذي هو التقدم والاصطلاح الذي هو اللفظ  
ان يجعل الذكر اعم مما هو بالذات **قوله** او تقديمها الى الثانية  
بالعموم المطلق بين اللغوي والاصطلاح الذي هو المعاني ثم يحتمل  
ان يكون المعنى الطائفة اذا تقدم وهذا شروع فيكون  
في معنى الام ويكون المراد بالمقاصد بالذات العلوم بالواسطة  
المقدّمات نفسها او معانيها او بالاول المعاني والثانية الفاظ  
مطلقا او المعاني المقصودة بالاولي والى الثانية اذا شئنا  
هو الغالب المطلق على وجه يحصل السائل من والى كما يتعلق بالمعاني  
يتعلق بالالفاظ ويحتمل ان يكون المعنى لمجمل الطائفة العالم بما قد  
بالشروع على الخاص بها ووجه يكون بالمقاصد بالذات العلوم بالواسطة  
الالفاظ والمذكورة في العلوم بسطر او شيئا او بالاولي السائل والثانية  
اجزائها اذا كان قوله بالذات في المقاصد اما اذا كان في التقديم  
يكون المراد بالمقاصد العلوم والمقدم بالذات معاني المقدمات والمقدم  
بالواسطة الفاظها وهذا المعنى اظهر من وجه المعنى ويحتمل ان يكون  
وجه النسبة لتقديمها نفسها على خبر في الوضع والتبديل المراد  
بالقدمة لا بين معنى المقدمة لغة واصطلاحاً والنسبة بينهما راو  
ان بين مراد المعنى بها بسنتين كونها مجازاً بينهما وانما بين المعاني  
والمراد بينهما

كمنقول

يحمل بان ترتيب الاء اولي ان اتصال بيان المرتبة ببيان المحصر  
الحق اولي ان ليس له مرتبة اذ يصلح المقصود بها فضل على سائر المقدمات  
فالقيام به يكون اهم **قوله** بهما في هذه الرتبة **قوله** المعاني  
وهي المدلول عليها بقول المصنف العطف الى قوله التقسيم فليكن هذا التقسيم  
قول يستحال المعاني في الكل على الاخر الا بقدر مضاف قول المصنف على مقدمته  
ان معنى الالفاظ المقدمة **قوله** والعبارت الى آخره وهي قول المصنف اللفظ  
ان قوله التقسيم **قوله** فهو بيان فلا فرق التي تحسن اسمها فليكن  
بالمصاني النسب بين في حذف الثوبين وانما حذف **قوله**  
الاطلاق الكلي ان اسمه هذا ناظر الى المراد الاول ان اريد بالتوقف في تعريف  
المقدمة التوقف بتحقيق والثاني ان اريد بالتوقف العادى الى الام  
ان اريد بالتوقف المطلق او المعاني المذكورة فلهذا توقف  
عليه حقيقة او عدم الالفاظ فلهذا توقف عليه عادة او اعم هذا اذا اطلق  
العام اريد به الخاص من حيث مخصوص واما اذا اطلق واريد به الخاص  
باعتبار وقوع فيه كما اذا اريد به امثلا وقت رتبة انما يكون  
حقيقة او لا فليكن فيها حقيقة هو العام كمن وقع في الخلق على  
اخصاص فرق بين ما يقصد اللفظ وما وقع عليه في الخارج **قوله** اسم المدلول  
ناظر الى ان المراد الثاني على تقديم التوقف حقيقة **قوله** على بعض  
ما دلل ان اريد بالمدلول مدلول الذي يكون بجوار في المرتبة الثانية ويكون  
بالبعض فلهذا التوقف عليه عادة وان اريد بالمدلول المدلول المقدمة  
يكون بجوار بالواسطة فيكون معنى دل على فلهذا **قوله** وما وقع في  
لما قبل من ان الاخر اربعة والمثبت بدل من اللفظ من نسبة الزيادة











حاشية السيد الشريف  
على الوصفيّة



بسم الله الرحمن الرحيم  
**قوله** هذه فائدة وجه الضبط ان المذكور فيها ما لا يكون  
 مقصودا او لا الاول والاول النقض الثاني اما ان يتعلق به تعلق  
 السابق باللاحق وهو المقدمة او تعلق اللاحق بالسابق  
 وهو الخاتمة **قوله** على مقدمة وتبيين كما ذكر في بعض  
 النسخ وليس يصح اللفظ ولا معنى اما لفظا فلان لو كان  
 قسما آخر من الرسالة ينبغي ان يقال فيما بعد التبيين بلفظ  
 العرفه كما في باقي الاقسام واما معنى فلان المذكور فيه  
 امر يتعلق بما ذكر في المقدمة غاية التعلق فكان مسترها  
 لا قسما آخر من الرسالة حتى يكون انتم الرسالة اربعة  
**قوله** شخص بعض كما ذكر في تصور ذات زيد ووجه لفظ  
 زيد بازائه فيقال وضع خاص لموضوع له خاص **قوله**  
 بعينه ايرسبه ذلك الشخص بجمل الملازمة ايضا  
**قوله** باعتبار امر عام وهو كون الموضوع عاما والموضوع له  
 خاص **قوله** دون القدر المشترك يجوز ان يكون في محل  
 النصب حالا من الضم في الموضوع فيكون المعنى هكذا  
 اللفظ موضوع لكل واحد متجاوزا عن قدر المشترك

ويجمل

ويجمل ان يكون حالا من احد خصوصه المسمى من هذا  
 لفظ هو الواحد شخصه خصوصه دون القدر المشترك  
**قوله** فتعقل ذلك المشترك بعينه ان تعقل ذلك المشترك  
 الموضوع وكسبه ايرسبه ذلك المشترك موضوعا له مثلا  
 اذا تعقل الموضوع بمعنى فذلك كل شيء الذي فرد منه ذكره  
 لفظه من بابا لكل واحد من تلك الافراد المذكورة اجمالا كان  
 هذا وضعه عاما لان المقصور المعرفه عام وهو القدر المشترك  
 بين تلك الافراد او لم يلاحظ تلك الافراد او ملاحظه  
 اجمالية وكان الموضوع له خاصا لان المقصر ان الموضوع لكل  
 واحد من خصوصيات تلك الافراد لا المقصر المشترك بينهما  
 وقد يكون الوضع كليا عاما والموضوع له كذلك كما ذكره انصور  
 الوضع فهو كليا عاما لفظا والى هذا سمي وضعه عاما  
 لموضوع له عام كوضع الان في المعرفه ولم يخصص له الاخرى  
 يتعلق به منها وانما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما  
 فينبغي لان الكلمات بذكر مشتركها اجمالا وذلك ان  
 في وضع اللفظ لا مشترك بين شيئين شخصه مشترك كذا في الكلام  
 في كل واحد من اللفظ **قوله** فالوجه ان اللفظ له ضم وحر



مستندة الى الوكيل والسبيل منها المكي وهو القدر  
 المشترك فيكون ايضا كليا **قول** يبحث لا يعقل المشترك  
 بفعل هذا ويزاد به مفهوم كلي مثلا لا يصح لغة ان يقال عاني  
 بهذا المعنى جاني مشا را اليه معزذ مذكرا بل لا يقصد به هذا الامر  
 واحد شخص وكذا الحال في انما وانت **قول** لا يعزب عنه  
 بربان الموضوع بالموضع العام بخصوصيات الشخصيات  
 لم يكون مشتركا مشتركا لقطبا لان وضع واحد ولا يقع  
 المشترك من تعدد وصفه ولكنه في حكم من حيث الاحتياج  
 الى قرينة لتعين ما يريد به **قول** اللفظ المراد به لفظ  
 الموضوع المفرد المنقسم الى الاسم والفعل وحرف **قول** الوحيث  
 وانما اخرج الحديث عن اسم الجنس لشيء عليه معنى المشتق  
 والفعل كانه قال المدلول الكلامي اما حدث وحده وانما غيره  
 وحده وانما مركب منهما وذلك اما بان يؤخذ غير الحديث  
 من حيث مقبده على وجه من الوجود المعبره في مقام  
 الاسماء المشتقة وانما بان يؤخذ الحديث من حيث  
 انه نسبو الى غيره نسبة تامة جبرية وانما كافي لافعال  
 والمقصود من ذلك نوع من ضبط الاخطار معقلا كاسم الناطق

والمفعول

والمفعول وبسمي المكان والزمان ونحو ذلك **قول** وهو  
 حرف فان معنى من مثلا ليس معي مطلق الابد بل معناه لينة  
 خاص متعلق بشئ معين فلا يفهم معناه الا اذا تعقل ذلك  
 الشيء المعين لكنه ليس معناه لينة مخصوص الا وضعا  
 واحدا عاما فلا يلزم كونه مشترك مع كون معانيه متعددة  
 وذلك لكون وضع تلك المعاني وضعا واحدا عاما **قول**  
 في مخططات راو بالخطاب المعين المصدرى اعني الناطقة  
 فشا والضمير المكمل والخطاب والظاب **قول** الاول  
 الثنية مشتركة ولان اسم الكسامة والموصول  
 والضمير وحرف في كونها موضوعا باو ضلع عامة المعاني  
 ان مخصوصة كشارة الى الفرق بان تلك الاسماء معا  
 معنوية مستقلة بالمعنوية لكنه لا يعين شيئا منهما  
 مراد من الفاظها الا بقرينة معينة على قياس  
 الاسماء المشتركة لفظا وانما حرف فان معنوية لا يعقل  
 بالمعنوية بل انه لملاحظة غيره فلا يعقل بنفسه كشارة  
 الى ان الموصول وان كان موضوعا وضعا عاما لشيء  
 مخصوصه كمن الناطق بما لم يفهم من الموصول شيئا



معية من حيث تعيينه الراجع من المشكك فيه بل يفهم  
 يمنع من الشك فيه وان عرص الخسارة في شخص واحد  
 كفوك كمن سمع انه جاء واحد من بغداد والذرجاين بغداد  
 رجل عالم فهذه الاعتباره وكلها مع جعل من نفس الشخص  
 واما المضمرات واسم الكسرة كان باقين على وضعها  
 فانه يفهم مخاطب منهما ما يمنع نفس الصورة عن من الشك فيه  
 ولا يقال هذا ويراد به المفهوم الكلي مثلا لا يصح فوك جاء  
 بهذا الجمع كما اشار اليه مفرد من كل القصد به الا واحد  
 شخص وكذا الحال في انا وانت **قوله** ان تقسم الجزئي  
 لانه جعل العلم عام مدلوله مدلوله شخص والمضمر مما يدل  
 على العموم ومدلوله كلي **قوله** دون اسم الكسرة فيه ودون  
 جعل المضمر من الجزئي الحقيقي دون اسم الكسرة اذ الصواب  
 ان هذا من الجزئي الحقيقي **قوله** فان ما دل على حدث الفعل  
 القطة الذبر ال على حدث ونسبة الى ذاتها ما رها بخلاف  
 المشتق فانه ليس ال على المذكور ويجوز ان يكون الضمير  
 المذكور للمشتق واما فيه المشتق خبر ال على حدث المذكور  
 بخلاف الفعل فانه ال عليه النسبة الى الفاعل **قوله** ثم جاب عن

وتحقق

وتحقيق ذلك بعلوم ما ذكر في الفوائد الغيا شبة  
 في تحقيق معنى التعريف ويحصل وتعلق ذلك الخبر  
 هو من **قوله** والموصول مهم ابر مهم في نفس  
 تعين مفهوم الصلة الذبر هو معنى **قوله** فاشع  
 الجزعها لك ان احدث التعريف في مدلول الفعل كل كن  
 ليس هو مدلوله بل على خبر فيه مع في زمان معين الى  
 موضوع ما نسبة تامة وهذا المجموع المركب من حدث  
 وتلك النسبة التامة لا يصح ان يكون محكوما عليه  
 ولا محكوما به ولا لا حيز الى اعتبار نسبة اخره وتحقيق  
 ذلك في رسالتنا المعمولة بتحقيق المعنى المحرف في وراغ  
 اليها وكذا قول فلان بعقل غيره ولا يجد انه ان حرف  
 لا يقع محكوما عليه يكون محصل مدلوله ولو وضع هذه  
 المعاني على ما ينبغي يستفاد من الرسالة **قوله** فتأمل  
 ابر اذا كان المرجوع اليه مستحصا فلا يجب في خبرانية  
 واما اذا كان المرجوع اليه كليا عاما ففي كلية وخبرية بحث  
**قوله** يعود في الاضافة فيه بحث لان المعية الاضافة لا يفيد  
 الشخص مطلقا فاما لا يفيد اذا انصب الى الشخص



بالمعنى

كما قال ابن الجايب ويغيد بفتح المعرفه وتخصيص  
مع التكره واكثر اضافتهما الى شئ لا يصير ان خبرين  
فقول لا بس عملان الا في خبرين للسبب على ما ينبغي  
ذكرنا في الفوائد التي منها في بحث تعريف المضاف  
اليه لان الاضافة الى غير المعين لا تغد تعينا وهو المقصود  
الى احد الخلف **ولا** لا يربك ابر لا يحكك في الرربة  
في كونها كليتين وقوعهما خبرين  
في الاستعمال الا لا عبرة

الالوضع

ثم الرسالة



قال مولانا عصب الملة والد بن خاتم المجهدين قدس سره

بسم الله الرحمن الرحيم

بمنفعة ابدية تشمل على مقدمة وتنبية ونقبة وخاتمة

المقدمة اللفظ قد بوضع شخص معناه وقد بوضع لم باعتبار

المراد وذاك بان يعقل المراد مشترك بين شخصين

ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصين

بخصوص حيث لا يفهم ولا يفاد به الا واحد بخصوص

دون المشترك فتعقل ذلك المشترك الى الموضوع لا انه

الموضوع فالوضع كلفي والموضوع المشترك وذلك

فما حكمه كاشارة فان هذا املا موضوعه وسمي المن الرب

شخص

الشخص لا يعقل المشتركة تنبيه ما هو من هذا القبيل

لا يعقد الشخص لا يعزبه معناه لا سموا نسبة الوضع الى السجا

النقبة مدلوله كلفي وشخص اول اماذا هو اسم

شخص حدث وهو المصدر ونسبة بينهما وذلك اما

ان يعبر من طرف الذات وهو مشترك او من طرف

الحدث وهو الفعل والثاني فالوضع الشخص كلفي فلا دال

العلم والثاني مدلوله كلفي في غير معين بالتصامم ذلك

الغير اليه وهو محروف او لا فالقرينة ان كانت خطابات الضمير

ومن كانت في غير فاما حسيه وهو اسم الاشارة



او عقبة وهو الموصول **الثالثة** تشمل على شبهها **اول**  
**الثالثة** **شكر** في ان مرادها **بمعينة** في غير  
وان كانت تحصل **بغير** **الاسم الثاني** **الاشارة**  
**العقبة** لا **تفيد** **الشخص** **ان** **تفيد** **كل** **بالكل** لا **تفيد**  
**الجزئية** **بجمل** **فقرنة** **الخطاب** **بشكر** **لك** **كما** **آخرين**  
**وهذا** **كلها** **الثالث** **علمت** **من** **هذا** **الفرق** **بين** **العلم**  
**والمضمر** **وآ** **تقيد** **بجزئي** **اليها** **دون** **اسم** **الاشارة**  
**ظان** **ان** **ذلك** **اتما** **بعين** **بقرينة** **الاشارة**  
**مدلول** **الضميمة** **لوضع** **الرابع** **بتين** **كف** **من** **هذا**  
**ان**

ان معنى قول النحاة بحروف ما دل على معنى في غير ما يستعمل بالمعنى  
بجملته الاسم والفعل الخامس قد عرفت من الفرق  
بين الفعلين المستوفين ان ضار بالابزاد على وجه الفعل  
فانه ما دل على حدث ونسبته الى موضوع زمانها السادس  
ويعلم من الفرق بين اسمين علمين ان علم أحدهما فان علم أحدهما  
وضع المعين كجوهرة ان للجسم المعين واحد وضع  
غير معين ثم جاء النعين وهو معنى فيه من اللام السابع  
الموصول بحرف فان الحرف يدل على معنى في غيره  
تخصه بما هو معنى فيه والموصول به اسم معين بمعنى فيه  
الثامن الفعل وحرف يشتركان في انهما ما دلان على معنى







جسم تام	جسم مطلق	جسم جزئي
جسم تام	جسم مطلق	جسم جزئي

و اعلم ان اشباح الاشكال الاول اجاب الصفوي وكلية الكبرى بوضعية النتيجة اربعة

الاول وهو ان يكون في موجبة كليتي النتيجة موجبة كلية

والثاني وهو ان يكون في موجبة كليتي النتيجة موجبة كلية

والثالث وهو ان يكون في موجبة كليتي النتيجة موجبة كلية

والرابع وهو ان يكون في موجبة كليتي النتيجة موجبة كلية

سارح الوضعية

و اعلم ان اشباح الاشكال الاول اجاب الصفوي وكلية الكبرى بوضعية النتيجة اربعة

الاول وهو ان يكون في موجبة كليتي النتيجة موجبة كلية

والثاني وهو ان يكون في موجبة كليتي النتيجة موجبة كلية

والثالث وهو ان يكون في موجبة كليتي النتيجة موجبة كلية

والرابع وهو ان يكون في موجبة كليتي النتيجة موجبة كلية

الشرط يلزم كلية الكبرى ووضعية النتيجة اربعة

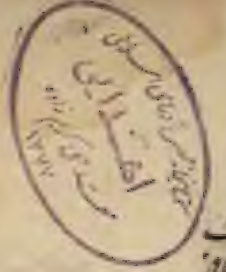
الاول وهو ان يكون موجبة كلية صفوي وسالبة كلية كبرى بنتيجة كلية

والثاني وهو ان يكون موجبة كلية صفوي وسالبة كلية كبرى بنتيجة كلية

والثالث وهو ان يكون موجبة كلية صفوي وسالبة كلية كبرى بنتيجة كلية

والرابع وهو ان يكون موجبة كلية صفوي وسالبة كلية كبرى بنتيجة كلية





بسم الله الرحمن الرحيم  
**قوله** هذه فائدة تشتغل به وجه منبسط اللفظ انما المذكور فيها  
 اما ان يكون مقصورا او لا والاولى النقيب والاشياء اما ان يعلق  
 بعلق السابق بالحق وهو المقصود او بعلق اللفظ بالحق  
 وهو الحاشية **قوله** تنبيه هكذا وقع في بعض النسخ وليس في النسخ  
 والاشياء اما لفظ فلانة لو كان ضمما لآخر الرسالة لكان ينبغي ان يحذف  
 التثنية بلفظ المقصود كما في سائر الالات والاشياء فلا يخلو المقصود  
 في التثنية امر يحكي بما ذكر في المقصود غاية التعلق لكان ينبغي  
 لاقسم اخر من الرسالة ان يكون الالف ام المذكورة في قوله  
**قوله** قد يوضع لفظ بضمه كما اذا افتقرت زادت زيد و وضع  
 لفظ زيد بارائه فيقال بهذا وضع خاص لموضوع له خاص **قوله** ولا يتم  
 به ان يترك اللفظ **قوله** دون القدر المشترك يجوز ان يكون دون  
 في محل النصب على الامر اخصر في الموضوع فيكون المعنى هذا اللفظ موضوع  
 لكل واحد مما ذكر من القدر المشترك ويجوز ان يكون حاله في الموضوع  
 اي مفهوم هذا اللفظ هو الواحد بضمه ومقصوده دون القدر المشترك  
**قوله** لا يقبل التثنية فلا يقال هذا امر لموضوع كل واحد من الالف لانه  
 جائز هذا او يكون المعنى جاء التثنية لانه لموضوع المذكور بل لا يقصد بهذا  
 واحد بضمه تحذف لانه انما وانفت **قوله** من هذا القيل هو كونه  
 الموضوع عام والموضوع خاص **قوله** اما زادت اي ارفا لم ينفه  
**قوله** او حذرت اي مع فاعلم بوجه **قوله** وبهذا المصدر وانما اخرج  
 المصدر عن اسم الجنس ليشي عليه بيان معنى المشتق ونوع الفعل  
 فكانه قال له لول الكلا اما حذرت وحده واما حذرت وحده واما حذرت  
 منعها وذلك بان يوضح عنه الحذرت من حيث ينفيد به على وجه

في الوجه والمقصود في حكاية الاسماء المستعارة وانما بان يوضح الحذرت  
 من حيث ان يشرح ما يفرق بينه وبين التثنية فانه خبره او ان يشرح  
 اللفظ في المقصود بذلك نوع من الالات لا اللفظ على **قوله** فاعلم  
 الذات مثل زيد فاعلم فان اعتبر الذات المقصود فاعلم مستحق  
 وانما اعتبر القيام الواقع في كذا فاعلم بضمه **قوله** والاشياء المراد لول  
**قوله** فالوضع ارفا منه اللفظ بارائه وذلك الملول المستحق **قوله** مدلوله  
 في خبره لانه في موضع من سائر مطلق الالات بارائه في خبره لانه في موضع  
 يستحقه في خبره لانه في موضع من الالات فاعلم بضمه ذلك المستحق لانه في موضع  
 موضوعا لالاته في خبره لانه في موضع من الالات فاعلم بضمه ذلك المستحق  
 مع كونه معانيه مستعارة وذلك كقولهم ومنه بلك المعاني وضمها  
 واحدا **قوله** او لا انما لا يكون مدلوله في خبره بل مدلوله قائما بوجه **قوله**  
 فاعلم بضمه الالات على بيان المراد ان كانت في خبره الحساب على التثنية  
 لفظ الخبر وانما كانت خبره قائما انما يكون التثنية حسنة او غيبة على كل  
 اسم الالات اشارة وعلى اشياء الموصول **قوله** ان كان مقتضى اللفظ  
 في باب الحساب المعنى المصدر ارفا المعاني فبما وان خبره المكمل في باب  
 في الالات اسم الالات في خبره والموصول والموصولة كونه في خبره  
 باو ضاع عامته لمعان خصوصه اشارة في التثنية الاول الى اللفظ  
 بان يترك الاسماء معانيها مضمومات مستقلة بالمعنى لانه لا يفتقر  
 في خبره لول اسم المعاني لانه في خبره على قياس الاسماء المستقلة لفظا  
 وانما الحذف فانه مضمومة لا يفتقر بضمه في الالات الموصولة وانما  
 موضوعها وضاع عامته المستعارة خصوصه كذا في الطلب في خبره الموصول  
 لا تحذف معانيها من حيث ينفيد به في خبره كذا في الطلب في خبره الموصول  
 وانما في خبره في خبره كذا في الطلب في خبره الموصول





الذي جاء من بنياد وجعل علم قهده الاجتهاد بعد كل ما سمع من اهل البيت  
 المستحق واما الضمير واسم الاستارة اذ كانا باقين على وضعه لانه  
 لم نفهم الحق فطلب منهما ما يقع لضمير من استمر كنه **قوله** التفتة مستمرة  
 اي الضمير واسم الاستارة والموصول **قوله** التفتة مستمرة  
 عما من جعل الضمير بالاولى الحقيقة دون اسم الاستارة والضمير انما هو  
 معناه بالاولى الحقيقة **قوله** ومدلوله الضمير معناه بالضمير لان مدلول  
 الضمير انما يعين بوضعية الضمير وروى الطائفة وغيره **قوله** فانه الضمير  
 في انه اما ان يرجع الى الضمير صارا بكونه ما في قوله ما وان تافهة وان يرجع  
 الى الفعل فيكون ما موصولة **قوله** فان علم الجنس قال ان الطائفة التي  
 بين قولك اسد واسمته الاسد موصولة لواحد من افراد  
 الجنس في اصل وضعه واسمته موصولة للحقيقة المقتضية في الذهن  
 او اطلقت اسما واحدا واطلعت على اصل وضعه اذا اطلقت  
 اسمته علم الواحد فانما اردت الحقيقة ولم تر اطلاقه على الحقيقة  
 باعتبار الوجود والتعدد فحتم لا يحقود باعتبار الوضع **قوله** به علم  
 منهم في لغة متعين بمفهوم الفصل الذي هو في قوله **قوله** التاسع  
 في الاستك ان الطائفة المعينة في مدلول الفعل كقولك ليس هو  
 مدلوله بل الضمير فيه نسبة في زمان معين الامور موصولة ما نسبة بانه  
 وهذا المجموع المركب من الطائفة وتلك النسبة الدائمة لا يصلح  
 ان يكون عكسه ما عليه لا يمكنه بالاولى اصحاب الاجتهاد نسبة ويحقق  
 ذلك في رسالتنا المسمومة لبيان معنى الحروف فليدبر اهل البها وكذا  
 قوله ولا يعقل غيره وروى هذه الكلمة على ما ينبغي في تلك الرسالة  
**قوله** لا يبرهنك اي لا يوفقك في الاستك استحقاق الضمير لا انما  
 يعقبت في البرهانيات مكانه بعض اوقات الاجتهاد بالوضع **قوله**  
 السلام

رسالة السيد الشريف



بسم الله الرحمن الرحيم  
**الحمد** ان نسبة البصرة الى مدركها كنسبة البحر الى شاطئها  
 وانت اذ فطرت في المرات وشهدت صورة فيها فلكت  
 بها كالحال ان الاول ان يكون متوجها الى تلك الصورة من جهة  
 اياها بقصد اجابا الى الالة لئلا تظنها ولا تفرغ عليك الالة  
 وان كانت مبصرة في هذه الحالة لكتها ليست بحيث تخذل في حكم  
 عليها وتنفق في احوالها والى ان تفتقر الى الالة لكتها لكتها لكتها  
 قصد ان يكون صانع الى عليها واما الصورة فانها تكون متجهة  
 شعا غير طيفت اليها فطرت في المبصرات ما يكون تارة مبصرة بالآلة  
 وتارة الالة لا بصار لغير نفس على هذه الحال المدركة بالبصرة في  
 القوى الباطنية واستوضع ذلك في تلك تمام زيد في تلك  
 نسبة القيام الى ان يدان في الحال التي مدرك نسبة القيام  
 الية لكتها في الحال الاولى مدرك حيث انها حاله بين زيد والقيام  
 والالة لتعرف حالها فكانها راء لمت بعدتها وذلك لا يمكن  
 ان يحكم عليها او بها لما في الحال الثانية فهي مخطئة بالذات ومدركة  
 بالقصد لكتها احوال الاحكام عليها في حال الاول في غير مبطل  
 بالمعقوبية وعلى التمام من متعلق بها وكما يحتاج الى التمييز بين  
 المخطئة بالذات المستقلة بالمعقوبية لكتها كبحا في التمييز بين  
 المخطئة بالذات المستقلة بالمعقوبية وانما تمتد هذا فنقول ان الالة  
 من هو حاله القدرة وتخلق به فان الالة العقل قصد بالذات  
 كان من متعلق بنفسه مخطئة في ذاته صالحة لكتها عليه و به  
 ويزعم ان ذلك متعلق شعا وبالعرض احيانا وهو بهذا الاعتبار  
 لا يعدل لخطئه على هذا الوجه فيقصد به

محصول

محض من متعلق متعلق الالة بالبصرة ولا يخرج ذلك عن التقابل  
 وصلة تليكم على يد الالة الالة العقل من حيث هو حاله في  
 بالبصرة وجعل الالة المدركة حالها كما ينبغي غير متعلق بنفسه  
 ان يكون محكوما عليه ولا يحكموا به وهو بهذا الاعتبار مدلول اللفظ  
 من وهذا مدلول ما ذكره ابن الحاجب في الالفاظ حيث قال  
 الضمير ما ذكره في النفس مرجع الضمير الى ما دل على معنى باعتبار  
 في نفس والبالغة اليه في نفس لا باعتبار امر خارج عنها وذلك  
 قبل الموت وان على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار خلقه  
 لا باعتبارها في نفس انتهى كلامه في هذا المعنى وذكر متعلق الطرف  
 انما وجب لتخصص معناه في الذهن انما يكون اذ لا يادرك  
 متعلقه اذ هو اذ لخطئه لالان الواضع استرط في ذلك لانه  
 على معناه الا في احدى ذلك متعلقه ولولم يستطع ذلك لا يمكن فهم  
 معناه بدون ذكره فانه لا يرجع الى احواله ويزعم منه يحكم بحسب  
 بعض المحققين في شرحه للمفترقات فانما عرفتم معنى الالة في  
 فاحوال العقل كغيره من الالات على من متعلق بالمعقوبية وهو  
 وعلى من غير متعلق بالمعقوبية وهو الالة العقلية في الالة  
 الحكمية في مدركها المالك لور فانها مخطئة من حيث انها حاله في  
 والاليع من حالها الا انهما احد هما متعلقين مدلول اللفظ والآخر  
 وانما كان متعلقا في نفس هو مجرد مخطئة بذلك الوجه والالامكن  
 الالفاظ تلك النسبة لكون اللفظ لا يدل عليه فلا يخص هذه النسبة  
 الى الالة مدلول العقل الالة العقلية الى على فلا يميزه كذا هو حال  
 متعلق الطرف فالعقل باعتبار اشياء على من متعلق صارا متساويا  
 على الطرف لما اعرفه في النسبة فانه على ان ذلك الالة مستقلة

١٤٤



يكون منسوباً الى غيره بتلك النسبة وتقع محكوماً به باعتبار ذلك المفعول  
 المستقل والماضي معناه فعل يصلح ان يكون محكوماً عليه لا محكوماً به  
 فانه يقع خبرية لثبوت ولم يبلغ مرتبة الاسم وبالجملة فاعلم ان المحكومان  
 موضوعا للمعاني النسبية متجانسة هي الالاف لاختلافها في  
 وكونها احوالها وضعا علة لم يكن ان يقع محكوماً عليه لا محكوماً به اطلاقاً  
 فيكون واحد منهما ان يكون محكوماً بالذات ليمكن اعتبار النسبة بينهما  
 غيره واحتجاج الالاف المتعلقين رعاية لجازاة الالاف طامع الصور والخصائص  
 والالاف لما كان موضوعا للمعاني محكوماً بالذات مستقل بالمفهوم  
 ولم يغير معها النسبة تامة الى انهما منسوبة الى غيرهما ولا محكومان  
 منسوبة اليهما امكن الحكم عليه به واما الفعل فلي اقرضه المحرك  
 وهو مفعول مستقل بالمفهومية وضع اليه نسبتاً الى غيره نسبية  
 هي الالاف لاختلافها وحيث ان يكون سندا باعتبار المحرك او قد  
 اعتبر ذلك في مفهومه وضعا وان تذكر فاعلم ان يحصل تلك النسبة  
 والماضي معناه فعل يصلح الحكم عليه لا محكوماً به وهو ظاهر بالتمام والصحة  
 فانه قلت لما اذا جعل النسبة تامة منسوبة الى المنسوب  
 ولم يجعل المجموع عدلوا لفظ هو الفعل ولم يغير الى المنسوب اليه  
 كذلك مع انها حال بينهما ولا انقصا من احد هما قلت اعلم  
 السبب في ذلك ان النسبة قائمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه  
 كالابوة القائمة بالاب المتعلق بالابن الا ترى انك تقول ان  
 العم الامير ولا تقول ان نسب زيد الى العم واقول العم  
 منسوب زيد منسوب اليه واذا بنيت النسبة في المقدر  
 قلت العم منسوب وزيد منسوب اليه كما ذكرنا في  
 الالاف ذكرناه فان قلت ان يقع الفعل والمفعول هو قيام زيد

نسبة او منه

مستقلاً ومنه نسبة غير مستقلة وطرفان وصارت النسبة  
 الالاف لثبوت حالهما ذلك النسبة نحو قائم مستقلاً ومنه ذات  
 والقيام ونسبة بينهما هي الالاف لاختلافها فاعلم ان يكون النسبة محكوماً  
 عليها ومحكوماً به دون الفعل اجيب بان النسبة في الفعل  
 نسبة تامة مستقلة بنفسها لا يرتبط بفعلها اصلها المقصود والاصل  
 في العبارة اعادة تلك النسبة ولا يمكن ان يكون الى احد طرفيها  
 قطعاً واما النسبة المتعدي فيها نسبة بعيد غير تامة لا يقع  
 انفراد المقصود عن غيره وعدم ارتباطها به والبيان النسبة خصوصاً  
 اصلية من العبارة فليدرك جازان بلاط فيها بارة جانب الذات  
 فيحصل محكوماً عليها وبارة جانب الوصف كالقيام فيجعل محكوماً به  
 واما النسبة المتعدي فيها فلا يصلح الحكم عليها ولا محكوماً به الا وحدها والاصح  
 غيرهما لعدم استقلالها فان قلت كما ذكرنا من مجموع الفعل وفاعله  
 الاصل ان يكون محكوماً به فيبقى ما ذكرنا في الالاف من المستند في حركات  
 زيد قائم ابوه هو لفظ الفعل اجيب بان المقصود هنا ان يكون  
 الحكم بان اباه زيد قائم وانما ان زيد قائم الاب ولا شك ان زيد  
 الحكم بان اباه زيد قائم وانما ان زيد قائم الاب ولا شك ان زيد  
 الحكم بان اباه زيد قائم وانما ان زيد قائم الاب ولا شك ان زيد  
 والآخر يغيرهم انما فان كان المقصود هو الاول فزاد في هذا الكلام  
 باعتبار مفهومه الصريح ليس محكوماً عليه لا محكوماً به حقيقة بل هو قيد  
 بتعيين المحكوم عليه ان كان المقصود هو ان كان المقصود هو ان كان  
 يكون القيام والاب بالاب زيد المستند الذي هو القيام او به  
 يتم مستند الى الا ترى انك لو قلت قائم ابوه زيد او وقعت  
 النسبة بينهما لم يرتبط بفعل غير اصلها ولو كان مع قيام ابوه في ذلك  
 لم يرتبط بزيد فلم يغيره احد



وليس كلام وذلك ليجريه عن القاع النسبة بين لانها بقرينة  
ذكر زيد و ايراد العليم الذي اربط بالذي يستحيل وجوده  
مع الابطال مع

١٠٣  
بسم الله الرحمن الرحيم  
وهدى السقار



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة  
 وضاعته البيان وعلى آلاءه الحمد  
 يهتدى من ياتهم يقبدي ٥ والله اعلم ان اللفظ الموضوع  
 هو ما كان اوصافه ان يستعمل فيها وضع الحقيقة لغوية مثال  
 الحقيقة المفردة كالاسد في الحيوان المنفرد في التسمية ارضا في  
 الروح وسماهة التركيبات فقولنا لاسد يعني اهلك الحيوان المفترس  
 المخصوص وان استعمل في غير ما وضع له بالوقعية المألوفة عن ارادة  
 ما وضع له والعلاقة بينهما اى بين الموضوع له وغير الموضوع له فيجاز  
 ثم الجاز ينقسم الى قسمين استعارة اسم كانت علاقته المشابهة  
 اى مشابهة المراد بما وضع له اللفظ المستعار وحسن التماثل  
 علاقته غير المثل بهته غير السببية والعلول والظهار والاطلاق والعموم  
 وغير ذلك مثال الاستعارة في اللفظ المفرد كالاسد في الرجل الشجاع  
 فان الرجل غير ما وضع له الاسد فان ما وضع له الاسد الحيوان المفترس  
 لا الرجل ولكن استعمال الاسد في الرجل الشجاع لكونه شجاعا  
 لما وضع له الاسد من الحيوان المفترس في الشجاعة وكما تفعل في العزة  
 السد بدلت بهته العزة والاهلاك في كمال الايلاء ومثال  
 الاستعارة في اللفظ المركب كقولك للفتى الممدود في اوراقك  
 تقدم جلالا ونورا اخرى فان تروده في الجواب مثال الاستعارة  
 في تشبيه الاقدام بماردة وبالاجام اخرى يشبه حال اوراق الرماح  
 او موصلة جازم اى لا يذهب اليه فافواه اخرى وهذا القول

الركب لم يوضع الا تشبيها وترد المعنى تشبيها ليس بغير حقيقة  
 فيكون في اللفظ المركب استعارة في ترده والمعنى ومثال الجازم  
 في اللفظ المفرد كقولك العبد في البيت في قولك رعيننا عينا رعيننا  
 مسبا عن العبد والبيت في البيت في قولك ارس السماء  
 سماء اى عينا هو سبب لقبنا في قولك العبد الماء والماء في  
 قولك جوى النهر وسال الميزاب اى جوى وسال الماء النهر والميزاب  
 الطائر في قولك الحمار في الجازم مثال ومثال الجازم المسند في اللفظ المركب  
 كقولك ارس عر هو اى مع الركب الجازم ينقسم الى قسمين  
 مع الحقيقة الجازمة سببه فان الت علم برده اللفظ المركب  
 معناه الحقيقة في رخصه بوجه مع الاجاب بوجه اده اظهره في قوله  
 غير ذلك وقولك امره في قوله رب ارفع صوته انى فانه لم يرد به  
 المركب ان ما وصفتها انى بل ارادت اظهره في قوله على خيته رجاها  
 وحسنه بعد ترها في قوله في بطنها ذكرى واسر استعمل اللفظ  
 في غير ما وضع له مع العلاقة بالقرينة فالعزة غير ارادة ما وضع له فقولك  
 كقولك طول الجوارى اى علاقته اسف فان طول الجوارى كناية  
 عن طول الثوب في غير موضع عزم ارادة ما وضع له في طول الجوارى  
 ثم انك قد تنقسم الى قسمين ان لم يلقه في الكلام كالمسوق  
 اليه بآى تشبيه كان فالكتابة بآى كناية يعقده بها الموصوف  
 والاشبه بآى كناية يعقده بها الصفة والاشبه  
 فالكتابة بآى كناية يعقده بها النسبة اى اثبات الموصوف في  
 الموصوف كناية الاقوال والافعال حقيقة كناية انك مثال الكتابة  
 اى يعقده بها الموصوف كما يعقده بآى المسمى العامة على بعض  
 الاطلاق كناية عن الانسان وكما يعقده بآى الوساة كناية



عن بعض القضاة وبعض القضاة عن الأئمة  
 طوبى الخ وكذا عن طول القامة وتوكلت جنان الكلب كناية  
 بجنان الكلب عن كونه مضيقا ومثال الثالث كقولهم  
 والمروة والسدي في قبة من بيت علي بن المثنى كناية عن  
 هذه الصفات فكان ابن المثنى عن ابنه تميم بن  
 شمس بن داود بن المثنى كناية عن كونه  
 الايضاح لا يفيح اللفظ المستعمل فيما يشبه به  
 ما في عن ارادة ما وضع له المشبه به كما ذكر في  
 في غير ما وضع له لعلنا انما اعني هذا المعنى  
 عند السكالي الى الاستعارة عند الخطيب وهو صاحب  
 والتلفظ بطلن بالاسم ان اللفظ على معان ثلثة الاول الاستعارة  
 المتعينة وهو اللفظ المستعمل فيما يشبه به  
 ما في عن ارادة معناه الاسمي كقولهم ربيت  
 وتوكلت في تردد المعنى في الجواب حيث اقدم عليه  
 عنه اخرى تشبهها له كمال من اراد ان يذهب  
 وفارة لم يرد اخرى فانه اخرى انما اراك  
 وانك استعارة ممكنة وهي تشبه شيئا بشيئا  
 انما يصح بشيئا من اركان سوى المشبه واصله  
 المشبه لا على ذلك التشبيه المضمون في النفس  
 المشبه ومحا بها فانه قد شبه فيه المشبه بالمشبه  
 ولم يذكر من اركان ذلك التشبيه سوى المشبه الذي هو المشبه  
 اي الموت واختلف البديان ثبت لا لاطفاله والمخالف التي  
 قال الاستعارة بالكناية في قوله

الاستعارة اللفظية  
 وهي التي يكون فيها  
 مكية وهي التي يكون فيها  
 والاستعارة اللفظية  
 وهي التي يكون فيها

ليس الاية المضمومة المنقولة ليس من تشبيهات  
 بجاز من حيث هي تشبهات واما اذا ذكرت التشبيهات  
 مجازا واستعارة لغة فانه ان استعمل اللفظ المشبه به  
 مع عدم قرينة عدم ارادة التشبيه واما اذا ذكر التشبيه  
 وتكون ضمير النفس لطلق عليه الاستعارة الممكنة  
 في اللفظ عند الخطيب والثالث الاستعارة المحسنة  
 عبارة عن جعل شيئا يشبه لفظا لشيء لشيء  
 اللفظ المشبه به في قوله انظر المشبه ويد السعال ليس  
 اللفظ ليس في الموت واليد لان السعال لا يستعمل  
 والتشبيه عند اضافة اللفظ لشيء الى شيء  
 كما ذكرنا في عدم اضافة لفظ الى لفظ في الاستعارة  
 تقتضي على شيئين احدهما المجاز اللفظي وهو اللفظ الذي  
 في غير ما وضع له المعاني في قوله المماثلة عن ارادة  
 في قوله المجاز اللفظي هو تشبيه شيء بشيئا  
 في قوله حال المشبه اللفظ المشبه به في قوله  
 تشبيه الانبات الى الربيع في قوله انبت الربيع  
 الذي هو من الحيوان تشبه الى الربيع لكون الربيع  
 في قوله الانبات هو تشبه كونه ما يخلق الله في القادر  
 الانبات ليعلم ان من ذهب ليعلم في الاستعارة  
 كدنيب الخطيب وفي اطلاق المجاز اللفظي بالاسم  
 اللفظي في اللفظ المشبه به في قوله المماثلة في قوله  
 وغيره بالقرينة المماثلة عن ارادة الموصوف له وعلى  
 هو تشبيه الشيء الموصوف له في قوله حال المشبه كونه



وهزم الاله الجند والمهازم هو جبريل الاله المكنى بالملكوت  
 كونه اسم الاله ولكن الجبريل كان في الاستعارة المكنية  
 فانه الاستعارة المكنية كما في اظفار الميتة وبدا السعال عند ظهور  
 السبع الرموز اليه بالاظفار السبع بالميتة ولفظ الاله المكنية  
 في لفظ الميت المكنية ببدء الرموز اليه باليه تسعة في السعال تسعة  
 هو به فالاستعارة المقورية والاستعارة المكنية كل واحد منهما  
 مستعمل فيما هو غير ما وضع له الميت به وما وضع له الميت  
 مستعمل فيما يشبه معناه الاصلي مع التورية الملائمة عن ارادة المكنية  
 المقورية فذكر لفظ الميتة المستعمل في الميتة صراحة وفي الاستعارة  
 المكنية لم يذكر لفظ الميتة المستعمل في الميتة الا بطريق الكناية لئلا  
 اليه بوجه صريح ولما ورد باليه والاظفار من ذكرنا ثم اعلم ان الاستعارة  
 المقورية كلفظ الاسد في الرجل الشجاع والاستعارة بالكلية كانت  
 اظفار الميتة والاستعارة التخييلية كلها مجاز لغوي غلب على الاستعارة  
 بعض اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلنا ان الميتة تورية ارادة ما وضع  
 مع ترك احد طرفي التسمية عن الميتة المستعارة فان كان المذكور  
 المستعارة والمذكور الميتة فالاستعارة المقورية كقولك رايت  
 اسدك اطام وان كان المذكور الميتة والمذكور الميتة  
 كالميتة المذكورة في قولك اظفار الميتة مع اضافة خاتمة التسمية  
 للميتة كخاتمة الالفاظ الميتة واضافة اليه السعال فالاستعارة  
 مكنية وبالكناية فالميتة عند اسكان لفظ الميتة المستعمل في  
 التورية تشبه بالميتة ثم الاستعارة المقورية التي هي اللفظ المستعمل  
 في التورية هي اللفظ المستعمل في الحقيقة ليعتبر المراد او عقلا  
 في الاستعارة فالاستعارة

الاستعارة

وكقولك ايدينا الصراط المستقيم اي الدين المقيم الذي هو كالعصر  
 المستقيم في اصحابه المثلث بل الخ والدين متحقق لهما في الجوهر  
 عقلا وان لم يكن متحققا وانما يتبين لعدم تحقق معناه المراد  
 لاحد ولا عقلا كلفظ الالفاظ وللفظ الخالب فانه لما شبه  
 الميتة بالسبع في اهلاك النفس بالبعد والعلية بغير تورية بين  
 نفع وقدر اقد الوهم في تصور الميتة بعبارة السبع فاشبه بها  
 الوهم وتخييلها لتسريح من الالفاظ والمخاليب المشبهة بالالفاظ  
 والمخاليب الحقيقية للاسد المشبهة بما يطلق اسم الالفاظ الحقيقية  
 الموضوعية هي الها وهي الالفاظ لتسريح الميتة بلفظ الالفاظ  
 المتخيلة غير الحقيقة وهي اظفار الميتة ولم يوضع الالفاظ في الحقيقة  
 كما سئلها في الخلية مجازا واستعارة تخيلية كقول المراد ان الاله  
 محض ثم اعلم ان الاستعارة المقورية تنقسم عند ظهور الخطيب  
 اربعة اصناف ان كان لفظ الميتة المستعمل في الميتة  
 اسم جنس كالاسد في الرجل الشجاع والعقل الضرب المشبه  
 والى تبعية انه كان لفظ الميتة في الميتة غير اسم الجنس كالفعل  
 وما استعمل منه والواف فان الاستعارة في الفعل والمشتق  
 تابعة للاستعارة في المصدر وفي الطرف تابعة لمقتضى معناه  
 ومقتضى من الطرف ما يقر به معناه كما يقر بالابتداء غير من عند  
 اسكان الاستعارة التسمية عند التسمية مراد الى الاستعارة كناية  
 فان الاستعارة التسمية في قولك نطق الاله عند ظهور الخطيب  
 في نطقه بمعنى رتب لوتيرة كونه الخالق فاعلم ان النطق بلفظ  
 النطق لا مصدر عن الخالق فيكون النطق

في اصحابك التمسك به

١٤











في قوله كذا واستوار يفهم لكم من ذلك كما قاله لو كانت لا اله الا الله  
 البعضية التي استلزامها في صفة الكلية لصحاح تلك الزيادة فانت الاله  
 على ان البعضية بالامان بعض الذنوب لا كما قال الامام البهاء  
 في نفسه وبعض ذنوبكم وهو يكون من خالص حق كذا فان المظالم  
 لا يفهم بالامان بل يقول لو كان من المذكورة البعضية التي استلزامها  
 في صفة الكلية للجمعية معها الماخوذ الفرق بينهما وبين السببية  
 الحكم ولا يتأخر في تشبيه المظالم بين الامام وصاحبه فيها اذا قال  
 طلقى بعض من بكت ما شئت بناء على ان من تشبه بعض غيره  
 وليس به محذور كما قال في الهداية وان قال طلقى بعض من بكت ما شئت  
 قلها ان يطلق نفسه واحدة وتساوي ولا يطلقها ثلثا عند الاستدلال  
 وقال يطلق ثلثا ان شئت لا كما يحكى عنه وكذا من كذا فيقول  
 لا يتغير في حق غير الجنس ولا في صفة من كذا من حقيقة في البعضية  
 فيعمل بها استحقاقا ولا في ان بناء الجواب المذكور على كون البعضية  
 المتأصل اذا كان مدلولها البعضية المجردة عن الكلية المتألفة وايضا لصحة  
 التوضيح في قوله المظالم المذكورة حيث استدلك على اولية البعضية  
 بتيقنه فالله سبحانه شق لا من اذا كان يقتضي فظا وان كان  
 لبيان فالبعث وادق اذ البعضية شقته ولم يبرأ ان البعض  
 المراد قطعاً على تقدير الينا البعض العام لما في صفة الكلية البعضية المجردة  
 المراد بهما فالتعريف على الوجه المذكور لا يتم التفسير بل لا يطابق بين  
 التعريف والمطلوب فاشمل ولقد اصاب الفاضل الشافعي حيث قال  
 فيما علقه على التوضيح استدلاله ان البعضية التي تدل عليها من البعضية  
 المجردة المتألفة هي البعضية التي هي من ان يكون في صفة الكل او في  
 من اختصاصه الا ان التوضيح بين قوله كذا

ذوكم

من ذنوبكم وقوله كذا ان الله يفرق الذنوب جميعا الى ان قالوا لا يوجد  
 ان الله يفرق جميع الذنوب لعدم بعضها لعدم اذ حطت البعض لعدم  
 نوع وحطت البعض لعدم الآلة ولم يذهب احد الى ان البعضية لا تتألف  
 الكلية ولم يصب السبب في زده عليه فاما وفيه حيث ان الفاضل  
 الرضوي خرج لعدم المتألفات منها حيث قال ولو كان الله خطا بالآلة  
 واحدة فثمة ان بعض الذنوب لا يتألف من غير ان كل واحد من غير ان بعضها  
 يتألف من غير ان كل واحد من غير ان بعضها يتألف من غير ان بعضها  
 البعضية المجردة في قوله كذا يفهم لكم من ذلك ولا على عدم غير ان بعض  
 الذنوب وقوله بعدم المتألفات منها لا يتبع الا يحتاج بالمتألفات  
 السبب التي بتبنيها جميعا التوضيح المذكور ثم ان في قوله مقتدر  
 فان عبارة البهاء في قوله ولو كان الله خطا بالآلة واحدة لم يصب  
 في صفة كان حق البقاء ان يقال او على تقدير ان يكون الخطا بالآلة  
 واحدة لا يكون له السبب صاحب المتألفات واما قوله ان الخطا  
 حيث وجهه الى المستحسن في قوله ان الله يفرق الذنوب جميعا فلو لم يحل  
 قوله كذا يفهم لكم من ذلك كما قاله الزيادة على البعضية في التماثل  
 كذا قال ابن الحارثي في غير سبب لانه الموجبة لوجوبه في قوله كذا  
 الكلية ولا تتألف من بين الا لازم والمعلوم ان من سببه الله البعضية  
 ان مدلول من السبب في صفة البعضية المجردة عن الكلية المتألفة  
 لا آت من المظالم ومنها واعلم ان الاجابة عن مخرقة بعض الذنوب  
 ورد في قوله كذا في مواضع منها قوله كذا في سورة ابراهيم عليه السلام  
 يدعوك اليك يفهم لكم من ذلك كما قاله في سورة هود عليه السلام  
 اجيبوا داعي الله وامنوا بغيره فاعلموا ان الله هو الله وحده لا شريك له  
 نوع من التوضيح

١٠٩



واطيعون يغفر لكم ذنوبكم وما دور في قوم نوح عليه الصلوة والسلام  
 انما هو بهذا اذا ذكر في سورة الاحقاف بعد دور في البر والبحر وذكر في سورة  
 ابراهيم عليه الصلوة والسلام بعد دور في قوم نوح عليه الصلوة والسلام  
 وعاد وهو على ارضه من بعد ما سبق من القول المذكور واذا وقعت عليه هذه  
 فقرة عرفت ان قول النحويين خطاب البعض لقوم نوح عليه السلام  
 وخطاب الجميع لخطبة الامة لما لا وجه له لا سيما على ان لا يكون خطاب  
 البعض واذا اعمدوا في قوله لا يكون ذلك النبي على ما وقعت عليه  
 والعجب ان الامام البيضاوي في تفسير سورة ابراهيم عليه السلام  
 وفي تفسير سورة الاحقاف ياتر المظلم لا يجبهها السلام والمفسرون ياتر  
 ما سلكوا وبين عبادة من التوب وذلك جري ابادا البعض في قوله قال  
 في تفسير سورة نوح عليه السلام بعض قلوبكم هو ما سبق فانه السلام  
 يجبه فلا يوافق في الآية حيث انما يجبه السلام على ما سبق في التوب  
 فاضطر في توجيه البعض الى ان اعتبره بالنسبة الى جميع ما كان من الامام  
 ويصح من جنس التوب وقيل ان في خطاب الكثرة دور المؤمنين  
 في جميع القرآن فوفق بين الخطابين وقال البيضاوي في سورة ابراهيم  
 عليه السلام واعلم الحق فيه ان المعجزة حيث جاءت خطاب الكثرة  
 ونبه على الامعان وحيث جاءت خطاب المؤمنين تنفرد بالخطبة  
 والعجب عن الكثرة ونحو ذلك فيستدل بالوجه من المظلم ولا يذهب اليك  
 انما يكون المذكور انما يتم ان لو لم يكن الخطاب للكثرة على العموم وقد  
 جاء ذلك في قوله تعالى في سورة الانفال قل الذين كفروا ان منهم  
 يعنوكم ما قد سبق قال العجلي كتب وحسب قاتل حجة رضى الله عنه  
 واصحابه وكان الله تعالى انما قد ساء وقد سمعناك لو اذنا  
سيرة بوقه فعدا بطل ذلك فقلت الامن

باب وآمن وعمل صالحا فبعت اليهم فقالوا الا نؤمن ان الله تعالى  
 وحده وانما فعلنا الوحشي بهذا سرطس يد على الاقدار عليه فقلت  
 انما الله لا يغفر ان اشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فعلا  
 تخاف ان لا يكون من اهل الجنة فقلت انما الله يغفر الذنوب جميعا  
 فاقبلوا اسلامي وقال الامام البيضاوي رحمه الله ولعقبه بالتوبة  
 خلاف الخط ويد على اطلاقه مما عدا الشرك قوله ان الله لا يغفر  
 ان يشرك به والتعظيم بقوله هو العفو الرحيم

على المبالغة

٢

من كان المؤمن ففقه  
 في عينية







عمر ابو سعاد

عمر ابو  
عمر



Handwritten notes at the top left of the right page.

Handwritten notes below the top left notes.

Handwritten notes and a diagram in the upper right section. The diagram includes a circle with the letter 'A' inside, and various lines and text around it, including the word 'Jona'.

Handwritten notes and a diagram in the lower left section. The diagram includes a circle with the letter 'A' inside, and various lines and text around it, including the word 'Jona'.

Handwritten notes in the lower right section.

Handwritten notes in the lower right section.

Handwritten notes at the bottom right of the page.



